الأمانة
مجلة علمية نصف سنوية محكّمة يصدرها مركز البحوث والدراسات
بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

ISSN 2412-8317
العدد المحكم الثالث والعشرون

دراسات وبحوث

تحديات مكافحة الاتجاهات الناشئة لجرائم تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان والآليات المستقبلية الفاعلة للتصدي لها

Emerging Trends in Drug Trafficking into the Sultanate of Oman: Challenges and Effective Future Countermeasures

مشروع بحثي ممول من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

صفحة ٧ - ٩٦

استلام البحث في: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥م
قبول البحث في: ٧ ديسمبر ٢٠٢٥م

إعداد
د. خالد بن أحمد بن حافظ الشعيبي
أستاذ القانون الجزائي المشارك - رئيس قسم القانون بكلية الشرطة
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة
qalhat9999@yahoo.com

ملخص:

تواجه سلطنة عُمان والعديد من الدول العربية تصاعدًا ملحوظًا في التهديدات الإجرامية الناجمة عن أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، نتيجةً لموقعها الجغرافي المحاذي لأكبر مناطق إنتاج المخدرات عالميًا، فضلاً عن التغيرات المستمرة في أنماط وأساليب التهريب في المنطقة. فبالرغم من الجهود الوطنية المتواصلة لمكافحة هذه الظاهرة، لا تزال السلطنة تُعاني من تدفقات متزايدة لشحنات المخدرات وعمليات الإنزال البحري، وهو ما يشير بوضوح إلى وجود ثغرات وتقصير في منظومة المكافحة الحالية، ويفرض ضرورة إجراء مراجعة شاملة لآليات التصدي المُطبّقة.

واستجابةً للحاجة الملحّة لسد الفجوة البحثية القائمة في هذا المجال، تستشرف الدراسة اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، وتناقش خطط التصدي المستقبلية الفاعلة، وذلك بتطبيق استبانة لرصد آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حول واقع أنشطة التهريب وأبرز التحديات التي تواجه جهود المكافحة، إلى جانب إجراء مقابلات نوعية مع خبراء ومختصين لتشخيص أنماط التهريب وصياغة حلول عملية تتلاءم مع خصوصية السياق العُماني.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها أن حجم كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٤م يشير مؤشرات مقلقة بشأن احتمالية استغلال الإقليم العُماني كمسار للتهريب أو كمحطة عبور رئيسة لمختلف أنواع المواد المخدرة أو في أسوء تقدير إمكانية تحوّله إلى منطقة لإنتاج وتصنيع تلك المواد. إزاء هذه المخاطر، وبالاستفادة من التجارب الإقليمية والنماذج الدولية الرائدة، اقترحت الدراسة محاور متكاملة لخطة عمل وطنية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، تراعي البُعدين الوقائي والردعي ضمن إطار تشاركي شامل، بهدف قطع التدفقات الخارجية وتقليل المعروض من المواد المخدرة محليًا، بما من شأنه دعم تحقيق سلطنة عُمان لتقدم ملموس في مكافحة هذه الآفة العالمية.

الكلمات المفتاحية: جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، الأمن الوطني، الاتجاهات الإجرامية الناشئة، التعاون الأمني الإقليمي والدولي، إستراتيجيات مكافحة الجرائم المستحدثة.

Abstract:

The Sultanate of Oman, like many Arab countries, faces escalating criminal threats from narcotics and psychotropic substance trafficking. This is due to its proximity to major drug-producing regions and the evolving trafficking methods in the region. Despite ongoing national efforts, Oman continues to see increased inflows of illicit drug shipments and maritime landings, revealing gaps in the current control system and highlighting the need for a comprehensive review of existing response mechanisms.

To address such a critical research gap, this study examines drugs trafficking trends into Oman and explores future response strategies. A structured questionnaire was administered to personnel from the General Directorate for Combating Narcotics and Psychotropic Substances to capture their perspectives on the trafficking landscape and key challenges to counter-narcotics efforts. Additionally, qualitative interviews with experts and specialists were conducted to analyse prevailing trafficking patterns and develop practical, context-specific solutions suited to Oman's unique socio-geographic conditions.

The study reached several key conclusions, most notably that the volume of drug seizures between 2020 and 2024 signals a growing risk of Oman being used as a trafficking corridor or major transit hub—or, more concerningly, as a site for local drug production. In response, and drawing on regional experiences and international models, the study proposes integrated pillars for a national action plan that incorporates preventive and deterrent measures within a comprehensive, participatory framework. The plan aims to disrupt external supply chains and reduce domestic availability, thereby advancing Oman's efforts to combat this global threat.

Keywords: Narcotics and Psychotropic Substances Trafficking Crimes, National Security, Emerging criminal trends, Regional and international security cooperation, Strategies for Combating Emerging Crimes.

مقدمة:

تُوصف المخدرات drugs عربيًا بأنها أكبر الشرور وأخطر الآفات جميعها (مجلس وزراء الداخلية العرب، ٢٠٢٤)، وتُوصف دوليًا بأنها الآفة العالمية الأشد فتكًا وتدميرًا من حيث أضرارها الجسدية والنفسية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بل أن منظمة الأمم المتحدة اعتبرتها المشكلة الأكثر إلحاحًا وتعقيدًا في مواجهة العالم حاليًا؛ بسبب تأثيراتها الخطيرة واسعة النطاق على الصحة والأمن والتنمية المستدامة، مما يستدعي تدخلاً دوليًا عاجلاً في مواجهتها والقضاء على منابعها (UN Secretary-General, 2021).

ومما يدلل على خطورة الوضع الحالي وفداحته، ارتفاع الإنتاج العالمي للمؤثرات الأفيونية والمخدرات الاصطناعية إلى أرقام غير مسبوقة؛ إذ تضاعف إنتاج الكوكايين في عام ٢٠١٩ ليصل لحوالي ١٧٨٥ طن وهو مستوى عالٍ غير معهود، وقد نجم عن ذلك ارتفاع عالمي في عدد متعاطي المخدرات بنسبة ٢٢٪، حيث تشير التقارير إلى أن قرابة ٣١ مليون شخص حول العالم يحتاجون إلى العلاج بسبب تعاطيهم المخدرات في السنوات الأخيرة، ويلقى حوالي ٤٥٠ ألف شخص حتفهم سنويًا بسبب جرعات زائدة أو مشاكل صحية متعلقة بالمخدرات (UNODC, 2024).

ووفقًا للتقرير العالمي للمخدرات، شهدت منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في عام ٢٠٢١ ارتفاعًا مقلقًا في معدلات تعاطي مخدرات الحشيش والقات والماريغوانا والمورفين والكريستال مقارنةً بعام ٢٠١٩، بالإضافة إلى انتشار ملحوظ للاستخدامات غير الطبية لمخدر الترامادول tramadol وحبوب الكابتجون captagon، خصوصًا بين فئة الشباب، وكذلك وبشكل غير معهود بين النساء والفتيات، إذ بلغت النسبة في بعض الدول العربية ٤٨٪ من إجمالي المتعاطين، نتيجةً لعوامل متعددة مثل الفراغ واستهدافهن بوسائل ترويجية مختلفة وانخفاض أسعار المخدرات (World Drug Report, 2023).

ولعل ما يدق ناقوس الخطر محليًا هو أنه في حين تشير الإحصائيات الدولية إلى أن ما يقرب من واحد من كل ثمانية أشخاص يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن يُصاب بفيروس نقص المناعة HIV، فإن ٤٣٪ من إجمالي هذه الإصابات سُجلت في منطقة الشرق الأوسط، وقد يكون هناك تأثير وارتباط بين هذه الأرقام، والإحصائيات الأخيرة في سلطنة عُمان حول ارتفاع أعداد المصابين بالإيدز، لتبلغ أحيانًا ٨ حالات في الأسبوع (Elgalib, Ali, et al., 2023). ويشير التقرير العالمي للمخدرات إلى أنه

يتم سنويًا ضبط أكبر الكميات العالمية لمخدر القات khatبالقرب من سواحل السلطنة، نتيجة وقوعها بالقرب من مناطق الإنتاج (UNODC, 2021).

وإذا كان المجتمع الدولي يشـن حاليًا ومنذ قرابة الخمسين عامًا حربًا ضروسًا ضد المخدرات لم تضع أوزارها بنصر حاسـم حتى الآن، فإن السـلطنة وبقية دول الخليج تبـذل هي الأخرى جهودًا مُضنيـةً لمكافحة هذه الآفة التي طالت المجتمعات الخليجية كباقي شعوب العالم (الريامي، ٢٠٢٣)، غير أن اللافت أنه لا يكاد يمضي يوم واحد إلا وتطالعنا الصحف المحلية والمواقع الرسـمية بضبطيات لعمليات تهريب كميات متنوعة من المخـدرات والمؤثرات العقلية، ولعل أبرزها وأخطرها كانت عملية التهريب الكبيرة والنوعية التي تم إحباطها في ديسمبر ٢٠٢١ بتعاون مشترك بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السـعودية، وأسـفر عنها ضبط مليون وثمانمائة ألف حبة من المؤثرات العقلية يبلـغ وزنهـا ٣١٥ كج، وتقدر قيمتها السـوقية بحوالي ثلاثة ملايين وسـتمائة ألف ريال عُماني (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ٢٠٢٥).

فهذه الضبطيات المتلاحقة لكميات المواد المخدرة المتسـللة إلى السلطنة وسائر دول مجلـس التعاون الخليجي وإن كانت تدلل وتبرهن علـى الجهود التي تبذلها شرطة عُمان السلطانية ممثلةً في «الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، إلا أنها تكشف في الوقت ذاته عن حجم وواقع مشـكلة المخدرات في السـلطنة، والتي تعالت الأصوات والمطالب الشعبية والأكاديمية بالقضاء عليها (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٨؛ الرمضاني، ٢٠١٥)، لا سيما وأن الصحة والرفاه الاجتماعي والإنسان العُماني المنتج، جميعها أولويات ومرتكزات وطنية لـ «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، التي تسـتهدف كذلك بأن تصبح السـلطنة ضمن أفضل (٥) دول في العالم في ركيزة الأمن security pillar بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي مقابل هذه التحديات المتنامية لمشـكلة مكافحة شـبكات تهريب المخدرات، تناقش هذه الدراسة التحليلية والاستشرافية وبأدوات ميدانية اتجاهات وأساليب تهريب المخـدرات إلى سـلطنة عُمان، وكذلك استشـراف أنواع المواد المخـدرة التي قد يتم تهريبها للسلطنة مستقبلاً، والتحديات التشريعية والأمنية والجغرافية التي قد تثيرها ضد جهود أجهزة المكافحة، خصوصًا وأن التحدي الأمني الأكبر الذي تواجهه السلطنة حاليًا هو ليس ضعف الوازع الأخلاقي والاستعداد النفسي لدى الشباب نحو تعاطي المخدرات كما يحدث في بعض الدول (عبدالرحمان،٢٠٢١)، وإنما زيادة اسـتخدام إقليمها البري

والبحـــري كمنطقة عبور نشِـــطة في تهريـــب المواد المخدرة إلـــى دول الجوار والقارة الأوروبية (Global Organized Crime Index, 2021)، مما أدى إلى تســـرب كميات إلى السوق المحلي وظهور مشاكل الإتجار والترويج.

لذلك، فإن استشـــراف أنماط وخطـــوط التهريب والبحث عن آليات حديثة تســـهم في قطع الإمـــدادات الخارجيـــة وفرض رقابة وســـيطرة على مصادر المواد المخدرة، من شـــأنه الحدّ من عرضها وطلبها غير المشـــروعَين، وبالتالي إضعاف السوق المحلي للمخدرات. إذ تشير الدراسات والتقارير الدولية إلى أن اعتراض المخدرات وإحكام الرقابة على طرق وممرات نقلها من أماكن إنتاجها إلى أسواق استهلاكها يُشكل أحد الآليات الفاعلة في مجال المكافحة (Huyen, 2019).

وينســـجم هذا الاستشراف والتحليل المستقبلي مع ما نادى به المؤتمر الـ ٤٥ لقادة الشرطة والأمـــن العـــرب المنعقد بالجمهورية التونســـية في ديســـمبر من عـــام ٢٠٢١م بضرورة إعداد دراسات منهجية لوسائل تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية بالطرق البرية والبحرية والجوية إلـــى المنطقـــة العربية، كما أنه يتفق مع أهداف «الإســـتراتيجية الوطنيـــة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، وصولاً للحدّ من أنشطة شبكات تهريب المخدرات محليًا وخليجيًا وعربيًا.

مشكلة الدراسة:

تُعدّ مشكلة تهريب المخدرات من الظواهر الإجرامية الأكثر تعقيدًا، فبالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها ســـلطنة عُمان لمكافحتها، تشـــير التقارير الدولية إلى أن الســـلطنة أضحت منطقة عبور للقنب الهندي المُنتج في جمهورية الهند وإيران، بالإضافة إلى عبور جميع أنواع المخدرات المتوسطة كالقات المُنتج في الجمهورية اليمنية، والمخدرات القوية كالهيروين المُنتج في أفغانستان ودول المثلث الذهبي (UNODC, 2023).

وبحسب دراسات حديثة متخصّصة، فإن أساليب وطرق إنتاج وتصنيع المواد المخدرة فـــي تطور وتصاعد كبير مما يضاعف من احتمالية ظهور أنواع جديدة أشـــد فتكًا، كما أن أنماط واتجاهات وخطوط تهريب المخدرات في تغير مســـتمر وتحوّل ســـريع وذلك للإفلات مـــن أجهـــزة إنفاذ القانون وتعظيم الأرباح، مع اســـتهداف الدول ذات الموقع الجغرافـــي المفتوح (UNODC, 2022)، وهو الأمر الذي يُدلل من وجهة نظر الباحث على وجود تهديدات محدقة بالســـلطنة تتمثّل في محاولة اســـتغلالها كمسار للتهريب أو كمنطقة عبور كبرى أو في أسوء تقدير تحويلها إلى منطقة إنتاج وتصنيع.

وبالرغم من السرية والتعقيد لعمليات شبكات تهريب المخدرات، وبحسبان أنشطة تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمعات العربية غالبًا ما تكون مخفية بسبب الوصمة الاجتماعية، مما يعوق الحصول على بيانات دقيقة تكشف عن واقع المشكلة (بلبريك، ٢٠٢٣)، يوضح الجدول التالي معدلات جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في سلطنة عُمان خلال الفترة من عام ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٣م، وذلك وفق التفصيل الآتي:

الجدول رقم (١): معدلات جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في سلطنة عُمان خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣م

العام	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	المجموع	متوسط الزيادة السنوية
عدد الجرائم	١٩٣١	٢٣٦٠	٢٧٤٩	٣١٦٩	١٠٢٠٩	٪١٧,٩٩

المصدر: المؤتمر السنوي للادعاء العام ٢٠٢٤م

لا شك بأن هذه الإحصاءات المتواترة والحديثة تدلل بوضوح على ارتفاع ملحوظ ومُقلق في معدلات جرائم المخدرات محليًا، كما أنه يمكن أن يستدل منها على وجود ثغرات وتقصير في آليات المجابهة الحالية، مما يكشف بدوره عن مشكلة وطنية متعددة الأبعاد والآثار. وبناءً عليه؛ تناقش هذه الدراسة التهديدات الأمنية المتصاعدة لشبكات تهريب المخدرات، وتسلط الضوء على تحديات التصدي لها، في ضوء مراجعة وتحليل أفضل الممارسات الدولية للحد من تفاقم المشكلة، وبما يدعم رؤية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في «أن تكون سلطنة عُمان من الدول الرائدة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية دولياً وإقليميا».

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى الرؤى والمشاريع الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة، في مقابل المؤشرات الحالية التي تكشف عن عدم كفاية الجهود الحالية التي تبذلها أجهزة مكافحة المخدرات في السلطنة للتصدي لطرق وخطوط التهريب التي يبتكرها المنتجون والمصنعون والمهربون في كل مرة مستخدمين أحدث التكنولوجيات، مما يبرز الحاجة إلى الآليات المستقبلية التي من المتأمل أن تقترحها الدراسة في المواجهة القادمة، عبر تصميم محاور لخطة عمل وطنية لمكافحة

أنشطة تهريب المخدرات إلى السلطنة، بحيث تكون منفذة وداعمة «للإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، وبالتالي الإسهام العملي والعلمي لدعم آليات مكافحة تهريب المخدرات، خصوصًا في منطقة الخليج العربي وسلطنة عُمان.

كما تنفرد الدراسة الحالية التي تُعد الأولى من نوعها في السلطنة وربما المنطقة بأهمية خاصة بسبب معالجتها لهذه المشكلة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بمنهجية غير تقليدية، عن طريق مناقشة وتحليل أبعادها في ضوء كلٍ من رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي ترتكز في أربع من أولوياتها الوطنية على (الصحة، والمواطنة والهوية، والمواطن المبدع، والمجتمع الآمن)، وكذلك رؤية شرطة عُمان السلطانية التي ترتكز على «تحقيق مجتمع آمن ومستقر ومزدهر».

فبخلاف الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تهريب المخدرات بصفة عامة أو إحصائية، تنبع أصالة وأسبقية الدراسة الحالية من تركيزها المُعمق على السياق العُماني والواقع الإقليمي، وبشكل مرتبط بتحديات الأمن الوطني ومتكامل مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، علاوة على اقتراحها لآليات وطنية مستقبلية. وعليه، يُتوقع من الدراسة بأن تُسهم في تقديم حلول عملية تآزر دور «اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، وتُساند كذلك جهود الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وبما يخدم المستهدفات الإستراتيجية لسلطنة عُمان.

أهداف الدراسة:

تهدف رؤية عُمان المستقبلية وكذا الرؤى الوطنية الخليجية إلى تحقيق مستويات متقدمة من الأمن المجتمعي والتنمية المستدامة، وانطلاقًا من ذلك، وبسبب تنامي أنشطة شبكات تهريب المخدرات وتصنيع المؤثرات العقلية في كل دول العالم دون استثناء، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز اتجاهات وخطوط تهريب المخدرات في المنطقة وتأثيراتها على السلطنة، بحسبان أن محاربة العرض وقطع التدفقات الخارجية مهم جدًا في المرحلة الحالية، كون السلطنة ومعظم دول المنطقة هي دول عبور واستيراد في المقام الأول وليست دول إنتاج. وبالإضافة إلى هذه الأهداف المركزية، تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التفصيلية الآتية:

١. تقييم حجم وواقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان وتحليل انعكاساتها الأمنية والتنموية.
٢. رصد الآثار الأمنية والاقتصادية الناجمة عن عمليات التهريب وأنشطة الإتجار بالمخدرات في السلطنة.

٣. تحليل الصعوبات والمعوقات التي تعترض جهود مكافحة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان.

٤. استشراف الاتجاهات والأساليب المستقبلية لتهريب المخدرات وآليات الإتجار بها في سلطنة عُمان.

٥. استشراف أنواع المواد المخدرة التي قد تظهر في المستقبل، وما قد تثيره من تحديات أمنية وتشريعية.

٦. تقييم فاعلية إجراءات ووسائل المكافحة الحالية، ورسم سيناريوهات محتملة قابلة للتطبيق.

٧. الوقوف على أبرز التجارب الدولية والإقليمية، واستخلاص الدروس والعبر القابلة للتطبيق في السلطنة.

تساؤلات الدراسة:

نظرًا لتعقيد عمليات تهريب المخدرات وتشابك أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، فإن الدراسة تناقش مجموعة من التساؤلات التي تستهدف سبر أغوار هذه القضية المُهددة للأمن الوطني، والخروج بحلول فعّالة ومستدامة لمكافحتها بطرق علمية ومنهجية، على النحو التالي:

١. ما هو حجم أنشطة شبكات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟

٢. ما هي أنواع المواد المخدرة الأكثر شيوعًا في محاولات تهريبها إلى سلطنة عُمان؟

٣. ما هي المسارات الجغرافية وخريطة الدول والمناطق الأكثر ارتباطاً بشبكات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟ وكيف تعكس هذه المسارات طبيعة الشبكات الإقليمية والدولية؟

٤. ما هي أبرز الطرق والأساليب المستخدمة في تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟

٥. ما هي الأسباب والعوامل المُسهلة لعمليات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟

٦. ما هي الاتجاهات المستقبلية المحتملة لأنشطة تهريب المخدرات إلى السلطنة وبقية دول مجلس التعاون؟

٧. ما هي التحديات التي تواجه السلطنة ودول المنطقة في كشف عمليات التهريب والحد منها؟

٨. ما هي الآليات الوطنية المقترحة لتعزيز فعالية جهود مكافحة تهريب المخدرات إلى السلطنة؟

منهجية الدراسة وأدواتها:

تشـير تقارير الهيئة الدوليـة لمراقبة المخدرات كمرجعيـة دولية متخصصة برصد الاتجاهات العالمية للمخدرات إلى أن دراسـة المتغيرات العالمية السـريعة لاتجاهات تهريب المخدرات باتت تتطلب أدوات بحثية مواكبة ومتنوعة لفهم وتحليل الديناميكيات المتغيرة لخطوط التهريب بفاعلية (INCB, 2022). ولتحقيق أهداف الدراسـة ومعالجة مشـكلتها البحثية، سـوف يجري أولاً اعتماد المنهج الوصفـي التحليلي باعتباره الأكثر ملائمةً لوصف واقع تهريب المخدرات إلى سـلطنة عُمان وتحليل الأنماط والاتجاهات الحالية، ثم توظيف المنهج المقارن للوقوف على التحديات المتعلقة بالحد من عمليات التهريب في المنطقة، واستنباط أفضل التجارب الدولية وأحدث آليات المواجهة.

بالإضافة إلى الاستقصاء المسحي عبر تصميم استبانة تهدف إلى استطلاع آراء العاملين فـي الإدارة العامـة لمكافحـة المخدرات والمؤثرات العقلية حول واقع مسـارات وأسـاليب تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، والتحديات المرتبطة بالتصدي لها. ولتدعيم هذا المسح الميداني الذي يقتصر غالبًا على توفير بيانات موجزة من فئة مُمارسة ومُختصة، سيتم إجراء مقـابلات مع عـدد من الخبراء المحليين والدوليين للوصول إلى بيانات تفصيلية حديثة أكثر عمقًـا ودقةً حول سُـبل وآليـات المكافحة، ولعل أهم ما يميز هـذه المنهجية المختلطة التي تمزج بين البيانات النوعية والكمية هو تنوعها وشموليتها لكل محور من محاور الدراسة، بما من شأنه جعلها أكثر شراكةً وأكبر عمقًا وأقرب دقةً في نتائجها، وثقةً وقبولاً في توصياتها.

هيكل الدراسة:

قُسّمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ يناقش المبحث الأول أنواع المواد المخدرة وخصائصهـا وأبعادهـا المعاصرة، ويتنـاول الثاني تحليل حجم وواقع أنشـطة تهريب المخدرات إلى سـلطنة عُمان وتحديـات المواجهة الحالية، أما المبحث الثالث والأخير فيسـتعرض الاتجاهات المستقبلية لأنشـطة تهريب المخدرات وأفضل آليات المكافحة الدولية، بالإضافة إلى اقتراح محاور رئيسـة لخطة عمل وطنية لمكافحة أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان.

المبحث الأول
الأنواع المستحدثة للمخدرات وخصائصها وأبعادها المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

عُرِفت المخدرات الطبيعية منذ آلاف السنين لأغراض علاجية وشعبية في طقوس وثقافات وتقاليد بعض المجتمعات البشرية القديمة، وبالرغم من أن مشكلة المخدرات هي مشكلة ذات جذور تاريخية غابرة (Crocq, ٢٠٠٧)، إلا أن المخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية أضحت في الوقت الحاضر «مشكلة عالمية» بالغة التعقيد والتشابك؛ بسبب تضاعف ترسانة إنتاج وتصنيع المواد المخدرة باستحداث أصناف وأنواع جديدة أشد خطورةً، وظهور شبكات التهريب المُنظمة العابرة للحدود، مما أدى إلى وصول معدلات التعاطي حول العالم إلى «مستويات وبائية»، بل أن تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية مرشحةٌ لتجاوز تجارة السلاح وبلوغ المرتبة الأولى عالميًا من حيث حجم الإتجار العالمي غير المشروع (Global Organized Crime Index, 2023).

ولا يزال العالم يعيش حالة عدم إجماع أو اتفاق حول ما يندرج تحت تعريف المخدرات، حيث تعددت وتنوعت تعريفات الدول بحسب توجهاتها السياسية والاقتصادية والطبية والثقافية، ولقد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ أثناء دورتها الخاصة بشأن المشكلة العالمية للمخدرات (UNGASS) إلى التعقيدات المتصلة بتعريف المخدرات، إلا أن وصف مادة معينة بأنها مخدر أو غير مخدر يعتمد على عدة عناصر، أبرزها الخصائص الكيميائية ومدى خطورتها على الإنسان (WHO, 2019). وبناءً عليه، يسعى هذا المبحث إلى تعريف المواد المخدرة وبيان أنواعها، وخصائصها الفيزيائية، والأبعاد الأمنية المعاصرة لتهريبها، وذلك عبر ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف المخدرات وأنواعها المستحدثة

يختلط مفهوم المخدر كثيرًا بمفهوم الدواء، إذ أن مفهوم العقّار drug يعني أصل الدواء أو المادة العلاجية التي تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في وظائف جسم الكائن الحي (الأصفر، ٢٠٠٤)، أما المخدرات فهي مواد يؤدي تناولها إلى اختلال في وظائف الجسم مع الشعور بحالة من التعود والإدمان (UNODC, 2006). ولفض هذا الاختلاط والتداخل، استخدمت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ مصطلح «المواد المخدرة»

narcotic drug الــذي يضم «كل مادة طبيعيــة أو اصطناعية من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية».

ومــع تفاقم المشــاكل الصحية والأضرار الاجتماعية الناجمة عن إســاءة اســتعمال المخدرات بســبب ظهور مواد مخدرة غير الأفيونيات ومشــتقاتها المُدرجة في اتفاقية عــام ١٩٦١، تبنــت اتفاقية المؤثرات العقلية لســنة ١٩٧١ مصطلــح «المؤثرات العقلية» psychotropic substances الذي يشمل مواد طبيعية وتركيبية أوسع نطاقًا، كالمهلوسات والمنشــطات والمهدئات النفســية. أما اتفاقيــة الأمم المتحدة لمكافحــة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ التي صادقت عليها السلطنة بموجب المرســوم الســلطاني رقم (١٩٩١/٢٩) فقــد اعتمدت مصطلح «المخــدرات والمؤثرات العقلية» الذي يجمع بين المصطلحين السابقين، بشكل يعكس الرغبة الدولية في توحيد أحكام الاتفاقيتين الســابقتين، وبســبب الترابط بين المخــدرات التقليدية والمؤثرات العقلية في الإتجار غير المشــروع؛ بحيث تُستخدم بعض السلائف الكيميائية والمؤثرات العقلية كعناصر أساسية لتصنيع المخدرات، وهو أيضًا النهج الذي تبنته الاتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤.

ويُلاحظ انســجام تســمية قانون مكافحة المخــدرات والمؤثرات العقليــة العُماني رقــم (١٩٩٩/١٧) مع هذا المصطلح الدولي، إلا أن المشــرع عــاد في نصوص القانون لاســتخدام مصطلح «المواد المخدرة» مما لا يعكس توافقًا مع مســمى القانون، بخلاف القانــون الإماراتي بشــأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثــرات العقلية رقم (٢٠٢١/٣٠) والــذي عرف المواد المخدرة بتعريف مشــابه للتعريف العُمانــي بأنها كل مادة طبيعية أو تركيبيــة من المواد المدرجة في الجداول المرفقة بالقانون، إلا أنه يُحســب لقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تعريفه «للتهريب» بأنه «جلب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى إقليم الســلطنة أو إخراجها منه بصورة غير مشــروعة ويشمل نقل تلــك المواد بطريقة العبور بصورة غير مشــروعة»، وبذلك لا يعتبــر التبغ والكحوليات والكافيين ومشروبات الطاقة من المخدرات.

ويرى أحد الخبراء ممن تمت مقابلتهم بأن قيام القانون العُماني أسوةً بالتشريعات العربيــة والأجنبية بحصــر المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في ١٠ جداول متسلســلة هــي آلية عملية للتغلب علــى الصعوبات الدولية المتعلقة بإيجاد تعريف شــامل ودقيق

للمخـــدرات، إذ أن الاعتمـــاد على تصنيـــف المخدرات بدلاً من وضـــع تعريف دائم لها يجسد نهج عملي وتنظيمي مواكب للطبيعة المتغيرة والمتجددة للمخدرات، بحيث يُمكن تحديث الجداول باســـتمرار لتشـــمل المواد الجديدة ذات الخصائص المخدرة بناءً على الاكتشافات العلمية والطبية، وهو ما تم بالفعل مؤخرًا بصدور القرارات الوزارية لوزير الصحة أرقـــام (٢٠٢٠/٧) و(٢٠٢٠/١٣١) و(٢٠٢٣/١٢٨) بتعديـــل بعض الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ويمكـــن القول بأن هذه التعديلات الأخيرة تترجم الصلاحية التي منحتها الاتفاقيات للـــدول بإدراج مواد مخـــدرة جديدة أو بنقل مادة من جدول إلى آخر بحســـب ظروف ومقتضيات كل دولة. وبحســـبان المواد المخدرة والمؤثرات العقلية قد جرى تصنيفها أو جدولتها بحسب درجة خطورتها وتأثيرها، فإن العقوبة ترتفع بارتفاع خطورة المخدرات المُهربـــة، لذلك قررت المحكمة العليا العُمانية بأنه يجب على الســـلطات المختصة عند ضبـــط مواد مخدرة التحقـــق من نوعها وإخضاعهـــا للفحص الفني عبر إرســـالها إلى المختبر الجنائي (الطعن رقم ٣٤٠ / ٢٠١٧). إلا أن الباحث يرى بأن التحدي يكمُن في سرعة إنتاج مواد مخدرة غير مدرجة ضمن جداول تشريعات مكافحة المخدرات.

وبالنســـبة لأنـــواع المواد المخـــدرة والمؤثرات العقلية فإن تعددهـــا وتنوعها لم يعد قاصـــرًا علـــى المخدرات الطبيعيـــة أو التقليدية المعهودة، بـــل أن العالم ونتيجةً لتطور تقنيات التصنيع والابتكار الكيميائي شهد مؤخرًا انتشار ما يُعرف بـ «المؤثرات النفسانية الجديـــدة» (NPS)، وكذلك ظهور «المخدرات المُصممة» designer drugs التي يجري تصميمها كيميائيًا لتحاكي تأثير المخدرات الأصل بأســـعار أرخص وبكميات أكبر، حيث حذر مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة من تزايد أعداد أنواع المؤثرات العقلية الجديدة بشـــكل ملحوظ، فقد تم تســـجيل أكثر من ١٢٠٠ نـــوع جديد بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٣ (UNODC, 2023).

ونظـــرًا لصعوبة تعداد جميع أنواع المواد المخـــدرة والمؤثرات العقلية وحصرها في هذه الدراسة المتخصصة، يوضح الجدول التالي التصنيف الأكثر شيوعًا والمعتمد دوليًا لأنواع المخدرات التي يجري أيضًا تهريبها للسلطنة.

الجدول رقم (٢): التصنيف الدولي الأكثر شيوعًا لأنواع المخدرات

مخدرات طبيعية Organic	مخدرات شبه مُصنعة semi-synthetic	مخدرات مُصنعة Synthetic
يتم استخلاصها مباشرةً من النباتات أو مصادر طبيعية، وتشمل: الأفيون، والقنب، والكوكا، والقات...	يتم استخراجها من مخدرات طبيعية لتوليد مركبات جديدة نصف اصطناعية، وتشمل: المورفين، والهيروين، والهيدروموروفون، والأوكسيكودون، والميثامفيتامين...	يتم تصنيعها مختبريًا عبر تفاعلات لمواد كيميائية أولية، وتشمل: الأمفيتامينات، والباربيوترات، والفنتانيل، والترامادول، والميثادون، والميثيلون...

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على World Drug Report 2023, the Synthetic Drug Phenomenon

ويستنتج الباحث من التعريفات السابقة أن المخدرات بمختلف أنواعها تعكس تطورًا في أساليب تصنيعها وانتشارها، مما يزيد من تعقيد وصعوبة الحد من تهريبها. ومع ظهور أنواع حديثة للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتزايد استخدام المخدرات المُصنعة كيميائيًا، أصبح من الضروري دراسة وفهم خصائص المخدرات لتعزيز الوعي المجتمعي إزاء الآثار المدمرة لانتشارها، ولتحسين أساليب الكشف عنها ومكافحتها (INCB, 2024).

المطلب الثاني: خصائص المواد المخدرة وارتباطها بأساليب التهريب

لا شك بأن المخدرات الاصطناعية والابتكارات في مجال تصنيع المؤثرات العقلية وتهريبها والترويج لها تُمثل تحديًا كبيرًا لتدابير المكافحة وخطط التصدي (World Drug Report, 2023)، إلا أن فهم الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمواد المخدرة يساعد كثيرًا في التنبؤ بطرق تهريبها، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين خصائص المخدرات والطريقة المستخدمة في تهريبها؛ بمعنى أن خصائص المواد المخدرة وطبيعتها تلعب دورًا كبيرًا في تحديد الطريقة الأكثر ملائمةً لتهريبها (Kamalovich, 2023). وبالاطلاع على التقارير الدولية والدراسات المتخصصة، يمكن إيجاز أهم خصائص المواد المخدرة ذات التأثير في أساليب تهريبها في النقاط الثلاثة التالية:

أ- نوع المادة المخدرة: بخلاف المخدرات الطبيعية التي ترتبط بمواسم زراعية ومحاصيل محددة جغرافيًا وتُنقل عبر مسافات شاسعة بين حدود وطنية متعددة مما يزيد من احتمالية كشفها وضبطها، يجري إنتاج المخدرات الاصطناعية باستخدام مجموعة واسعة من السلائف غير الخاضعة للمراقبة والتي يُمكن نقلها إلى أماكن قريبة من أسواق الاستهلاك عبر إنشاء مراكز تصنيع جديدة وإخفائها، الأمر الذي يجعل من هذه الخاصية التصنيعية السريعة للمخدرات الاصطناعية والإنتاج المخفي واحدة من أكبر التحديات في مكافحة المخدرات عالميًا ومحليًا (UNODC, 2024)، وهو ما أكده أيضًا أحد الخبراء ممن تمت مقابلتهم، حيث يوضح الشكل التالي اختلاف سلاسل توريد كلاً من المخدرات الطبيعية والاصطناعية.

الشكل رقم (١): اختلاف سلاسل التوريد بين كلاً من المخدرات الطبيعية والاصطناعية

المصدر: (Reuter, Pardo, & Taylor, 2021)

ب- الطبيعة الفيزيائية: كما هو معلوم تختلف الطبيعة والشكل الفيزيائي للمواد المخدرة بحسب نوعها وأصلها الكيميائي، لذلك فإن المخدرات الصلبة كالكوكايين والهروين تُهرَّب غالبًا بإخفائها في مواد صلبة أخرى، مثل قطع الأثاث أو بداخل الإطارات والأجهزة الكهربائية، أو بضغطها في شكل كبسولات صغيرة يتم ابتلاعها من قبل المهربين أو «بغال المخدرات» Drug Mules. أما المخدرات السائلة كبعض أنواع الميثامفيتامين والمورفين السائل فيتم تهريبها عادةً بداخل زجاجات المشروبات أو العطور أو مواد التجميل أو غيرها من السوائل المشروعة. وبالنسبة للمخدرات الغازية كبعض أنواع المذيبات المخدرة والتي أطلق المشرع العُماني عليها مُسمى المواد المتطايرة ونظرًا لكونها في شكل غازي أو سائل سريع التبخر فإنه عادةً ما يجري تهريبها بداخل أسطوانات غاز أو عبوات

تمويــه كبخاخات التنظيف أو مزيلات العرق، مع ملاحظــة أن نقل المخدرات المتطايرة يتطلب حاويات مبردة للحفاظ على حالتها السائلة (Sánchez-Pérez, Marín-Carrillo, Illescas-Manzano, & Souilim, 2023).

وبالرغم من أن لكل مادة مخدرة طبيعة فيزيائية شــائعة أو معتادة، إلا أن ذلك لا يعني ديمومة وثبات الشــكل الفيزيائي؛ حيث كشفت التقارير المحلية مؤخراً عن ضبط شــبكة دولية دأبت على تهريب المخدرات وإعادة تصنيعها بداخل الســلطنة باستخدام أســاليب مبتكرة غير معهودة؛ كتغيير هيئة مخدر الكريســتال بإذابته وتحويله إلى سائل وإخفائه في خزانات وقود ســيارات صغيرة تم شــحنها بواسطة شاحنات نقل المركبات (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ٢٠٢٥).

ج- **القيمة السوقية:** فكلما ارتفعت القيمة الاقتصادية للمادة المخدرة، زادت الاحترافية فــي تهريبها؛ حيث إن المخدرات عالية القيمــة كالكوكايين والهيروين والميثامفيتامين والفنتانيــل يتــم تهريبها بطرق أكثــر تعقيدًا وتكلفةً، مثل اســتخدام الطائرات الخاصة أو الغواصــات الصغيــرة أو الأنفاق تحت الأرض، لأن الأربــاح العالية تُبرر التكلفة. أما المخدرات منخفضة القيمة كالقات والحشــيش والماريجوانا والكبتاجون فتُنقل بكميات أكبر باســتخدام طرق أقل تكلفة، مثل الشــاحنات أو القــوارب الصغيرة وذلك لضمان الربحية (World Drug Report, 2023).

وتجدر الإشــارة إلى أن المخدرات الأعلى قيمةً في الســوق الســوداء هي تلك التي تتمتع بطلب مرتفع وتكلفة إنتاج منخفضة نســبيًا وتأثير قوي، إلا أن خطورة المخدرات الرخيصة كالكريســتال أو الشــبو تضاعفت مــع دخول الغش في صناعــة هذه المواد مما يجعلها مميتة حتى ولو بجرعات صغيرة، إذ كشــف المختبر الجنائي لشــرطة عُمان السلطانية أن نسبة نقاء المخدرات الاصطناعية المضبوطة عادةً ما تكون متدنية نتيجة إضافة مواد عديدة لزيادة وزن المنتج وزيادة الأرباح، ناهيك عن عدم خضوع عمليات التصنيع لأي مواصفات صحية (الريامي، ٢٠٢٣).

وبما أن خصائص كل مادة مخدرة تتحكم في اختيار أســلوب التهريب المناسب، يرى بعض الباحثين بأن حرص المهربين الشــديد على تأمين شــحنات المخدرات ذات القيمة العالية باتباع وســائل تهريب مبتكرة أو باســتخدام المسالك الوعرة كالجبال والصحاري لنقل المخدرات من دولة إلى أخرى، يُشــكل تحديًا كبيرًا للســلطات الأمنية نظرًا لصعوبة

الكشـف عن هذه الشـحنات (Basu, 2014). ويرى الباحث بأنه يمكـن للأجهزة الأمنية الاسـتفادة مـن خصائص كل مادة مخدرة فـي تطوير إسـتراتيجيات لمكافحة التهريب مـن خلال تحليل أنماط التهريب عالميًا ومحليًا ورصد طرق التهريب الشـائعة لكل نوع (Terletskii,et al, 2024) واتخاذ إجراءات استباقية لتضييق الخناق على شبكات التهريب وزيادة فرص كشف شحنات المواد المخدرة قبل وصولها للأسواق وفتكها بالمجتمعات.

المطلب الثالث: الأبعاد المعاصرة لتهريب المخدرات وضرورة المواجهة الأمنية المواكبة

تُصنـف عمليات تهريـب المخدرات على أنها من أخطر أنواع الأنشـطة الإجرامية التي تعانـي منهـا المجتمعات المعاصرة، بل ذهبـت بعض المنظمات الدولية إلـى وصفها بأنها الجريمـة الأخطر عالميًا لكونها تضم في طياتها العديد من الجرائم الخطرة، وتُعتبر مصدر التمويل الرئيس للكثير من الجرائم المنظمة والأنشـطة الإرهابية (UNODC, ٢٠٢٤)، لذلك اعتبرهـا التقرير العالمـي للمخدرات لعـام ٢٠٢٣م «تحديًا عالميًا لتنفيـذ أهداف التنمية المستدامة» و«عقبة كبرى أمام الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان».

وإقـرارًا مـن المجتمع الدولي بالأبعاد الخطيرة لأنشـطة تهريب المخدرات، نصت ديباجـة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشـروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسـنة ١٩٨٨ على أن الدول الأطراف «يسـاورها بالغ القلق إزاء جسـامة وتزايد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والإتجار فيها بصورة غير مشـروعة، مما يشـكل تهديدًا خطيرًا لصحة البشـر ورفاههم ويلحق الضرر بالأسـس الاقتصادية والثقافية والسياسـية للمجتمع على نحو يفوق التصور... وإذ تُدرك الروابط بين الإتجار غير المشـروع بالمخدرات وما يتصل به من أنشـطة إجرامية منظمة تُقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وأمنها وسيادتها»، إذ لا يخفى الارتباط الوثيق والطردي بين المخدرات ومعدلات الجريمة (Wright & Jacques, 2017).

وإذا كان هنـاك إجماع دولي حول الأبعاد السياسـية والاجتماعيـة والأمنية والصحية والنفسـية للإتجار بالمخـدرات، حيث سـجلت الولايات المتحدة الأمريكيـة لوحدها في عام ٢٠٢١م قرابة ٩٠٠٠٠ حالة وفاة بسـبب تنـاول جرعات زائدة من المؤثرات الأفيونية (CDC, ٢٠٢٢)، لا ينبغـي إغفال الأبعاد والأضرار الاقتصادية التي تُعد حجر الزاوية لهذه الجرائـم، حيـث تُمثل جرائم تهريب المخدرات تهديدًا اقتصاديًا مُتعدد الأوجه. فبحسـب تقديرات خبراء الاقتصاد والجريمة المنظمة، تُقدر العائدات السنوية للإتجار غير المشروع

بالمخدرات بحوالي ٦٥٢ مليار دولار، وهو ما يفوق الدخل السنوي لكثير من الدول مجتمعةً (Global Organized Crime Index, 2021). مـن جانـب آخر، تتكبد الحكومات نفقات باهظة لمكافحة تهريب المخدرات، تشمل الإنفاق الأمني والقضائي والصحي.

وبحسـبان رؤية عُمـان ٢٠٤٠ كخطة إسـتراتيجية وطنية لعبـور التحديات ومواكبة المتغيـرات ترتكز على المواطن المُبدع والمجتمـع الآمن، فإن الباحث يرى بأن تفاقم عمليات تهريب المخدرات من شـأنها الإضرار المباشـر بـثلاث أولويات وطنية لرؤية عُمـان؛ وهي أولويـة الصحة والرفاه الاجتماعي، وأولوية النمو الاقتصادي المسـتدام، وركيـزة الأمـن والسلامة العامة التي تطمح السـلطنة بأن تحقق مراكـز متقدمة فيها، وتكـون ضمن أفضل (٥) دول في العالـم أماناً بحلول عام ٢٠٣٠. إذ يؤكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بأن الإتجار بالمخدرات «يُقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في ارتفاع معدلات الجريمة وعدم الاستقرار وانعدام الأمن وانتشار فيروس نقص المناعة (HIV UNODC, 2012).

عليه، ونظرًا لتَصدُر الإتجار بالمخدرات لقائمة أكثر الجرائم الأصلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب (UNODC, 2022)، وعلى اعتبار أن الوقاية من الجريمة أساس التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب (7th UN Congress on Crime Prevention, 1985)، بـات من الضروري تدعيم المواجهة الأمنية ضد أنشـطة تهريب المخدرات، وتبني خطط فاعلة لمكافحة عمليات التهريب بوصفها جزءاً من الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الوطني وترسيخ سيادة الدولة على حدودها الإقليمية وثرواتها المختلفة.

وبالرغم من سـعي (الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م) ضمن رؤيتها ورسالتها الطموحة إلى «إيجاد مجتمع آمن من خطـر المخدرات والمؤثرات العقلية»، عبر التقليل من حجم العـرض والطلب على المخـدرات وتطوير القدرات الوطنية في الرصـد والمكافحة كأحد الأدوار التي تم إسـنادها إلى شرطة عُمان السلطانية، إلا أن المأمول من هذه الإستراتيجية الوطنية هـو الكثير، وبمـا يواكب المعايير العالمية للمكافحـة المرتكزة على الرصد الوطني المشترك وتطوير منظومة التشريعات وتجفيف منابع المخدرات، مع ضرورة تسريع تنفيذ الخطة التشـغيلية بشـكلٍ يتماشـى مع خطورة الوضع الراهن للمخدرات في السلطنة.

المبحث الثاني
واقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان وأسبابها وتحديات المواجهة

تمهيد وتقسيم:

أشـارت (الإسـتراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤م) إلى أن «المخدرات أحد أهم الأخطار التي تواجه البشرية في عصرنا الحاضر»، وهـو ما يتفق مـع تصريح الأمين العام للأمـم المتحدة بأن مشـكلة تهريب المخدرات تُعـد واحـدة من أبرز التحديات الأمنية والاجتماعية التـي تواجه العديد من الدول حول العالـم (UN, 2023)، وينسـجم أيضًا مـع إقرار المنظمة الدولية للشـرطة الجنائية بأن أنشـطة تهريب المخدرات تؤثر على جميع دول الأعضاء وتقوض الاسـتقرار السياسـي والاقتصادي وتلحق أضرار بالغة بالمجتمعات (INTERPOL, 2024)»، ولعل هذا الانتشار العالمي السـريع لعمليات تهريب المخدرات هو ما دفع الكثير من دول العالم إلى تبني إستراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن ضمنها سلطنة عُمان.

إلا أن السلطنة وبحُكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي المُطل على بحر العرب وبحر عُمان، أضحت عرضةً لأنشـطة التهريب عبر الحدود سـواء كانت برية أو بحرية، مما يجعلهـا في مواجهة مسـتمرة مع هذه الظاهرة العالميـة الخطيرة (UNODC, 2024) ويفـرُض في الوقـت ذاته تحديات كبيرة على الجهات الأمنية. وبناءً عليه، يسـعى هذا المبحث إلى تحليل واقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، ومناقشة الأسباب والعوامـل المسـاعدة على تهريب المخدرات للسـلطنة، بالإضافة إلـى بيان التحديات والصعوبات التي تعترض جهود أجهزة المكافحة، وذلك في ثلاثة مطالب تباعًا.

المطلب الأول: حجم وواقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان

تتمتع سـلطنة عُمان بموقع جغرافي إسـتراتيجي مُتميز في الركن الجنوبي الشـرقي من شبه الجزيرة العربية، كثالث أكبر دولة في شبه الجزيرة، بمساحة تبلغ ٣٠٩,٥٠٠ كلم^{٢} (حوالي ١٢٠,٠٠٠ ميل^{٢})، وبحدود برية شاسعة تشترك فيها مع ثلاث دول مجاورة، وهي المملكة العربية السعودية من جهة الغرب لمسافة ٦٧٦ كم تمتد عبر صحراء الربع الخالي، والجمهورية اليمنية من جهة الجنوب لمسـافة ٢٨٨ كم تشـمل مناطق جبلية وصحراوية، ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة الشمال لمسافة ٤١٠ كم عبر مناطق صحراوية وسهول وجبال، وبذلك يصل إجمالي طول الحدود البرية لسلطنة عُمان إلى حوالي ١,٣٧٤ كم (FM.GOV, 2025).

كما تمتلك السلطنة واجهة بحرية ممتدة ومتنوعة، تُطل على بحر عُمان من الشمال الشرقي وبحر العرب المتصل بالمحيط الهندي من الجنوب الشرقي، وتُطل من محافظة مسندم على مضيق هرمز الذي يُعد بوابة الخليج العربي، بحيث يصل امتداد شريطها الساحلي لحوالي ٣,١٦٥ كم، مما منحها منافذ بحرية حيوية عديدة على المحيط الهندي، ومكنها من سهولة الوصول إلى أهم ممرات النقل البحري العالمية، وبالتالي سهولة الربط مع دول الخليج العربي وأفريقيا وشبه القارة الهندية (NCSI PORTAL, ٢٠٢٥). ونظرًا لموقعها الجغرافي عند تقاطع الطرق بين أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، فإن الكثير من التقارير والدراسات تصنف السلطنة أنها نقطة عبور مركزية للتجارة البحرية الدولية بين أسواق جنوب آسيا وشرق أفريقيا وأوروبا (Bloomberg, 2025) (WTO, 2024).

وبالرغم من أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي لسلطنة عُمان قد منحها مزايا اقتصادية تنافسية كبيرة خصوصًا في قطاع اللوجستيات الذي حقق نموًا بنحو ٣٥٪ خلال عام ٢٠٢٣ لتبلُغ مساهمة أنشطة النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٨ مليار ريال عُماني (Omandaily, 2024)، إلا أنه يطرح تهديدات أمنية عديدة أبرزها أنشطة تهريب المخدرات التي تؤثر كما أسلفنا على الأمن البحري والحركة التجارية والاستقرار. ففي حين تُعدّ جرائم تهريب المخدرات من أخطر أنواع الجرائم التي تستنزف مقدرات الشعوب، فإن السلطنة وبحكم موقعها الجغرافي المُتميز على خطوط التجارة العالمية، باتت تُصنف كمنطقة عبور للمخدرات تجاه دول الخليج العربي ودول أوروبا، وكذلك منطقة استهلاك للمؤثرات العقلية الواردة من جنوب غرب آسيا وغرب أوروبا وأمريكا الجنوبية (World Drug Report, 2022)، وفق ما تشير الخريطة أدناه (UNODC, 2024a).

الشكل رقم (٢): مسارات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة الشرق الأوسط

ووفق الإحصاءات الصادرة من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بشرطة عُمان السلطانية، فإن عدد جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وعدد المتهمين فيها شهد ارتفاعًا سنويًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد جرائم تهريب المخدرات منذ عام ٢٠٢٠م وحتى عام ٢٠٢٤م ما مجموعه ٦٧٢ جريمة، وبمتوسط زيادة سنوية بلغ ١٩,٢٥٪، وفق ما يكشف الجدول التالي.

الجدول رقم (٣): عدد جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وعدد المتهمين خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤م

العـــام / العـــدد	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع	متوسط الزيادة السنوية
عدد الجرائم	٨٩	١١٣	١٥٦	١٤٨	١٦٦	٦٧٢	١٩,٢٥٪
عدد المتهمين	٢٠٧	٣٠١	٣٩٨	٤٣٣	٤٤٤	١٧٨٣	٥٩,٢٥٪

وهكذا يُلاحظ وجود زيادة عامة مطردة في أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية؛ ففي عام واحد فقط خلال ٢٠٢٢م ارتفعت جرائم التهريب بنسبة ٣٨,٠٥٪، بينما شهد عام ٢٠٢٣م انخفاضًا طفيفًا بنسبة ٥,١٣٪ وقد يكون ذلك راجعًا لتدابير أمنية معززة أو تغييرات في اتجاهات وآليات تهريب المخدرات. ويُلاحظ بأن عدد المتهمين أو المُهربين يرتفع بشكل أسرع من عدد الجرائم، مما يشير إلى أن جرائم تهريب المخدرات أصبحت تضم عددًا أكبر من الأعضاء، وهو ما قد يكون مؤشرًا لزيادة نشاط العصابات أو تحسن أداء أجهزة المكافحة في كشف الشبكات الإجرامية الضالعة في عمليات التهريب، كأحد أكثر تصنيفات جرائم المخدرات ارتفاعًا في السلطنة.

وبالنسبة لأنواع وكميات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة في هذه الجرائم، تُبين الأرقام الصادرة من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تنوعًا وارتفاعًا ملحوظًا في ضبطيات هذه المواد، وفق ما يوضح الجدول الآتي.

الجدول رقم (٤): أنواع وكميات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤م

العام / النوع	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
المورفين	١٥٤,٥ كجم	٣٨٦,٦ كجم	٢٤٤,٢ كجم	٣٣٩,٧ كجم	٧٦,٨ كجم	١٢٠١,٧ كجم
الهيروين	٣٩,٥ كجم	٢٥,٧ كجم	٢٢,٢ كجم	٧٦,٧ كجم	٦,٢ كجم	١٧٠,٣ كجم
الحشيش	٩٢١ كجم	١٧٣١ كجم	٤٤٤٥ كجم	٥٩٣٣ كجم	٣٧٢٢ كجم	١٦٧٥٢ كجم
الكريستال	١١٣٤ كجم	٣٢٣٩ كجم	٤١٥٠ كجم	٤٠٧٨ كجم	٥٤٣٤ كجم	١٨٠٣٧,٧ كجم
المارجوانا	١٠,٦ كجم	٠,١٣٨ جم	١٣,٦ كجم	٣٤,٢ كجم	٢٦٥,١ كجم	٣١٢٠٩ كجم
القات	٣٢٩٢٤ كجم	١٥١٤٤ كجم	١١٣١٦ كجم	٩٠٦٩ كجم	٩٥٢٧ كجم	٧٧٩٨٢ كجم
الأفيون	٤,٩٨ كجم	٦٢١,٨ كجم	١,٢ كجم	١٠١,٦ كجم	٠,٧ جم	٧٣٠,٢ كجم
الكوكايين	-	-	-	-	١٣٢,٥ كجم	١٣٢,٥ كجم
مؤثرات عقلية	٢٩٧٦٨ حبة	٢٢٨٦٤٢٣ حبة	٢٥٤٥٧٥٣ حبة	١١٥٦٧٨٨ حبة	١٨٦٦٣٣٩ حبة	١٨٢٩٦١٧٠ حبة

وتُظهر هذه البيانات غير المنشورة أن الحشيش (١٦ طن و٧٥٢ كجم) والكريستال (١٨ طن و٣٧ كجم) هما أكثر المواد المخدرة تهريبًا إلى سلطنة عُمان، مع زيادة ملحوظة في الكميات المضبوطة خلال السنوات الأخيرة، وخصوصًا لمخدر الكريستال ميث أو الشبو أو الأيس الذي يُعد من المخدرات المُصنعة شديدة الخطورة. كما يُلاحظ بأن مخدر القات المُهرب بشكل كبير من الجمهورية اليمنية يُعد أكثر المواد المضبوطة كميًا، حيث بلغت الكمية الإجمالية (٧٧ طن و٩٨٢ كجم)، مع ملاحظة وجود انخفاض في الكميات المضبوطة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، ثم زيادة طفيفة في ٢٠٢٤م، مما يُشير إلى أن القات لا يزال يُهرب إلى السلطنة بكميات كبيرة، إلا أن الجهود الأمنية قد تكون فعالة نسبيًا في الحد من تهريبه.

وبينما تُوضح البيانات بأن كلًا من مخدر المورفين والهيروين والأفيون شهدت تقلبات وتذبذب في الكميات المضبوطة من ذروة وارتفاع بمئات الكيلوجرامات في عام ٢٠٢١م إلى انخفاض وتراجع عام في السنوات الأخيرة، شهدت المارجوانا زيادة كبيرة

في الكميات المضبوطة في ٢٠٢٤م لتصل ولأول مرة إلى (٢٦٥,١ كجم)، مما يُشـير إلى احتمالية ازدياد تدفقها للسـلطنة لتصبح أكثـر الأنواع تهريبًا. كما يتضح ظهور ووصول مخدر الكوكايين إلى السلطنة في عام ٢٠٢٤م بضبط (١٣٢,٥ كجم) تقدر قيمتها السوقية بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي، وذلك بالرغم من بُعد مناطق إنتاجها في دول أمريكا الجنوبية (كولومبيا، بيرو، وبوليفيا)، وهي سـابقة خطيرة من نوعها قد تشير إلى بداية تغيرات في أنماط التهريب والاستهلاك، وضلوع المافيا الدولية التي تبحث عن أسواق جديدة في الشرق الأوسط، وفق ما أشار أحد الخبراء ممن تمت مقابلتهم.

أمـا تهريب المؤثـرات العقلية، فتُظهـر البيانات وجود زيادة كبيرة فـي عدد الحبوب المضبوطة من هذه المؤثرات المُصنعة، حيث ارتفعت من ٢٩٧٦٨ حبة في عام ٢٠٢٠م إلى ١٨٦٦٣٣٩ حبة في عام ٢٠٢٤م، وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات لا تُبين نوعية الحبوب المخدرة أو مسـمى المركبات الكيميائية، أشـار أفراد العينة المشـاركة في الاسـتبانة من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى أن حبوب الكبتاجون والترامـادول هـي أكثر أنواع المؤثـرات العقلية المضبوطة في السـلطنة، مما يجعل منها مشكلة متنامية وتحديًا كبيرًا لأجهزة المكافحة، لاسيما مع انتشارها في دول الجوار وتعقيد معامل تصنيعها وتنوع طرق تهريبها، وفق ما تؤكده تقارير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، وتكشفه الخريطة أدناه لأبرز خطوط تهريب الكبتاجون المزيف في المنطقة.

الشكل رقم (٣): أبرز خطوط تهريب الكبتاجون المزيف في منطقة الشرق الأوسط

المصدر: UNODC, 2024a

وفي حين تكشف هذه الإحصاءات والبيانات عن حجم وواقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، يرى بعض الباحثين بأن ما تضبطه أجهزة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حول العالم لا يُمثل سوى ١٠٪ فقط من التدفقات الحقيقة لعمليات التهريب (بلبريك، ٢٠٢٣، عبدالرحمان، ٢٠٢١). ويتفق الباحث مع فكرة أن هذه الإحصاءات الرسمية لا تُعبر فعلاً على نحو دقيق عن الحجم المحلي لأنشطة التهريب بسبب أن هناك جرائم كثيرة لا تُكتشف وبالتالي لا يتم إحصاؤها، وفي حال اكتشافها يتم تبرئة العديد من المُهربين لعدم كفاية الأدلة أو لبطلان الإجراءات، بالإضافة إلى أن الإحصاءات التي تقدمها أجهزة مكافحة المخدرات تُميز بين التهريب والإتجار والزراعة، وهو مالا يخلو من التداخل واللبس.

ويرى الباحث بأن النقاش والتحليل السابق حول مجموع البيانات المُتحصل عليها خلال ٥ أعوام من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٤م يظل أفضل مؤشر لبيان مدى تطور حجم أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، لا سيما وأنه تم تدعيم البيانات الرسمية باستبانة عكست توافق آراء العاملين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مع البيانات المتوفرة بشأن أنواع وكميات ضبطيات المواد المخدرة، حيث يعتقد (٨٠,٥٪) من المشاركين بأن مشكلة تهريب المخدرات إلى السلطنة في تزايد وتفاقم، وأفاد (١٢,٨٪) بأنهم غير متأكدين من ذلك.

ويمكن القول أنه وبإمعان النظر في حجم كميات المواد المخدرة المضبوطة خلال الفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤م والتي تمثل قرابة (١٧,٥) طن، فإنه يظهر وبشكل جلي تجاوزها بكثير للقدرة الاستهلاكية للأسواق المحلية، مما يؤكد بأن هذه الكميات من المخدرات ليست مخصصة للاستهلاك المحلي، وإنما متجهة إلى مناطق أخرى خارج سلطنة عُمان. بمعنى أن السلطنة ليست سوقًا مستهدفا لهذه الكميات الكبيرة من المخدرات، بل هي جزء من طريق رئيس لتهريب المخدرات بين مناطق الإنتاج في آسيا ومناطق الاستهلاك في أوروبا وأفريقيا وغيرها.

والواقع أنه بمقارنة حجم هذه الضبطيات المحلية بالضبطيات في الدول الأخرى، يمكن القول بأن سلطنة عُمان ليست استثناءً، حيث تشير البيانات بأن العديد من الدول العربية والأجنبية تشهد زيادة في تهريب المخدرات إليها أو عبرها، خصوصًا مع تطور شبكات التهريب الدولية، فالدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تعيش ارتفاعًا في ضبطيات الكوكايين والهيروين والميثامفيتامين، وتعاني المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أيضًا من ضبطيات كبيرة لمخدر القات والكريستال

(World Drug Report, 2023)، إلا أن المُثيـر للقلق هو أن السـلطنة وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي مرشحةٌ لتصبح منطقة عبور مهمة لجميع أنواع المخدرات.

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل المُحفزة لتهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان

إن الوصول لفهم دقيق وشـامل لكيفية تحوُّل السـلطنة إلى جزء من خطوط الشبكات الدولية لتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، يسـتلزم بالضرورة تحليل الأسباب المُحفزة والعوامل المُيسرة لتهريب المخدرات بكميات كبيرة إليها. وفي هذا المجال الذي لم يحظ بالعناية والدراسة اللازمة، وبمراجعة التقارير الدولية والردود الوطنية حول أسئلة المقابلة والاستبانة المستخدمة في الدراسة، يُمكن إجمال أبرز الأسباب والعوامل في الآتي:

أ- **الموقع الجغرافي لسـلطنة عُمان واتسـاع حدودها البرية والبحرية:** تُطل سلطنة عُمان كما أسلفنا على ثلاثة بحار هي الخليج العربي وبحر عُمان وبحر العرب، بحيث إن إجمالي طول شـواطئها الممتدة من مضيق هرمز في الشمال وحتى حدودها المتاخمة للجمهورية اليمنيـة في الجنوب يبلغ حوالي ٣,١٦٥ كم. وبحسـب تقاريـر دولية فإن بحر عُمان وبحر العرب مرتبطان بمسارات تهريب دولية تُستخدم لنقل المخدرات من إيران وباكستان إلى دول الخليـج وأوروبا، بالإضافة إلى أنه يجري اسـتغلال مضيق هرمز كأحد أهم الممرات البحرية العالمية لتهريب ونقل المواد المخدرة مع السفن التجارية (UNODC, 2024a).

ويـرى أحد الخبراء الذين شـملتهم المقـابلات بأن المناطـق الجبلية والصحراوية الواسـعة بداخل سـلطنة عُمان تُوفر بيئة مثالية للمهربين لإخفاء شـحناتهم بعيدًا عن أنظار السـلطات الأمنية، علاوةً على أن قلة الكثافة السـكانية في المناطق السـاحلية لمحافظة جنوب الشـرقية ومحافظة الوسـطى ومحافظة ظفار تُسهّل عمليات التهريب ونقل المخدرات دون لفت الانتباه.

ب- **قُرب سلطنة عُمان من مناطق إنتاج المخدرات:** يُعد جوار السلطنة للدول المنتجة للمخدرات وهي دول «الهلال الذهبي» Golden Crescent(أفغانسـتان وباكستان وإيران) التي تُعتبر المصدر الرئيس لحوالي ٨٥٪ من الإنتاج العالمي غير المشروع للأفيـون (World Drug Report, 2023)، وكذلـك طول حدودهـا مع أكبر منتج للقـات في العالم وهو الجمهورية اليمنية، وأيضًا قربها النسـبي من دول «المثلث الذهبـي» Golden Triangle (بورمـا والهند الشـرقية وجزء مـن جنوب الصين

وتايلاند) المسؤولة عن إنتاج نسبة كبيرة من مخدر الهيروين، أحد العوامل المُحفزة لعمليات تهريب المخدرات إلى البلاد.

إذ تشير التقارير الدولية إلى أن محاذاة السلطنة لهذه الدول ووقوعها على أحد الخطوط الرئيسة لتهريب المؤثرات الأفيونية من أفغانستان وباكستان وإيران باتجاه شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي وشرق أفريقيا وصولاً إلى أوروبا أسهم بشكل كبير في استهداف إقليمها من قبل شبكات تهريب المخدرات لاستخدامها كنقطة عبور بهدف توزيع تلك المواد لدول العالم المستهلكة (INCSR, 2023). وأشار أحد الخبراء ممن تمت مقابلتهم إلى أن تمتع سلطنة عُمان ببنية تحتية جيدة للنقل تتمثل في شبكة الطرق السريعة وموانئ الشحن الكبيرة جعلها نقطة عبور جذابة لشبكات تهريب المخدرات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ج- **الطلب المحلي والإقليمي على المخدرات:** أدت الكميات المتدفقة من المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان طيلة السنوات الماضية بفعل زيادة نشاط شبكات التهريب واستخدام السلطنة كنقطة عبور إلى تسرب جزء من هذه المخدرات للاستخدام المحلي وظهور أسواق محلية لتلبية حاجة المستهلكين ليس فقط بداخل السلطنة، وإنما أيضًا ببقية دول الخليج التي تشهد ارتفاعًا في مستويات دخل الأفراد وازدياد الاستهلاك الترفيهي أو السياحي لبعض أنواع المخدرات، مما ولّد طلبًا أغرى تجّار المخدرات بضخ كميات إليها عبر عُمان في بعض الأحيان (World Drug Report, 2022)، ففي عام ٢٠٢٢م أبلغت كلاً من السعودية والإمارات والكويت عن ضبط شحنات كبيرة من الهيروين والأفيون القادمة من دول الهلال الذهبي (UNODC, 2023).

وأوضح أحد الخبراء أثناء المقابلات بأنه عندما يتم تهريب المخدرات عبر سلطنة عُمان إلى وجهات أخرى، يتم عادةً تخزين الكميات مؤقتًا بدفنها في الشواطئ قبل نقلها إلى دول أخرى، مما يؤدي غالبًا إلى بقاء بعض الكميات بداخل البلاد بسبب أخطاء في النقل أو نتيجة الارتباك، وهو ما يتيح لبعض الوسطاء المحليين الوصول إلى هذه المخدرات وترويجها في السوق المحلي لزيادة أرباحهم، علاوةً على أن المهربين المحليين يحصلون أحيانًا على عمولات أو حصص صغيرة من المخدرات مقابل تسهيل مرور الشحنات. ويمكن القول أنه مع ارتفاع الطلب المحلي والإقليمي على المخدرات

ومعانـــاة بعض دول الخليج مـــن ازدياد معدلات التعاطي، فإن الضغط يزداد على عُمان كمسار للتهريب وتمرير المخدرات عبر حدودها الشاسعة.

د- **تزايد أعداد العمالة من جنســيات دول الإنتاج:** تُشــكل العمالة الوافدة من دول الهلال الذهبي والمثلث الذهبي جزءًا كبيرًا من القوى العاملة في ســلطنة عُمان، فقد بلغ عدد العمالــة من الجنســية الهندية في عام ٢٠٢٤م قرابــة (٥٠٨,٩) ألف عامل و(٢٨٦,٦) ألف عامــل مــن باكســتان (Omandaily, 2024)، وتؤكد التقارير المتخصصة بأن شــبكات تهريب المخدرات عادةً ما تلجأ إلى تجنيد أفراد من داخل الدولة للمساعدة في عمليات النقل والتخزين والتوزيع نظرًا لمعرفتهم بالتضاريس المحلية (INTERPOL, 2024).

وإذا كان من الصعب عادةً تجنيد السكان الأصليين أو المواطنين بسبب الانتماء الوطني والملاءة المالية، فإنه ربما من الســهل تجنيد واســتهداف العمال الأجانب الذين قد يعانون من ضوائق مالية لإغرائهم بمبالغ تفوق دخلهم العادي أو الضغط عليهم بطرق أخرى. وأفاد أحد الخبراء من ضباط الشرطة بأن بعض العمال القادمين من دول الإنتاج قد يكون لديهم معرفة مســبقة بشــبكات تهريب المخدرات في بلدانهم الأصلية بسبب علاقات اجتماعية أو روابط عائلية، مما يُســهل تواصلهم وتواطؤهم مع شــبكات التهريب الدولية، ويبين الجدول التالي التأثير والتورط الفعلي لهذه الجنسيات في جرائم المخدرات بسلطنة عُمان.

الجدول رقم (٥): المتورطين في جرائم المخدرات بسلطنة عُمان بحسب الجنسية

الجنسيــة / العـــام	هندي	باكستاني	إيراني	أفغاني	بنغلاديشي	يمني	صومالي
٢٠٢٠	٢٣	١١٥	٧٣	٦	٨٦	٧٠	٢١
٢٠٢١	٢٥	١٥٤	١١١	١٥	٦٨	٧٤	١٤
المجموع	٤٨	٢٦٩	١٨٤	٢١	١٥٤	١٤٤	٣٥

المصدر: التقارير السنوية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ٢٠٢٥.

ويــرى الباحــث أن ارتفــاع أعداد العمالة مــن دول الإنتاج وزيــادة تنقلهم بين دولهم والسلطنة قد يجري استغلاله ليس فقط لتهريب المخدرات، وإنما أيضًا لزراعتها وتصنيعها محليًا وفق ما كشــفت عنه بعض الضبطيات، إلا أنه لا ينبغي إغفال العوامل الســابقة التي تُشكل في مجموعها بيئة مُحفزة لشبكات التهريب وعوامل مُعقدة لأجهزة المكافحة.

المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تعترض جهود مكافحة المخدرات في سلطنة عُمان

وفقًا لنظام «مركز الأمن البحري» التابع لوزارة الدفاع، تُعد الجريمة المنظمة وأنشطة التهريب من أهم تهديدات الأمن البحري العُماني، وتُعتبر «مواجهة التحديات الناجمة عن مشكلة المخدرات» أحد أبرز أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٠-٢٠٢٤م، إلا أن الإستراتيجية لم تُبيّن طبيعة تلك التحديات، وبتحليل التقارير الدولية والنشرات الوطنية حول مشكلة المخدرات في سلطنة عُمان، يرى الباحث أن أبرز التحديات والصعوبات في مواجهة هذه الآفة، تتمثل في الآتي:

أ- **اتساع الحدود الوطنية وصعوبة إحكام مراقبتها:** أشرنا سابقًا إلى طبيعة الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان واتساع مياهها الإقليمية وامتداد سواحلها لمسافات شاسعة تصل إلى ٣,١٦٥ كم، وتشير التقارير الدولية (UNODC, 2022) والدراسات المتخصصة (كامل، ٢٠٠٣) إلى أن مكافحة تهريب المخدرات عبر البحار تُعد من أصعب المهام وأشدها تعقيدًا وحاجةً لتظافر جهود العديد من الدول. ومما يزيد من صعوبة مراقبة كل هذا الشريط الساحلي الممتد برماله وخلجانه ومنحدراته وجزره، خلو معظم هذه الشواطئ لاسيما القطاع الشمالي من السكان، وبالتالي تُشكل هذه المناطق المفتوحة وغير المأهولة بيئة ملائمة لشبكات التهريب، حيث أكد أحد الخبراء أثناء المقابلات أن شساعة المياه العُمانية وقربها من دول الإنتاج تتيح لشبكات تهريب المخدرات التي تعتمد على استخدام قوارب سريعة ذات محركات نفاثة الوصول الآمن والسريع إلى الشواطئ العُمانية والعودة منها في زمن قياسي.

من جانبٍ آخر، فإن اتساع حدود سلطنة عُمان البرية مع دول الجوار التي تُعتبر سوقًا جاذبة لمهربي المخدرات بسبب تنامي سوق التعاطي والقوة الشرائية للمتعاطين في هذه الدول، يُشكل تحديًا كبيرًا في مكافحة تهريب المخدرات، نتيجةً لوعورة هذه المناطق الجبلية والصحراوية وصعوبة مراقبتها وإحكام السيطرة عليها، مما يسمح للمهربين باستغلال هذه الثغرات وسهولة الحركة عبر الحدود لنقل المخدرات.

ب- **صعوبات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي:** بسبب طبيعتها العابرة للحدود، تتطلب مكافحة المخدرات تعاونًا إقليميًا ودوليًا فعالًا يسمح بتبادل المعلومات الاستخباراتية بين دول الأطراف وتنسيق العمليات الأمنية لاعتراض الشحنات غير

المشـروعة (Huyen, 2019)، إلا أن الردود على الاسـتبانة المسـتخدمة في هذه الدراسة تشير إلى أن السلطنة تواجهها صعوبات في التنسيق الأمني مع بعض الدول المجـاورة، وكذلك تحديات في الحصول على معلومات اسـتخباراتية دقيقة، نتيجةً لحالة عدم الاسـتقرار السياسي التي تشهدها بعض دول الجوار، وأيضًا الاختلافات في الأنظمة القانونية والتوجهات السياسية، مما يقوض أحد العناصر الحاسمة في مكافحة التهريب وإنجاح جهود المواجهة الوطنية.

ج- **التطـور والتعقيد المسـتمر لأسـاليب التهريـب وصعوبة اكتشـافها وضبطها:** تشـير التقارير الدولية إلى أنه بفضل القدرات المالية المتنامية لشـبكات التهريب المنظمة، فإن أنشـطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية تجري الآن على نطاق واسـع بأعقد الأسـاليب والوسـائل التقنية المتقدمة(INTERPOL, 2023)، بحيث يسـتخدم المهربون تقنيات متطورة ومتغيرة باستمرار، بدءًا من استخدام الزوارق السـريعة القـادرة على تجنـب أنظمة الـرادار، والطائرات بدون طيـار drones، والاتصالات المشفرة عبر الإنترنت، وشبكات الويب المظلمة Dark Web، والعملات الرقميـة والتحويلات المالية غير القابلة للتتبع Bitcoin، وحتى اسـتخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تخطيط وتنفيذ عمليات التهريب (UNODC, 2024d).

ويـرى (٩١,٧٪) من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المشـاركين في الاسـتبانة بأن تطـور وتعقيد عمليـات التهريب يُعد أحد أبـرز تحديات ومعوقات مكافحة أنشـطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، حيث لوُحظ مؤخرًا تكرار استخدام المهربين لنظام تحديد المواقع العالمي GPS لإرسال وتحديد الموقع الجغرافي لشحنة المخدرات على الشاطئ أو في عرض البحر بدقة عالية للمُستلم المحلي عبر تطبيق Google Maps، علاوة على تشابك وتداخل عمليات تهريب المهاجرين مع أنشطة تهريب المخدرات عبر استغلال ذات القوارب والقنوات لتنفيذ وتمويل كلا النشاطين.

د- **ضعـف ضوابط مراقبة سـلائف إنتاج المخـدرات الاصطناعية:** مـن التعقيدات والصعوبـات المسـتمرة في مكافحة انتشـار المخدرات الاصطناعيـة كالكبتاجون والميثامفيتامين، الاستخدام المزدوج للعديد من السلائف الكيميائية في الصناعات الدوائية المشـروعة وصناعات السموم العصبية على حدٍ سواء، مما يُصعب مراقبة

تداولهـا، ويتيح لشـبكات المخدرات اسـتغلال ضعـف الرقابة على اسـتيراد هذه السلائف في إنشـاء مختبرات سرية متنقلة لتصنيع المؤثرات العقلية بحيث يصعب اكتشـافها. وتكشف التقارير عن انخفاض مضبوطات السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية بنسبة ٩٩٪، بسبب تركيز أجهزة المكافحة على ضبط المنتج النهائي للمخدر أكثر من ضبط مكوناته (UNODC, 2021).

وأفـاد أحـد الخبـراء أثناء المقابلـة بأن عصابات التهريب الدولية تسـعى بشـكل مسـتمر إلى التلاعب في جزئيات المواد المخدرة المدرجة في جداول قوانين مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتغيير تركيبتها الكيميائية لصناعة مخدر جديد أو «شبيه» ليس ضمن الجداول الملحقة بالقوانين، مما يجعله غير محظور قانونًا. من جانب آخر، تُمثـل الابتكارات في مجال تصنيع المخـدرات وتهريبها تحديًا لتدابير المواجهة، حيث يقـوم المصنّعون بتطوير طـرق جديدة لتحويل السلائـف الكيميائية غير المدرجة في قوائـم المراقبة إلى مخدرات بسـرعة وكفـاءة (World Drug Report, 2023)، مما يتطلب تحديثًا مستمرًا لقوائم المراقبة الدولية وتطويرًا لإستراتيجيات المكافحة.

هـ- عـدم مواكبة التشـريع الحالي للتطورات وضعف ردعيـة العقوبات: صدر قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العُماني في عام ١٩٩٩م، وجرى تعديله مرتين بموجب المرسـوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٣٤) والمرسوم رقم (٢٠٢٣/٢٤)، وبالإضافة إلى مضي أكثر من ٢٥ عامًا على إصداره، تكشف الإحصاءات الحالية بشأن كميات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة عن تفاقم مشـكلة تهريب المواد المخدرة إلى سـلطنة عُمان، ويسـتنتج الباحث من ذلك أن القانون الحالي أصبح غير قادر على مواكبة التطورات السريعة لهذه المشكلة على المستوى المحلي والدولي.

فعلـى الرغـم من إقرار المـادة (٤٣) من القانون لعقوبة الإعدام أو بالسـجن المطلق لكل من اسـتورد أو صدَر أو أنتج أو صنَع أو موّل أو هربَ مواد مخدرة أو مؤثـرات عقليـة قوية، إلا أنه على حد علم الباحث لم يجـر تطبيق هذه العقوبات منـذ فترة، كما أن العقوبات المالية المقررة حاليًا لا تتناسـب مع العائدات الكبيرة لهذه الجرائم وطبيعة مسـؤولية الأشخاص الاعتبارية، ناهيك عن التقصير في منح أجهزة المكافحة صلاحية اسـتخدام تقنيات التحقيق المتقدمة في عمليات التسليم المراقـب، والتحريات الاقتفائية، والتحقيقات عبـر الحدود، وتبادل المعلومات مع

دول الجوار لتفكيك المنظمات الإجرامية الضالعة في الإتجار بالمخدرات وسلائفها، وهي أحكام تضمنتها العديد من التشـريعات في المنطقة، فعلى سبيل المثال توسع نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية السعودي لسنة ٢٠٠٥م في تجريم أفعال التهريب مع تخصيـص عقوبات صارمة تجعل الأفراد يترددون قبل المخاطرة، مما يدلـل على حاجة القانون الحالي للمراجعة، وهو ما أكد عليه أفراد عينة الدراسـة بنسـبة (٨٥,٧٪)، لا سـيما مع اعتماد رؤية عُمان ٢٠٤٠ وإقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م.

وأمـام هـذه التحديات والصعوبات التـي من وجهة نظر الباحـث لا تُمثل جميع التحديات الحالية وإنما أبرزها، وبالنظر إلى الواقع الحالي لأنشطة تهريب المخدرات إلى سـلطنة عُمان، كمشـكلة ناجمة عن تشـابك مجموعة عوامل جغرافية واقتصادية وسياسـية واجتماعية، تثور الحاجة للبحث عن سُـبل المواجهة الفاعلة، لا سـيما أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الأجهزة المختصة منذ سنوات لمكافحة هذه المُعضلة الوطنيـة والدوليـة، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في ظل التطور المسـتمر لتقنيات التهريب واسـتغلال الحدود البرية والبحرية الشاسـعة للسـلطنة. عليه، ومع التسـليم بأن مشـكلة المخدرات لا يمكن القضاء عليها بشكلٍ تام ونهائي، فإن التحكم فيهـا والحد منها يتطلب تبني إسـتراتيجيات شـاملة ومرنة تعالِج الأسـباب الجذرية لانتشار هذه الآفة وتحد من وصول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الإقليم العُماني.

المبحث الثالث

استشراف اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان وآليات التصدي المستقبلية

تمهيد وتقسيم:

تتعدد المخاطر الاجتماعية والخسائر الاقتصادية والتهديدات الأمنية الناجمة عن أنشطة شبكات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وبتعاظم حدة المخاطر والتهديدات، أصبح إيجاد الحلول والمعالجات الملائمة يُشكل أحد أهم الهواجس التي تؤرق المجتمع الدولي والمحلي، حيث يثور تساؤل محوري حول أنجح السبل والآليات لكبح جماح تدفقات المخدرات إلى الإقليم الوطني. وتشير التجارب والممارسات الدولية الحديثة إلى أن سبل المواجهة والتصدي للتهديدات والتحديات الأمنية المترتبة على العمليات الإجرامية لتهريب المخدرات ينبغي أن تتخذ نهجاً أكثر شموليةً وتكاملاً (Terletskii, Anatoliy, 2024)؛ فتأمين الحدود الوطنية ضد أنشطة التهريب لا يقتصر فقط على مجرد فرض تشريعات صارمة أو استحداث تدابير أمنية مشددة، وإنما يشمل أيضاً توظيف التكنولوجيات المتقدمة وبناء القدرات الرقابية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

ولا شك أن الحاجة تثور أيضًا لاستشراف اتجاهات وأساليب وأنواع المواد المخدرة التي قد يتم تهريبها إلى سلطنة عُمان مستقبلاً، كأداة إستراتيجية لتعزيز الاستعداد الأمني والتخطيط الوقائي لمكافحة هذه المشكلة بفاعلية (Dandurand, 2021). وكذلك يبرز سؤالٌ مركزيٌ مهم حول أفضل الممارسات والتجارب الدولية بشأن التصدي لأنشطة التهريب، والآليات الوطنية الملائمة لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وهذا ما يسعى المبحث الأخير إلى مناقشته، بالإضافة إلى تحليل نتائج الأدوات الميدانية المستخدمة في الدراسة (الاستبانة والمقابلات)، وذلك من خلال أربعة مطالب.

المطلب الأول: الاتجاهات المحتملة لأنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان

إذا كانت الدراسات الاستشرافية تُعد أداةً مهمةً لفهم المستقبل والتعامل مع التحديات المستقبلية من خلال تحليل الاتجاهات والسيناريوهات المرتقبة والاستعداد للتغيرات والتأثيرات المتوقعة بما يضمن الجاهزية والاستدامة في مختلف المجالات (Zeng, 2025)، فإن استشراف اتجاهات تهريب المخدرات يحظى بأهمية إستراتيجية

للحكومات والأجهزة الأمنية التي تعاني من تفاقم مشكلة المخدرات واستفحال أضرارها عبر تحليل الاتجاهات المستقبلية المحتملة في تهريب المخدرات واتخاذ خطط وإجراءات استباقية للحد من انتشارها والتقليل من مخاطرها على المجتمعات (UNODC, 2024).

وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه التقارير العالمية الحديثة والأبحاث الصادرة من المنظمات الدولية المتخصصة بضرورة التركيز في المرحلة المقبلة على اتجاهات تهريب المخدرات والأساليب المستحدثة لإنتاجها والإتجار بها (UNODC, 2022)، وذلك لتطور أساليب التهريب والإنتاج وضرورة تحديث الآليات الوطنية لمكافحة أنشطة التهريب (Terletskii, Anatoliy, et al, 2024). مما يعني أن استشراف اتجاهات التهريب يساعد في تطوير أدوات وتقنيات مضادة لمواجهتها، ويسهم في وضع إستراتيجيات مكافحة استباقية عوضًا عن الردود المتأخرة.

إذ أنه بجانب تبني «رؤية عُمان ٢٠٤٠» توجهاً استراتيجياً يستهدف بناء منظومة وطنية مستوعبة للواقع ومستشرقة للمستقبل بموضوعية لعبور مختلف التحديات، تسعى الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى «استشراف المستقبل لمواجهة التحديات الناجمة عن مشكلة المخدرات». وبالتناغم مع هذه التوجهات الوطنية، يسعى هذا المطلب إلى استشراف الاتجاهات المستقبلية لتهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، بالإضافة إلى استشراف أنواع المواد المخدرة التي قد تنتشر أو تظهر في السلطنة مستقبلاً، وذلك وفق النقاش التالي.

أولاً: استشراف الأساليب والاتجاهات المستقبلية لتهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

غالبًا ما يتم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر عدة دول قبل الوصول إلى وجهتها النهائية، وتعتمد عمليات التهريب الدولية للمخدرات على اختيار الطبيعة الجغرافية لمسار التهريب (مجاهدي، ٢٠١٢)، وذلك بحسب العوامل الطبيعية والأمنية التي تفرض على المهربين اتباع مسالك بحرية أو برية أو جوية.

أ- التهريب عن طريق البحر:

تشير الإحصاءات الصادرة من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى أن قرابة (٧٥٪) من المواد المخدرة المضبوطة في سلطنة عُمان مصدرها «الإنزاليات» البحرية، وفق ما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم (٦): عدد جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية بحسب الأسلوب خلال الفترة من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤م

العـــام الاتجـــاه	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	المجموع
التهريب البحري	٨٦	١٢٦	١١٤	١٢٩	٤٥٥
التهريب البري	١٦	٢٥	٢٦	٢٥	٩٢
التهريب الجوي	١١	٥	٨	١٢	٣٦

ولعل اتســاع نطاق المياه الإقليمية العُمانية المُطلّة على المحيط الهندي لمســافات طويلــة، علاوةً علــى جوار ســلطنة عُمان للمناطق الرئيســة لإنتاج المخــدرات كالهند وباكســتان وأفغانســتان وإيران، هي أبرز العوامل التي أسهمت في ظهور هذا الاتجاه، حيث يشــكل طول الخطوط الملاحية مع أكبر مُنتجي المخدرات في العالم صعوبة في ضبط شــحنات المخدرات عبر القوارب السريعة speedboats إلى مناطق ساحلية نائية في القطاع الشــمالي للســلطنة، الأمر الذي يجعل من هذه المناطق الساحلية المفتوحة بيئة مثالية ســهلة الاختراق والاستغلال لإخفاء شحنات ضخمة من المخدرات بعيدًا عن أعيُن الأجهزة الأمنية.

وتشير التقارير الدولية إلى أن اتجاهات تهريب الأفيون والهيروين المنتج في دول الهلال الذهبي تتركز في النقل البحري عن طريق مينائي كراتشي الباكستاني وبومباي الهندي إلى كلًا من أوروبا وأمريكا عبر طريق البلقان مرورًا بإيران وتركيا، إلا أنه مع ارتفاع وتيرة المكافحة في إيران وتركيا، تم اللجوء إلى خطوط بحرية بديلة منها سلطنة عُمان للأسباب السابق ذكرها (UNODC, 2024a). وكذلك هو اتجاه تهريب الهيروين والأفيــون والمؤثرات العقلية المنتجة في دول المثلث الذهبي، حيث يتم نقلها بحرًا من الســواحل التايلاندية بواسطة زوارق صغيرة إلى ماليزيا أو سنغافورة أو الهند، ومن ثم إلى دول العبور كالســلطنة، وصولًا إلى دول الخليج وأســتراليا وأوروبا وأمريكا وغيرها (Prayuda & Warsito, 2020).

وإذا كانــت الاتجاهــات الحالية فــي تهريب المخدرات عبر البحــر تتمثل في تكرار اســتخدام الزوارق الســريعة، وكذلك اســتخدام ســفن الصيد والتجارة الصغيرة كغطاء

لإخفاء المخدرات بين معدات الصيد أو السلع المشروعة، فإن الاتجاهات الحديثة التي كشفت عنها التقارير تتنبأ بانتشار استخدام القوارب السريعة شبه الغاطسة semi-sub speedboats، وطوربيدات نقل المخدراتNarco-Torpedoes، وغواصات تهريب المخدرات Narco-Submarines التي تسمح بنقل كميات ضخمة تصل إلى ١٠,٠٠٠ كجم في كل شحنة (Weerth, 2020). ومن الأمثلة الواقعية لهذه الاتجاهات الحديثة، ضبط غواصة في عام ٢٠١٩م تحمل ٣,٨٠٠ كجم من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى إسبانيا، وكذلك وقائع مشابهة لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى المكسيك ومن ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن هذه الغواصات أسهمت في توسيع مسارات التهريب خارج الأمريكتين والمحيط الأطلسي، إذ تمكنت السلطات الكولومبية في ٢٠٢٤م من اعتراض غواصة مخدرات متجهة إلى أستراليا، كاشفةً بذلك عن خطوط تهريب جديدة عبر المحيط الهادئ ومحيطات أخرى ربما لم تُكتشف بعد (INCB, 2024).

وبالنظر إلى أن المياه الاقتصادية الخالصة (EEZ) لسلطنة عُمان تمتد لمسافة كبيرة تصل إلى ٢٠٠ ميل بحري على طرق الشحن الدولية في بحر العرب والمحيط الهندي، فإنها قد تكون هدفًا لشبكات تهريب المخدرات عبر تجهيز سفن كبيرة للإبحار في أعالي البحار دون المرور بأية موانئ أو الاقتراب منها، وإرسال قوارب صغيرة لاستلام الشحنة عند اقتراب السفن من منطقة الإنزال خارج السيادة الوطنية. ومع ظهور تقنيات السفن الآلية Autonomous Ships القابلة للتشغيل عن بُعد دون طواقم بشرية، فإن التوقعات تشير إلى احتمالية استخدامها في عمليات التهريب، وذلك لمرونتها وقدرتها على التفريغ التلقائي، مما يقلل من خطورة القبض على المهربين أو الحصول منهم على معلومات في حالة الضبط والتفتيش (UNODC, 2024a).

وأشار أحد الخبراء ممن تمت مقابلتهم إلى أن سلطنة عُمان تتمتع بشبكة موانئ شحن كبيرة كميناء صحار والدقم وريسوت يرفع من احتمالات استهدافها كمنطقة عبور أو تخزين جذابة لشبكات تهريب المخدرات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو ما يتفق مع التقارير الدولية التي تحذر من ارتفاع وتيرة استخدام الحاويات على سفن الشحن التجارية في تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية بين أكثر من ميناء قبل الوصول إلى الوجهة النهائية، حيث يجري استغلال الضغوط التي تواجهها الموانئ في تسريع عمليات تخليص الحاويات، نظرًا لارتباطها بخطوط الشحن ومواعيد حركة السفن، لتمرير وشحن

المخـدرات في حاويات مربوطة بنظام تحديـد المواقع cargos with GPS tracking، خصوصًـا في الدول التي تقل فيها الإمكانات اللازمة لتنفيذ إجراءات تفتيش دقيقة، مما يضاعف من فرص نجاح عمليات تهريب المخدرات عبر إقليمها (INCB, 2024).

ب- التهريب عن طريق البر:

يُعـد هذا الاتجاه من أقدم اتجاهات وأسـاليب التهريب بين الدول التي ترتبط بحدود برية مشتركة، وقد أشارت الإحصائيات وكشفت كذلك الاستبانة المستخدمة في الدراسة إلى أن التهريب عبر الحدود البرية يأتي في المرتبة الثانية، وبمعدل ضبطيات مسـتقر نسـبيًا منذ عام ٢٠٢٢م. ونظرًا لامتلاك سلطنة عُمان حدودًا برية طويلة مع دول الجوار كالإمارات العربيـة المتحـدة والمملكة العربية السـعودية والجمهورية اليمنيـة، فإنها عرضة لعمليات تهريـب مختلفة ومتعددة، يتم من خلالها اسـتغلال المناطق الجبلية والصحاري الواسـعة لتهريب المخدرات، خاصة فيما بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك (UNODC, 2022b).

ويمكـن القول أن التهريب البري في أحيان كثيرة يكون اسـتكمالاً لعمليات تهريب البحري؛ بحيث يجري أولاً إنزال وتفريغ شـحنات المخدرات على الشـواطئ العُمانية، ومن ثم يتم نقلها برًا إلى دول الجوار وغيرها من المناطق، غالبًا عن طريق السيارات الخاصة بعد تجهيزها بمخابئ سـرية يصعب اكتشـافها، أو سيارات الدفع الرباعي، أو الشاحنات بداخل هياكلها وما تحمله من بضائع ومعدات. فقد كشفت إحدى الضبطيات النوعيـة مؤخراً عن اتجاه مُبتكر في تهريب المواد المخدرة عبر المنافذ البرية بتغيير هيئـة مخـدر الكريستال بإذابته في شكل سائل وإخفائه في خزانات وقود سيارات صغيرة تم شحنها بواسطة شاحنات نقل المركبات (omanobserver, 2023).

ووفـق رأي المختصيـن والخبراء ممن تمت مقابلتهم، فـإن تهريب المخدرات عبر الحدود البرية يرتبط بشـكل مباشـر بظاهرة التسلل غير المشـروع أو عبور المتسللين (أو المهاجرين غير النظاميين) من دول الإنتاج إلى دول الاسـتهلاك، إذ تقوم شبكات التهريـب بتوظيـف هـؤلاء لنقل المخـدرات عبر إخفائهـا بداخل أمتعتهـم أو القيام باستطلاع الطرق لتأمين أنشطة التهريب. وتشير التقارير إلى أن شبكات التهريب عادةً ما تسـتعين بوسـطاء محليين لإرشاد الشـحنات إلى الطرق الآمنة التي يعرفونها جيدًا، وتسـهيل عمليـات التهريب (INCB, 2024)، علاوةً على تطبيـق تكتيكات تتعلق بتجزئة وتقسيم الشحنات الكبيرة إلى كميات صغيرة لتقليل المخاطر وزيادة صعوبة اكتشافها.

ومن الاتجاهات المحتملة أيضًا في التهريب البري إنشاء أنفاق سرية تحت الأرض underground tunnels لنقل المخدرات والمؤثرات العقلية، كما هو الحال في الأنفاق المكتشفة بين الحدود المكسيكية الأمريكية، والحدود المغربية الإسبانية، والحدود الهولندية البلجيكية (BBC, 2022)، وكذلك الأنفاق المتوقعة بين أفغانستان وباكستان وإيران (Fazli, 2023). ويرى الباحث أنه بالرغم من صعوبة التضاريس العُمانية، فإن احتمالية ظهور أنفاق محلية لتهريب المخدرات مستقبلاً ستكون على الأرجح في مناطق حدودية نائية ولمسافة محدودة، وليست على هيئة شبكات معقدة كتلك المستحدثة في الأمريكتين.

ووفقًا للتقارير الدولية، فإن الابتكارات في أساليب التهريب ستدفع غالباً باستحداث اتجاهات جديدة، كالتهريب بأساليب «غير تلامسية» أي نقل المخدرات إلى المستهلكين بدون تلامس أو تفاعل مباشر بين المهربين والمستلمين، مثل التوصيل بالطرود البريدية parcel post، واستخدام الأنظمة الآلية والروبوتات، وزيادة استخدام طرق وممرات برية جديدة أو أسواق جديدة، مما يفرض على الدول تحسين قدراتها الرقابية والتعاون مع الدول الأخرى في تبادل المعلومات الاستخبارية بشكل فعال (World Drug Report, 2023).

ج- التهريب عن طريق الجو:

توضح البيانات السابقة أنه بالرغم من تراجع أنشطة تهريب المخدرات عبر المطارات والمنافذ الجوية العُمانية في عام ٢٠٢٢م إلى ٥ ضبطيات فقط، شهد عام ٢٠٢٤م ارتفاعًا في عدد الضبطيات إلى ١٢ ضبطية، وقد يكون ذلك راجعًا إلى حدوث تغّير في اتجاهات التهريب باستخدام أساليب أكثر تعقيدًا، رافقه تحسن في الإجراءات الأمنية المطبقة في المطارات، حيث يعتبر التهريب عبر الابتلاع والإخفاء في تجاويف الجسم body packing من أخطر الأساليب وأكثرها صعوبةً في الاكتشاف، فقد تم ضبط مئات الكبسولات البلاستيكية المُهربة عبر المعدة الآدمية، وكذلك اكتشاف البالونات المطاطية المحشوة بالهيروين أو الكوكايين التي يتم إيلاج ٣ إلى ٤ بالونات منها سعة ٥٠ إلى٧٠ غرام في القبُل أو الدُبر.

وكاتجاه آخر مُعقد في التهريب، يتم إخفاء كميات من الهيروين أو الكوكايين في جسم الإنسان عبر إجراء عمليات جراحية في الكتف أو البطن بين طبقات الدهن (INTERPOL, 2023)، إلا أنه مع تقدم تقنيات الفحص والتفتيش في المطارات وظهور أنظمة التصوير بالأشعة السينية للكشف عن الأجسام الغريبة بداخل الجسم، لجأت شبكات

التهريب إلى اتجاه نوعي أكثر ضراوةً يتمثل في استخدام الطائرات الخاصة الصغيرة التي تهبط في مطارات غير رسمية أو تُسقط الشحنات في مواقع نائية بكميات كبيرة، لتجنب الرقابة المشددة في المطارات الدولية، ولتجاوز الكميات المحدودة التي يسمح بها التهريب عبر خدمات البريد أو الشحن السريع كـ (INCSR, 2023DHL).

وتكشف التقارير عن تواتر محدود، ولكن متزايد عالميًا لاستخدام الطائرات الموجهة عن بُعد أو الطائرات بدون طيار drones في تهريب كميات متوسطة من المخدرات والمؤثرات العقلية تصل لبضع كيلوجرامات ولمسافات قصيرة نسبيًا، حيث إن تزويد هذه الطائرات الآلية بتكنولوجيا الملاحة العالمية عبر الأقمار الصناعية (GNSS) يتيح للمهربين برمجة مواقع هبوط محددة مسبقًا لنقل المخدرات بسرعة ودقة وأمان (INCB, 2024). وأشار الخبراء الذين تمت مقابلتهم إلى سعي شبكات التهريب بصورة دائمة لابتكار أساليب حديثة مصممة خصيصًا لاستغلال الخصائص المميزة لكل وسيلة نقل برية أو بحرية أو جوية، مع تطوير اتجاهات تهريب وتقنيات إخفاء معقدة لتجنب كشفها من قبل أجهزة المكافحة وإنفاذ القانون.

ويرى الباحث أن قرب سلطنة عُمان من دول الإنتاج يضاعف من احتمالية توظيف تقنيات الطائرات بدون طيار في تهريب المخدرات إليها، فانخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها وقدرتها على التخفي، قد يُشجع على إطلاقها من مواقع قريبة من الحدود البرية أو البحرية وإرسالها إلى داخل الإقليم العُماني أو إلى سفن صغيرة تنتظر في البحر، دون الحاجة إلى تهريب بشري مباشر. علاوةً على أنه عوضًا عن المخاطرة بتهريب شحنة كبيرة، يمكن لطائرات الدرونز نقل كميات محدودة متكررة بشكل يعوق تتبعها ويقلل من الخسائر في حال ضبطها، مما يقتضي تعزيز المراقبة الجوية والرادارية.

ثانياً: استشراف أنواع المواد المخدرة التي قد تنتشر أو تظهر في سلطنة عُمان مستقبلاً:

لا شك وكما أسلفنا أن الخصائص الفيزيائية والقيمة الاقتصادية للمواد المخدرة تمثل دورًا في تحديد نمط التهريب الملائم؛ فالهيروين والمورفين والكوكايين مواد مركزة ذات حجم صغير وربحية عالية مما يجعلها مناسبة للتهريب الجوي، أما الحشيش والمارجوانا والقات فهو أثقل وزنًا وأرخص ثمنًا مما يجعل تهريبه عادةً عبر الطرق البرية أو البحرية،

لذلك ووفق ما كشفت الإحصائيات الحالية فإن القات بواقع (٧٧ طن و٩٨٢ كجم)، والكريستال (١٨ طن و٣٧ كجم)، والحشيش (١٦ طن و٧٥٢ كجم)، والمارجوانا (٢٦٥,١ كجم)، هي أكثر أنواع المخدرات وصولاً إلى السوق العُمانية أو عبرها على مدار الخمس سنوات الماضية، بالرغم من أن الكوكايين والكريستال لم تكن معروفة محليًا في السابق.

والواقع أن المنشأ الجغرافي لأنواع هذه الشحنات وقربها من سلطنة عُمان يجعلها أكثر عرضةً لتهريبها مستقبلاً؛ فأفغانستان وباكستان وإيران تُعد من أبرز الدول المنتجة للأفيونيات والهيروين، حيث تؤكد التقارير الدولية على أن هذه الدول لا تزال تستأثر بنحو (٩٠٪) من الإنتاج العالمي غير المشروع للمؤثرات الأفيونية (World Drug Report, 2023)، بالإضافة إلى أنه يوجد حاليًا قلق دولي متزايد جراء تضاعف صناعة مخدر الميثامفيتامين في كلاً من أفغانستان وإيران وباكستان، إذ يُتوقع بأن يتسع نطاق الإتجار بهذا المخدر الصناعي إلى ما هو أبعد من الأسواق التقليدية المعتادة، وصولاً إلى دول الخليج وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، حيث أبلغت الإمارات عن ضبط كميات كبيرة من هذا المخدر الذي من الممكن تصنيعه في أي مكان تقريبًا (UNODC, 2024a).

وتشير الضبطيات في منطقة الخليج إلى وجود ارتفاع في عمليات تهريب أقراص مخدر الكبتاجون من سوريا ولبنان خلال السنوات القليلة الماضية، علاوةً على اكتشاف معمل لتصنيع الكبتاجون والميثامفيتامين أو الكريستال في شمال العراق (UNODC, 2024a)، مما يدلل على أن سوقًا لهذه المؤثرات العقلية قد تنشأ في المنطقة. كما أشار أفراد العينة المشاركة في الاستبانة إلى بداية ظهور مخدر الترامادول الذي منشأه الهند وتايلاند ودول القرن الأفريقي، حيث تتميز كبسولات الترامادول بسعرها المنخفض نسبيًا وتأثيرها السريع واحتمالية إدمانها المتوسطة (INCB, 2021)، وهو ما قد يغري الشباب ويساعد على انتشارها في السلطنة ودول الخليج مستقبلاً.

وبمراجعة الاتجاهات الإقليمية والعالمية الحالية، يتضح وجود توسع جغرافي في الإتجار بالكوكايين خارج الأمريكتين وأوروبا باتجاه آسيا وغرب أفريقيا، حيث أبلغت كلاً من مصر والمغرب وتونس والجزائر عن ضبطيات من مخدر الكوكايين (UNODC, 2022)، وهو ما ظهر أيضًا مؤخرًا في سلطنة عُمان وللمرة الأولى بضبط (١٣٢,٥ كجم) من الكوكايين، وأوضح أحد الخبراء أثناء المقابلة بأن هذه الشحنة لم تكن موجهة إلى السوق المحلية أو الخليجية، وإنما نحو تركيا ومن ثم إلى أوروبا حيث يتزايد الطلب على الكوكايين النقي.

ويرى الباحث بأن هذه السابقة لوصول الكوكايين تشير إلى استهداف السلطنة كمنطقة غير مشبوهة لإعادة شحن الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر الموانئ العُمانية حسنة السمعة، وهو ما تسعى المافيا الدولية إلى استغلاله كـ «تكتيك للتمويه» أو غطاء للحد من مخاطر اكتشاف شحنات الكوكايين باهظة الثمن، خصوصًا وأن (٩٠٪) من التهريب الدولي للكوكايين يتم عن طريق البحر وعبر عمليات إعادة شحن متكررة بين موانئ بعيدة عن الشبهات (UNODC, 2022)، إلا أنه وكما هو حال الهروين والحشيش سابقًا، يجدر التنبيه إلى أن تسرب الكوكايين العابر إلى السوق المحلية أمرٌ واردٌ مستقبلاً.

وتشير التقديرات المستمدة من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا إلى انتقال مختبرات تصنيع مخدر «الإكستاسي» Ecstasy (٤،٣ ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين) المعروف اختصارًا بـ MDMA من دول أوروبا إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وميانمار، حيث أبلغت ماليزيا مؤخرًا عن تفكيك ما مجموعه ٣٥ مختبرًا سريًا صغيرًا لتصنيع أقراص الإكستاسي أو «حبوب النشوة» (INCB, 2021). وبينما يجري تهريب الإكستاسي عادةً في شكل مواد صلبة (بودرة، بلورات، أقراص)، كشفت المؤشرات الدولية والإقليمية عن اتجاه حديث بتهريب الإكستاسي الذي يحوي أيضًا المؤثرات النفسانية الجديدة في شكل زيت base oil، بحيث يسهل تهريبه مباشرة من مواقع الإنتاج في الدول الأوروبية كهولندا وبلجيكا إلى دول المقصد في آسيا، وبحسبان زيت الإكستاسي ليس منتجًا جاهزًا للتعاطي، فإنه يحتاج إلى معالجة كيميائية في دولة المقصد للحصول على البودرة أو البلورات أو الأقراص القابلة للاستهلاك أو التعاطي (EUROPOL, 2025). ويمكن القول أن وقوع سلطنة عُمان بالقرب من الأسواق الكبيرة لصناعة واستهلاك الـ MDMA ونظائره، وكذلك الأحداث الترفيهية في دول الخليج قد تكون بمثابة مغناطيس لجذب مختبرات تصنيع الإكستاسي وغيرها من المخدرات الاصطناعية، مما ينبأ باحتمال ظهورها محليًا مستقبلاً.

وبمتابعة التطورات التقنية المتسارعة والأنماط العالمية المستحدثة لتصنيع المؤثرات العقلية وتهريبها، تُبرز سلائف الفنتانيل fentanyl كواحدة من أخطر المؤثرات الأفيونية الاصطناعية التي قد تشق طريقها إلى سلطنة عُمان ودول الخليج مستقبلاً، حيث تُعد نظائر الفنتانيل أشد فتكاً من الهيروين والمورفين بنحو ٢٥ إلى ٥٠ مرة، وقد انتشرت بشكل واسع في أمريكا الشمالية وبعض الدول الآسيوية بسبب سهولة تصنيعها وقوة تأثيرها ومردودها

المالي الكبير لشبكات التهريب (World Drug Report, 2023)، مما يُنذر لا قدر الله باحتمالية ظهورها محليًا نظراً لعدة عوامل إقليمية، منها ضعف الرقابة على السلائف الكيميائية اللازمة لتصنيعها والتي قد تكون مستخدمة أساسًا في الصناعات الدوائية أو البتروكيميائية أو البلاستيكية المشروعة (Walters, 2018)، وكذلك ارتفاع ضبطيات الفنتانيل في كلاً من جنوب وشرق آسيا، مما يُشير إلى قابلية السوق الخليجية لاستقبال مؤثرات عقلية جديدة إذا ما استمرت ضغوط العرض، أسوةً بالتجارب السابقة لوصول مخدر الترامادول، ووفق ما حذرت منه عدة دراسات ((Reuter, Pardo, & Taylor, 2021 ((Caulkins, Jonathan. et al., 2023))، ولفتت الانتباه إليه أيضًا استراتيجية مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بشأن مكافحة المخدرات الاصطناعية ٢٠٢١.

فمع التوسع العالمي في تصنيع المخدرات الاصطناعية وتزايد ضبطياتها في المنطقة، يخلص التحليل الاستشرافي لهذه الدراسة مدعمًا بآراء الخبراء إلى احتمال انتشار أو ظهور الأنواع الآنفة للمخدرات، والتي يوضحها الجدول التالي، الأمر الذي يقتضي تبني سياسات وخطط فاعلة في مواجهة هذه الآفات السامة.

الجدول رقم (٧): نتائج التحليل الاستشرافي لأنواع المخدرات والمؤثرات العقلية المحتمل انتشارها أو ظهورها في سلطنة عُمان مستقبلاً

النوع المحتمل	درجة التهديد	طريقة الوصول المحتملة	مؤشرات على احتمال وصوله
الميثامفيتامين (كريستال)	مرتفع جدًا	التهريب البحري أو البري عبر دول الجوار	ارتفاع الإنتاج في أفغانستان، وضبط كميات في الإمارات والسعودية
الكبتاجون والترامادول	مرتفع	التهريب البحري أو البري أو الجوي	قرب دول الإنتاج، وضبط كميات في الخليج
الكوكايين	متوسط	التهريب البحري أو الجوي	ضبط كميات في المنطقة، وكمية بسيطة محليًا
الإكستاسي (MDMA)	متوسط- مرتفع	التهريب البحري أو عبر طرود أو تصنيع محلي	انتشار مختبرات التصنيع في آسيا، ضبط كميات في المنطقة
الفنتانيل ومشتقاته	متوسط- مرتفع	التهريب البحري أو عبر طرود دولية	توسع عالمي وإقليمي في تصنيعه

المطلب الثاني: التطورات العالمية الحديثة بشأن آليات التصدي لتهريب المخدرات

شـهدت السـنوات الأخيرة تطـوراً ملحوظاً فـي آليات مكافحة تهريـب المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الدولي، وذلك نتيجةً لتوسع أنشطة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود وتعقّد عملياتها وتنوّع أساليبها، حيث اتجهت الدول إلى تبني استراتيجيات حديثة وشـاملة تتضمن تعزيز الأطر التشريعية والهياكل التنظيمية والأدوات التقنية في مواجهـة عمليات التهريب المنظمـة (EUROPOL, 2025). ويتناول هذا المطلب أبرز التطورات العالمية في هذه المجالات الثلاثة، مع التركيز على التجارب الدولية الرائدة التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز جهود سلطنة عُمان لمكافحة هذه الظاهرة.

أولاً: الأطر القانونية والتشريعية:

بحسـبان الأطر التشـريعية تمثل حجر الأساس في مكافحة تهريب المخدرات، صادقت سـلطنة عُمان وبشـكل مُبكر على كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، فقد انضمت إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسـنة ١٩٦١ بموجب المرسـوم السـلطاني رقم (١٩٨٧/٥٨)، وصادقت أيضًا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بموجب المرسـوم السـلطاني رقم (١٩٩١/٢٩)، كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسـنة ١٩٧١ بموجب المرسـوم السلطاني رقم (١٩٩٦/٦٨)، بالإضافة إلى مصادقة السلطنة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وفقًا للمرسـوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٦). وتطبيقًا لما نصت عليه هذه الاتفاقيات الدولية والعربية بضرورة تعهد دول الأطراف باتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية لتجريم الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، أصدر المشرع العُماني قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١٩٩٩/١٧).

وعمدت العديد من الدول إلى تحديث تشريعاتها لتواكب الطبيعة المتغيرة والمتجددة لجرائـم تهريـب المخدرات، إذ إنه من أبرز التطورات في هذا السـياق، تبني القانون السنغافوري بشأن إساءة استخدام المخدرات (Misuse of Drugs Act 1973) عقوبات بدنية ومالية متنوعة أكثر صرامةً وملائمةً لردع شبكات الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقليـة، مـع إخضاعه وعلى نحـو فريد المعـدات والأدوات المسـتخدمة في تصنيع المخدرات لرقابة وطنية وفقًا لجداول خاصة ملحقة بالقانون، بخلاف التشريع العُماني الذي اقتصر هذه الجداول على المواد المخدرة فقط.

ويتميز كلٌ من القانون الأمريكي لمكافحة الإتجار بالمخدرات (Kingpin Act 1995) والقانون الكندي بشأن المخدرات والمواد الخاضعة للرقابة (Controlled Drugs & Substances Act 1996) بمنح وكالات مكافحة المخدرات سلطات قضائية واسعة في التحقيق والرقابة باستخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية والتحليل الاستخباراتي وفق إطار قانوني واضح، مع التركيز على تفكيك الشبكات الدولية وملاحقة التمويل المرتبط بها، وهو ما يعزز من فعالية الاستجابة القانونية والمؤسسية في مواجهة التهديد المتصاعد لاقتصاد الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

ويرى الباحث أن هذه النماذج التشريعية المتقدمة تتمحور حول قمع أنشطة شبكات التهريب، والقضاء على مصادر عرض وتمويل المخدرات، وهي سياسة جنائية تتفق مع ما تنادي به هذه الدراسة، حيث إن تطبيق آليات حديثة تسهم في تقليص شحنات التهريب ومراقبة المعروض من المواد المخدرة، من شأنه الوقاية من الطلب المحلي غير المشروع. عليه، فإن التشريع العُماني بحاجة إلى تبني تدابير قانونية مواكبة تدعم تجميد أنشطة الشبكات الدولية لتهريب المخدرات، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المساعدات القانونية والقضائية بما فيها المعلومات الاستخباراتية خصوصًا عبر الحدود البحرية والبرية cross borderline، وتطوير استخدام أسلوب التسليم المراقب controlled delivery للتغلب على الصعوبات القانونية والقضائية المتعلقة باحتمال تسرب الشحنة المُراقبة واستعمال السلاح واختلاف القوانين والعقوبات بين الدول، مما دفع تشريعات كلاً من كولومبيا والمكسيك وإسبانيا وهولندا وأستراليا والمملكة المتحدة إلى تحسين هذه الأداة الفاعلة (EUROJUST, 2020).

ثانياً: الهياكل التنظيمية والإجرائية:

لا شك أن فاعلية الأطر القانونية مرتبطة بمدى توافر بُنى مؤسسية متخصصة قادرة على إنفاذ تلك النصوص وترجمتها إلى تدابير عملية على أرض الواقع، فوجود تشريعات رادعة يبقى غير كافٍ دون هياكل تنظيمية واضحة تُحدّد الاختصاصات، وتضمن التنسيق بين الجهات المعنية، بما يعزز تكامل الجهود وتوحيد الإجراءات في مواجهة شبكات التهريب وتفكيك بنياتها المعقدة على المستويين الوطني والدولي، لذلك تؤكد رؤية عُمان ٢٠٤٠ على ضرورة التكامل بين منظومة التشريع والرقابة.

وانطلاقًا من ذلك، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٢٤) بإعادة تسمية «اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، ورفع مستواها التنظيمي لتتبع «مجلس الأمن الوطني»، بحيث تختص باقتراح السياسات العامة ووضع الخطط الوطنية وتنسيق التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وترجمةً لذلك، أصدرت اللجنة «الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م» والتي تتضمن رؤية ورسالة طموحة تهدف إلى إيجاد مجتمع آمن وخالٍ من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وتقليل حجم العرض والطلب للمخدرات من خلال الوقاية والتوعية وتطوير القدرات الفنية لأجهزة المكافحة.

واستنادًا إلى البرامج التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية، تتولى شرطة عُمان السلطانية ممثلةً في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مهمة اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للقيام بعمليات استباقية لمنع دخول المواد المخدرة وتهريبها إلى سلطنة عُمان، وذلك بدعم من تشكيلات الشرطة المساندة كالإدارة العامة للجمارك وقيادة شرطة خفر السواحل، وبالتنسيق مع «مركز الأمن البحري» والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى، بالإضافة إلى التعاون الجزائي الوثيق مع الادعاء العام متمثلاً بـ «إدارة قضايا المخدرات» لتقديم المتورطين للعدالة، وهو ما يجسد شبكة هياكل تنظيمية ومؤسسية متكاملة في سبيل التعامل مع قضايا المخدرات ومواجهة جرائم التهريب.

وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بالمبادرة إلى تطوير أو ترقية «المكتب التنفيذي للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية» ليصبح مركزًا وطنيًا، وفق ما دعت الإستراتيجية الوطنية، بغرض رفع كفاءته التشغيلية كمركز محوري لتنفيذ السياسات وتنسيق الجهود المؤسسية المتعلقة بمكافحة المخدرات محليًا ودوليًا. إذ إنه وبمراجعة التجارب الدولية، يُلاحظ إنشاء كلاً من فرنسا للهيئة الوطنية المشتركة لمكافحة المخدرات (MILDECA)، وسنغافورة للهيئة المركزية لمكافحة المخدرات (CNB)، وأستراليا للمركز الوطني لتنسيق مكافحة الجريمة المنظمة (NOC) استنادًا للإستراتيجية الأسترالية لمكافحة المخدرات (Australian National Drug Strategy ٢٠١٧-٢٠٢٦)، بحيث تضم هذه المراكز الوطنية المتخصصة بمكافحة المخدرات ممثلين

عــن الجهات الأمنية والجمركية والقضائية والصحية، وتعمل على توحيد وتنســيق جهود الرصد والتحري والضبط، إضافة إلى التنســيق مــع الجهات الدولية كمنظمة الإنتربول وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات (UNDCP).

ونظرًا لأهمية تعزيز الجهود الإقليمية في مكافحة تهريب المخدرات، أنشــأت بعض الدول مراكز عمليات إقليمية تُعنى بتبادل المعلومات الاســتخباراتية وتنســيق العمليات المشــتركة، كمركز Colombo المعني بمكافحــة التهريب البحري في المحيط الهندي، و»مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» (GCC-CICCD) الــذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الســلطات الخليجية المختصة لمكافحــة الإتجار غير المشــروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية. واســتكمالاً للهياكل التنظيمية والإجرائية، توصي الدراســة شرطة عُمان السلطانية بالانضمام إلى البرنامج الدولي لمراقبة الحاويات (CCP) و»برنامج التواصل بين المطارات» (AIRCOP)، بما من شأنه تسريع تبادل المعلومات بين أجهزة المكافحة الوطنية والدولية.

ثالثاً: التقنيات المتقدمة والذكية:

بينما تُمكن العائدات الضخمة للاتجار بالمخدرات شبكات التهريب من تغطية أنشطة نقــل المواد المخدرة بأكثر الوســائل التقنية تقدمًا وتعقيدًا، تتكبد الســلطات المختصة في الدول المســتهدفة نفقات ماليــة باهظة لتنفيذ عمليات المكافحــة؛ فتكلفة العملية الواحدة للتســليم المراقــب تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ إلى أكثر مــن ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (EUROJUST, 2020)، ممــا حدا بالأجهزة الأمنية في كثير من الدول إلى الاســتعانة بالتكنولوجيات الذكية للتقليل من أطقم المراقبة البشرية، خصوصًا في مواجهة الإتجار الدولي المنظم بالمخدرات (INCB, 2024).

وتماشــيًا مع هذا التوجه الحديث، أفردت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثــرات العقلية في ســلطنة عُمان أحــد برامجها التنفيذية لتطويــر قدرات أجهزة المكافحة عبر تمكينها من استخدام التكنولوجيا الحديثة وتفعيل أنظمة المراقبة الذكية، وهــو ما ينســجم مع إحدى الأهــداف الاســتراتيجية لرؤية عُمــان ٢٠٤٠ ببناء قدرات وإمكانات ومهارات وطنية بشكل يواكب المتغيرات التقنية. فبالرغم من الجهود الكبيرة والمضنية التي تبذلها الأجهزة الأمنية العُمانية في مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقليــة، إلا أن إحكام مراقبــة الحدود البرية والبحرية الشاســعة يتطلب مواردًا مالية

وبشـرية هائلة، لذلـك تبرز التقنيات الحديثة كأدوات مسـاعدة لتعزيز جهود التصدي والمكافحة، لا سـيما مع ما كشـفت عنه نتائج التحليل الاستشـرافي السابق من احتمال انتشار أنواع جديدة من المخدرات محليًا.

وبالبحـث في التجارب الدولية والممارسـات الإقليمية المتعلقـة بتوظيف التقنيات المتقدمـة في مكافحة المخدرات، يتجلى نظام الإنذار المبكر التابع للاتحاد الأوروبي (EU EWS) كآليـة مبتكرة لرصد وتبـادل المعلومات حول المواد النفسـانية الجديدة (NPS) حـال ظهورها في الأسـواق الأوروبيـة، حيث تلتـزم دول الأعضاء عند ضبط سـلطاتها أو اكتشـاف مختبراتها لأي مادة مخـدرة جديدة بإرسـال تقرير فوري إلى المركـز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (EMCDDA) وكذلك الشـرطة الأوروبية (Europol)، لتحقيق الاسـتجابة السريعة وشن عمليات ضبط لشبكات التهريب وتفكيك للمختبرات السرية (Néfau, Thomas, et al., 2025). ويرى الباحث إمكانية استحداث نظام خليجـي موحد للإنذار المبكر ضد المخاطر الناشـئة عن المخدرات والمؤثرات العقليـة علـى غرار النمـوذج الأوروبي، ولعل ما يُسـهل تبني هذا الطـرح وجود مركز المعلومات الجنائية الخليجي لمكافحة المخدرات وجهاز الشرطة الخليجية، الأمر الذي من شأنه تعزيز التكامل الأمني الخليجي المشترك في مواجهة المخدرات، بحيث يمكن لاحقًا التكامل مع المنظومة الأوروبية عبر شراكات تقنية أو معلوماتية.

وكتطـورات تقنيـة أخرى في مواجهة التهريب البحري بحسـبانه أبرز طرق تهريب المخدرات عالميًا، لجأت بعض الدول السـاحلية كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسـا وإيطاليا وإسـبانيا إلى اسـتخدام تقنيات حديثة مواكبة، مثل أنظمة الرادار البحرية (CSS) التي يمكنها مراقبة تحركات الزوارق الصغيرة وكشـف الأجسام الغريبة عند دخولها للمياه الإقليمية (DHS, 2024)، وأنظمة الاستشعار عن بُعد بواسطة الأقمـار الصناعيـة (VMS) لرصد حركة ملاحة السـفن في أعالـي البحار، بالإضافة إلـى النظام الآلي لتحديد هوية السـفن (AIS) الذي يسـتطيع الكشـف عن التغيرات في مسـارات سفن الشـحن الكبيرة أو توقفاتها غير المبررة التي قد تشير إلى أنشطة غير مشـروعة (Kala & Narasimhan, 2025). ونظرًا لاتساع المياه الإقليمية العُمانية ومحاذاتها لدول الهلال الذهبي، يوصي الباحث بتوظيف هذه التقنيات البحرية كأدوات مساعدة على تطوير قدرات مركز الأمن البحري وقيادة شرطة خفر السواحل في سبيل الحد من أنشطة التهريب البحري للمخدرات إلى سلطنة عُمان.

وكشف بعض الخبراء أثناء المقابلات بأن المراقبة الميدانية لمجموعات تهريب المخدرات والإتجار بها في الطرق السريعة والمدن الكبيرة كمحافظة مسقط ومدينة صحار وصور وصلالة مكلفة جدًا بسبب التكاليف التشغيلية لنوبات المراقبة البشرية المستمرة على مدار الساعة (٧/٢٤) وطواقم المركبات المُجهزة والمتنوعة، والتي قد تتعرض بالرغم من كل تلك النفقات لمخاطر الكشف أو الفشل، نتيجةً للتدابير الاحترازية والتكتيكية المضادة التي تتخذها شبكات التهريب. ولمعالجة هذا التحدي لجأت بعض الدول كالولايات المتحدة والمكسيك وهولندا إلى استخدام أجهزة التتبع السرية (GPS Tracker) التي يتم تثبيتها سرًّا وبموجب أذونات قضائية في سيارات يُشتبه استخدامها في نقل أو توزيع المخدرات، بحيث يجري مراقبة تحركاتها عن بُعد وبتكلفة وخطورة منخفضتين، علاوةً على زراعة أجهزة التتبع في الطرود أو الحاويات المشبوهة لرصد مسارها وكشف كل شبكة التهريب (EUROPOL, 2025).

ولقد أثبتت تقنيات التتبع هذه فاعليتها في كثيرٍ من دول آسيا وأوروبا (Aziz & Daryanto, 2025)، لا سيما إذا ما دُمجت مع تقنيات أخرى كتطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI-Powered Analytics Systems) لمعالجة البيانات الضخمة وتحليل الأنماط والتنبؤ بمخاطر ومسالك التهريب (Jejelola, 2024)، أو المراقبة الجوية باستخدام الطائرات بدون طيار (UAV Surveillance System) سواء عبر الحدود أو داخل المدن لتغطية مساحات واسعة بتكلفة أقل ورصد أدق (UNODC, 2024a).

ويرى الباحث أنه في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه سلطنة عُمان في مكافحة تهريب المخدرات، سواء من حيث اتساع الحدود البرية والبحرية أو تنوعها الجغرافي أو تعقيد أساليب التهريب، يُصبح من الضروري تبني التقنيات المتقدمة والذكية السابق مناقشتها، إذ إن دعم الجهود الحالية بهذه الأدوات التقنية الحديثة من شأنه مواكبة التطورات العالمية في مجال الحد من تهريب المواد المخدرة، ويشكّل داعمًا استراتيجيًا يُعزز من كفاءة العمل الأمني نحو إيجاد مجتمع آمن وخالٍ من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية.

المطلب الثالث: المحاور المقترحة لخطة العمل الوطنية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية

بمراجعة الاستراتيجيات الدولية والوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية نجدها تتجاذب وتتباين حول اتجاهين؛ الأول يستهدف التركيز على خفض الطلب demand reduction لرؤيته بأن معدلات الطلب تؤثر كثيرًا وتتحكم في كميات المخدرات المعروضة، كما هو موقف الإستراتيجية الهولندية والأسترالية لمكافحة المخدرات، بينما يرتكز الاتجاه الثاني على خفض العرض supply reduction لاعتقاده بأن تجفيف المنابع عبر استهداف الإنتاج والتهريب يؤدي إلى تقليص الإتجار غير المشروع بالمخدرات وتوزيعها محليًا، وهو الاتجاه الذي تتبناه الإستراتيجية الأمريكية والكندية لمكافحة المخدرات، مدعومًا بمشاريع إقليمية لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة (UNODC, 2024a).

والواقع أنه وبالاستفادة من التجارب الإستراتيجية السابقة يُلاحظ مؤخرًا ظهور توجه استراتيجي حديث يميل إلى تحقيق التوازن بين ما بات يُعرف بمكافحة العرض والطلب على المخدرات معًا بشكل متزامن (supply suppression + demand reduction)، وهو التوجه الذي يُلاحظ تبنيه من قبل بعض الاستراتيجيات الأوروبية والآسيوية (Gonçalves, Lourenço,& Marreiros, 2025)، وكذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م، عندما نصت صراحةً في رسالتها على «تقليل حجم العرض والطلب للمخدرات والمؤثرات العقلية من خلال الوقاية وتوعية المواطنين وتطوير القدرات الفنية للمكافحة».

ويؤيد الباحث هذا التوجه الوطني الشامل والمزدوج، وذلك لأن الاعتماد على خفض الطلب فقط قد يكون أقل ملاءمةً لمكافحة المخدرات في سلطنة عُمان مقارنةً بالدول الأخرى التي تعاني من انتشار واسع للإدمان، فالسياق المحلي يشير إلى أن السلطنة تواجه تهريبًا منظمًا أكثر من كونها سوقًا استهلاكية كبيرة للمخدرات، إذ إن حجم الكميات المضبوطة يفوق كثيرًا القدرة الاستهلاكية للسوق المحلية الصغيرة. ومن جانب آخر، وبحسبان تهريب المخدرات هو التهديد الرئيس وليس الاستهلاك الواسع، فإن التركيز على خفض العرض أيضًا يضحى محورًا أساسيًا في استراتيجية المكافحة، ولعل الواقع الحالي والوضع المحلي في السلطنة يقتضي منح مكافحة العرض أولوية بسبب استمرار تدفق المخدرات من دول الإنتاج المجاورة عبر الحدود البحرية والبرية.

فمن وجهة نظر الباحث، فإن التوجه الوطني الإستراتيجي الحالي القائم على فرض توازن بين مكافحة العرض والطلب ومع الحفاظ على الثوابت ينبغي أن يتسم بمرونة ديناميكية متماشية مع واقع أنماط مشكلة المخدرات في السلطنة؛ بمعنى أنه إذا تغيرت أنماط التعاطي في المستقبل وأظهرت المؤشرات ارتفاع معدلات التعاطي المحلي خاصة بين الشباب، فإن التركيز حينئذ يجب أن يتحول سريعًا وينصب على خفض الطلب، إلا أنه ينبغي التأكيد على أن عددًا من التجارب والدراسات تُشدد بأن تقليل حجم العرض أو التقليل من فرص حصول الأفراد على المخدرات يُعد أفضل السبل في مواجهة المخدرات (مجاهدي، ٢٠١٢)، خصوصًا بالنسبة لدول العبور التي تتسرب إليها كميات من الشحنات العابرة (Gonçalves, Lourenço,& Marreiros, 2025)، فتوافر المخدرات والمؤثرات العقلية بسهولة وبكثرة محليًا يغري الأفراد بالإقبال على التعاطي استجابةً لضغوط نفسية أو اجتماعية قد يعانونها.

وبقراءة الواقع المحلي، وحتى يتسنى الحد من فرص الحصول على المخدرات، تفاديًا لارتفاع الطلب مستقبلاً نتيجةً لارتفاع المعروض، ربما يجدر بسلطنة عُمان في هذه المرحلة التركيز النسبي أكثر على خفض العرض من خلال منح مكافحة أنشطة التهريب والإنتاج والإتجار أولوية في السنوات القادمة، وهو ما ينسجم مع محاور الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي قدمت مكافحة العرض على الوقاية والعلاج اللذين يتعلقان في الأساس بخفض الطلب.

بناءً عليه، وبالاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مكافحة تهريب المخدرات، وبالاطلاع على برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات (UNDCP)، وممارسات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجال مكافحة العرض، تطرح هذه الدراسة كأحد مخرجاتها العملية ست محاور رئيسة تجسد الركائز المقترحة لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان، بالإضافة إلى تصميم آليات تنفيذ واقعية لكل محور، بشكل يكفل تطبيقها على أرض الواقع، بمراعاة الطبيعة الجغرافية والخصوصية المحلية، بحيث تضطلع بتنفيذها الأجهزة الأمنية بتعاون مجتمعي وتنسيق دولي، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الحد من وصول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الإقليم العُماني:

يُعد تقليص تدفق المخدرات إلى سلطنة عُمان خطوة مركزية في تنفيذ محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية الحالية وحماية المجتمع من أخطار المخدرات والمؤثرات

العقلية. ونظرًا لموقع السلطنة الجغرافي الذي يجعلها عرضة لأنشطة شبكات التهريب الإقليمية والدولية خاصة عبر حدودها البحرية والبرية (INCB, ٢٠٢٤)، تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة متكاملة من التدابير الأمنية والتقنية والرقابية للحد من تهريب المخدرات، وفق آليات التنفيذ التالية:

- تعزيز نظم الرقابة الحدودية عبر رفع كفاءة نقاط التفتيش الأمنية وتخطيط انتشار الدوريات في المناطق الوعرة والصحراوية.
- تكثيف مراقبة الشواطئ خصوصًا للقطاع الشمالي للسلطنة ولمسافة تشمل ما بعد (١٢) ميل بحري.
- اعتماد أنظمة الرادار البحرية لكشف الزوارق السريعة والأجسام الصغيرة عند دخولها للمياه الإقليمية.
- تطبيق نظام التعريف الآلي بالقوارب والسفن الوطنية للتمييز بينها وبين القوارب المشبوهة أو زوارق التهريب.
- استحداث منظومة الطائرات بدون طيار (الدرونز) للرصد المستمر للأهداف المشتبه بها.

المحور الثاني: تطوير منظومة العمل الاستخباراتي وتعزيز تبادل المعلومات الاستباقية:

من شأن المعلومات الاستخباراتية أن تمثل دورًا حاسماً في مواجهة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، وذلك لأن عمليات نقل المخدرات من دول الإنتاج إلى الإقليم العُماني تمر بعدة مراحل يتم خلالها تبادل سلسلة من الاتصالات، مما يزيد من فرص كشفها، بحيث يسهم العمل الاستخباراتي والتبادل الفعال للمعلومات بين الأجهزة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية في توفير بيانات دقيقة حول شبكات التهريب ومسارات شحناتها وأساليب إخفائها، لا سيما في ظل الطبيعة السرية والديناميكية لشبكات التهريب المنظمة، الأمر الذي من شأنه تمكين الأجهزة الأمنية من إحباط عمليات التهريب (INTERPOL, ٢٠٢٤)، وبالتالي فإن بناء منظومة استخباراتية قوية ومتكاملة يُمثل استثمارًا مستقبليًا لتعزيز الأمن الوطني، وفق آليات التنفيذ التالية:

- تطوير قاعدة بيانات وطنية مرتبطة بأنظمة المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة لرصد وتتبع الأشخاص والشبكات المرتبطة بجرائم تهريب المخدرات.
- تفعيل آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة مع أجهزة مكافحة المخدرات في دول الجوار.
- إنشاء وحدة استخبارات أمنية متخصصة بمكافحة المخدرات تتولى جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بأنشطة التهريب ورصد التحركات المستقبلية لشبكات المخدرات.
- توسيع شبكة المخبرين السريين عبر بناء برامج حوافز وحماية لضمان تدفق المعلومات الحيوية من الميدان.
- تبني برنامج توعوي لتشجيع أفراد المجتمع وخصوصًا مجتمع الصيادين على الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه يتعلق بتهريب المخدرات، مع تخصيص قنوات اتصال متنوعة وميسرة ذات سرية تامة.

المحور الثالث: رفع كفاءة كوادر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

تُشكل الكوادر الأمنية العاملة في مجال مكافحة المخدرات حجر الزاوية في منظومة التصدي لعمليات التهريب والحد منها بشكل فعّال، حيث إن مواجهة الأساليب المتطورة لشبكات التهريب مرتكزة أساسًا على مهارات وجاهزية الأفراد القائمين على عمليات المراقبة والضبط. وتؤكد الدراسات على أنه في ظل الطبيعة المعقدة لأنشطة التهريب العابرة للحدود، تبرز الحاجة الماسة إلى إعداد كوادر أمنية متخصصة قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة (INTERPOL, ٢٠٢٣)، مما يعني أن رفع كفاءة العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية هو استثمار يُسهم في رفع معدلات الكشف المبكر وبناء جهاز أمني أكثر قدرة على حماية سلطنة عُمان من أخطار المخدرات، وذلك وفق آليات التنفيذ التالية:

- تنفيذ برامج تدريبية متقدمة محلية ودولية متخصصة في مكافحة تهريب المخدرات، تشمل أساليب التحري والتحقيق وتحليل المعلومات.
- اعتماد التدريب على التقنيات المتقدمة، كأجهزة الاتصال الحديثة، وأنظمة الفحص والكشف السريع عن المخدرات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي للتحليل التنبؤي ورصد أنماط التهريب والتهديدات المستقبلية.

- تصميم مناهج تدريبية وطنية متخصصة بالشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الأمنية، تركز على الجوانب القانونية والتحقيقية والفنية لأنشطة التهريب.

- تبنـــي برامج تبادل خبرات مع أجهزة مكافحـــة المخدرات في الدول ذات التجارب الناجحة والدول الرئيسة المصدرة للمخدرات.

- تعزيز الجانب النفســـي والبدني والمادي للكوادر من خلال برامج دعم متخصصة، نظرًا للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها العاملين في مكافحة المخدرات.

المحور الرابع: تعزيز توظيف التقنيات المتقدمة في مكافحة تهريب المخدرات:

تتبنى رؤية عُمان ٢٠٤٠ توجهًا يقضي بضرورة «مواكبة التطورات الصناعية والتقنية المتقدمـــة»، وفي ظل التطور المتســـارع لأســـاليب تهريب المخـــدرات وتعقيد عمليات الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، أضحى توظيف التقنيات المتقدمة خيارًا استراتيجيًا وضرورةً حتمية لمواكبة التحديات وتعزيز فعالية الأجهزة الأمنية في مكافحة المخدرات، حيث توفر التقنيات الحديثة أدوات استباقية تُمكن من كشف محاولات التهريب بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية التقليدية، كما تتيح مراقبة ذكية مستمرة لمساحات حدودية شاسعة (EUROPOL, ٢٠٢٥)، وهو ما يكتسب أهمية في السياق الوطني نظراً لشساعة الإقليم العُماني ولطبيعة الموقع الجغرافي للســـلطنة الذي يتطلب أنظمة مســـح متقدمة لرصد مختلف أنماط التهريب والتنبؤ بالتهديدات، بموجب آليات التنفيذ التالية:

- إنشـــاء منصة أمنية رقمية موحدة تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي للتحليل التنبؤي للبيانات الميدانية وتحديد أنماط التهريب المشبوهة بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية.

- تحديث البنية التحتية للمنافذ الحدودية عبر تركيب أجهزة مسح ضوئي ذكية ثلاثية الأبعاد للكشف عن المواد المهربة بداخل المركبات والحاويات.

- توســـيع اســـتخدام الطائرات بدون طيار Drones في مراقبـــة المناطق الحدودية الوعرة والنائية، مع ربطها بغرف عمليات مركزية.

- بنـــاء وحـــدة متخصصة في الابتكار الأمني التقني أســـوةً بمراكـــز الأبحاث الأمنية بالدول المتقدمة تكون مهمتها البحث والتطوير وتقييم فاعلية التقنيات المستخدمة بشكل دوري.

المحـــور الخامـــس: مراجعة وتحديـــث التشـــريعات المتعلقة بمكافحـــة المخدرات والمؤثرات العقلية:

أشرنا إلى أن التشريعات الوطنية تُعد أداة أساسية في المواجهة القانونية والمؤسسية لظاهرة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، لذا فإن مراجعتها وتحديثها يمثل مرتكزًا محوريًا ضمن خطة العمل الوطنية لمكافحة هذه الآفة، فمع التطور السريع في أساليب التهريب وظهور مواد مخدرة جديدة، تبرز الحاجة لتشـــريعات حديثة ومرنة قادرة على الاستجابة لتلك التحديات. إذ إن القانون الحالي لسنة ١٩٩٩م وبالرغم من صرامته، إلا أنه قد لا يغطي بعض المستجدات التقنية في مجال المراقبة أو التحقيق أو الضبط، مما يســتدعي المراجعة والتحديث لضمان توفير بيئة قانونية داعمة تُمكّن أجهزة المكافحة من أداء أدوارها بكفاءة، وفق آليات التنفيذ التالية:

- مراجعـــة قانون مكافحة المخدرات والمؤثـــرات العقلية رقم (١٩٩٩/١٧) بما يضمن توافقـــه مع الإســـتراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثـــرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م، لبناء منظومة قانونية متقدمة ومستدامة لمكافحة المخدرات.
- تبنـــي سياســـة جزائية ردعية في جرائـــم التهريب الأكثر خطـــورة، مع وضع آليات قانونية واضحة للمصادرة والتجميد تتوافق مع المعايير الدولية.
- استحداث دوائر متخصصة بمكافحة المخدرات في كلٍّ من الادعاء العام والمحاكم الجزائية بما يتيح سرعة البت في جرائم التهريب، ورفع دقة التحقيقات والأحكام، وتوحيد الاجتهادات القضائية.
- نشـــر الأحكام القضائية الصادرة ضد الأجانـــب المدانين بقضايا التهريب والإتجار بلغاتهـــم الأصلية وفـــي بلدانهم، لتحقيق الـــردع الخارجي وبيـــان الموقف الحازم لسلطنة عُمان تجاه جرائم تهريب المخدرات.
- تطويـــر الأطر القانونية للتعاون القضائي والأمنـــي الدولي عبر تحديث الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، وتوسيع صلاحيات تبادل المعلومات وإجراء التحقيقات.

المحور السادس: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية:

تشير التقارير الدولية إلى أنه ينبغي على سلطنة عُمان وبقية دول الخليج تسريع التعاون الإقليمي وتنسيق الجهود الأمنية في مجال الكشف عن تهريب المخدرات وتعطيل إمداداتها، لأن مواجهة الطبيعة العابرة للحدود الوطنية لأنشطة التهريب تتطلب تعاونًا فعالاً ومطردًا بين بلدان المنطقة لتفكيك التشابك والارتباط بين شبكات التهريب الدولية (UNODC, 2024a). ويمكن القول بأن تضافر الجهود الدولية والإقليمية يُمثل أهمية خاصة بالنسبة لسلطنة عُمان، ليس فقط للحد من العمليات المتصاعدة لتهريب المواد المخدرة، وإنما أيضًا لترسيخ الأمن الوطني والخليجي المشترك وتجسيد التزام السلطنة بدورها الإقليمي والدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، من خلال آليات التنفيذ التالية:

- توسيع مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون بين سلطنة عُمان ودول الإنتاج في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، على غرار ما تم توقيعه مع الجمهورية الإيرانية والجمهورية التركية.
- إنشاء وتحديث لجان مشتركة مع دول الجوار لتعزيز التعاون والتنسيق الأمني المشترك وتبادل المعلومات لدعم الرقابة الحدودية والبحرية.
- تبني عمليات التسليم المراقب كآلية تكتيكية متقدمة للوصول إلى شبكات تهريب المخدرات وتفكيكها عبر التعاون الإقليمي والدولي مع الدول المصدرة والمستهلكة للمخدرات.
- المشاركة الفاعلة في الشبكات الإقليمية والدولية مثل PRIO وMedNET أو التحالفات البحرية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.
- اعتماد أنظمة الإنذار المبكر وتبادل قواعد البيانات مع المنظمات الدولية المتخصصة لرصد الأنماط الجديدة لتهريب المخدرات.
- تعزيز القدرات الأمنية الوطنية عبر شراكات دولية لتنفيذ برامج تدريبية وتمارين متقدمة بشأن تكتيكات مكافحة التهريب واستخدام الأنظمة الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الحدود.
- استضافة سلطنة عُمان لمؤتمر دولي حول مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة الخليج.

ولقياس فاعلية جميع هذه الآليات التنفيذية للمحاور المقترحة لخطة العمل الوطنية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان، يقترح الباحث تطبيق مجموعة مؤشرات أداء (KPIs) لتقييم مدى تقدم الأداء والإنجاز في المحاور الأمنية والقانونية والإدارية والفنية والتقنية والتنسيقية، أبرزها:

١- نسبة الزيادة السنوية في شحنات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة قبل دخولها الإقليم العُماني.

٢- نسبة الارتفاع في عدد العمليات الأمنية الناجحة لإحباط عمليات التهريب مقارنةً بالسنوات السابقة.

٣- نسبة تغطية المنافذ البرية والبحرية بأجهزة المراقبة الحديثة والتقنيات الذكية.

٤- الزيادة في مستوى التبادل الاستخباراتي للمعلومات المتعلقة بالتهريب عبر الحدود.

٥- عدد عمليات مكافحة التهريب المشتركة مع دول الجوار أو المنظمات الإقليمية.

٦- عدد الشبكات الإجرامية التي تم اكتشافها وتفكيكها.

٧- عدد قضايا التهريب المحالة للقضاء، وزمن البت فيها، ومعدل نجاحها.

وهكذا يتضح مما تقدم بأن تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان سيظل على الأرجح تحديًا أمنيًا معقدًا في ظل العوامل الجغرافية والاقتصادية والتطورات التقنية والفنية في أنشطة شبكات التهريب الدولية. فقد بينت دراسة الاتجاهات المستقبلية المحتملة لأنشطة التهريب بأنها قد تتخذ أشكالاً أكثر خفاءً وتقنيةً، مما يستدعي يقظةً مستمرة لمواكبة الأنماط والأساليب المستجدة للإنتاج والإتجار، وكذلك أنواع المواد المخدرة التي قد تظهر محليًا مستقبلاً. إذ يشهد العالم تطورات متسارعة في آليات التصدي ومكافحة التهريب التي باتت تعتمد على تعزيز الأطر التشريعية والهياكل التنظيمية والأدوات التقنية والتعاون الدولي في مواجهة عمليات التهريب المنظمة.

واستخلاصًا لما سلف من ممارسات وتجارب دولية رائدة أسهمت في استسقاء دروس ونماذج بغرض توظيفها محليًا، تم اقتراح محاور متكاملة لخطة عمل وطنية لمكافحة التهريب تراعي البُعدين الوقائي والردعي ضمن إطار تشاركي شامل،

بهـدف دعم نجاح الجهـود الحالية للحد من وصول المخـدرات، كخط دفاع أول في الاسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، مما سيسـهم في قطع التدفقات الخارجية وتقليل المعروض من المواد المخدرة في السوق المحلية، وبالتالي تحقيق سلطنة عُمان تقدمًا ملموسًا في مكافحة هذه الآفة العالمية، وفق ما أشارت إليه آراء المشاركين في الاستبانة والمقابلات.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الأدوات الميدانية المستخدمة في الدراسة

تسـعى الإسـتراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ضمن أهدافها إلى إنتاج بحوث علمية في مجال مكافحة المخدرات، وتشجيع المشاركة المجتمعية في معالجة قضايا المخدرات. وتتبنى هذه الدراسة منهجية علمية مشابهة، لا تقتصر غايتها على مناقشـة واقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، وتحليل التحديات التي تعترض جهود المكافحة، واقتراح آليات التصدي المسـتقبلية، وفق ما تم في المباحث السـابقة ووفرت بيانات نوعية مسـتمدة من تقارير رسـمية ودولية أتاحت فهماً دقيقاً لأبعاد المشـكلة، وإنما اسـتكمال ما أُنجز من إجراءات منهجية بتوظيف أدوات ميدانية تحديدًا الاسـتبانة والمقابلـة لتقصي آراء المعنيين وخبرات المختصين مباشـرةً وجمع بيانات كمية ونوعية تعكس الواقع الفعلي وتدعم نتائج التحليل السابق.

ولعل هذه المنهجية المختلطة التي تمزج بين البيانات النوعية والمسحية هي أحد المزايا الأصيلة للدراسـة الحالية، حيث لم يسبق بحسب علم الباحث أن تم سابقًا في سـلطنة عُمان اسـتطلاع آراء العاملين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حول اتجاهات تهريب المخدرات، وكذا مقابلة خبراء محليين ودوليين للوقوف علـى مرئياتهم بشـأن مواجهة عمليات تهريب المخدرات إلى السـلطنة، مما يُشـكل استجابة لطبيعة المشكلة البحثية التي تستدعي التكامل بين التحليل النظري والتقصي الميداني، للوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية وتوصيات عملية فاعلة لعلاج مشكلة تهريـب المخدرات إلى سـلطنة عُمان، وفق ما سـيتم عرضه ومناقشـته من تحاليل واستخلاصات.

أولًا: اسـتبانة اسـتطلاع آراء العامليـن فـي الإدارة العامة لمكافحـة المخدرات والمؤثـرات العقليـة حول اتجاهات تهريـب المخدرات إلى سـلطنة عُمان والآليات المستقبلية الفاعلة للتصدي لها:

انسجامًا مع طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة، تم استخدام استبانة استطلاع آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية كأداة ميدانية لجمع البيانات، نظراً لما يتمتع به هؤلاء العاملون من خبرات عملية ومعارف عميقة بطبيعة أنماط تهريب المخدرات وأساليبه المتغيرة، فضلاً عن تعاملهم المباشر مع الكثير من قضايا التهريب وتحدياتها اليومية، بحيث من المؤمل أن يُسهم استطلاع آرائهم في استكشاف مدى فعالية الآليات الحالية لمكافحة التهريب، وتحديد أوجه التقصير إن وجدت، واقتراح حلول مستقبلية قابلة للتطبيق ترتكز على رؤية واقعية قائمة على الاحتياجات الفعلية والتجربة العملية.

وقد جرى تصميم استبانة الدراسة بجهود الباحث الذاتية، مع الاستفادة من الاستبانات التي أعدتها كلٌ من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. كما أُخضعت الاستبانة للتحكيم بمعرفة ثلاثة مُحكمين مختصين من مراكز بحثية ومؤسسات أكاديمية في الخليج العربي، وتم توزيع الاستبانة إلكترونيًا بتعاون مُقدر من شرطة عُمان السلطانية، وقد بلغ إجمالي عدد الردود (١٣٤) رداً من مختلف فئات العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث جاءت التفاصيل على النحو الآتي.

أ - تحليل البيانات الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة:

تشير نتائج البيانات إلى أن الذكور هم الأكثر مشاركةً في الاستبانة، حيث بلغ عدد الذكور (١١٥) بنسبة (٨٥,٨٪)، مقارنةً بعدد الإناث الذي بلغ (١٩) بنسبة (١٤,٢٪)، وقد لا يُعد تشكيل الذكور لغالبية عينة الدراسة مستغربًا بسبب الطبيعة الأمنية والميدانية للعمل في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تتطلب في كثير من الأحيان الجاهزية البدنية العالية والتعامل مع مواقف خطرة ومعقدة كالمطاردات والمداهمات ومواجهة شبكات التهريب المنظمة، بالإضافة إلى العوامل الثقافية والتقاليد المجتمعية التي قد تحد من توجه الإناث للعمل في هذا القطاع الأمني. فبالرغم من المساعي الرامية إلى تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها في مختلف قطاعات العمل الشُرطي، إلا أن مشاركة العنصر النسائي في هذا المجال لا تزال محدودة، وتتركز غالبًا في أدوار مكتبية أو داعمة، بحيث تقتصر على قضايا التعاطي والحيازة، ولا تتطلب انخراطًا ميدانيًا مباشرًا في قضايا التهريب والإتجار بالمخدرات.

الجدول رقم (٨): توزيع نسب عينة الدراسة بحسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	١١٥	٨٥,٨
أنثى	١٩	١٤,٢
الإجمالي	١٣٤	١٠٠,٠

وتوضح النتائج تنوعًا في مؤهلات عينة الدراسة، إلا أن معظم أفراد العينة هم من حملة مؤهل الدبلوم بواقع (٨٥) فردًا، ثم البكالوريوس بواقع (٤٢) فردًا، يليه الماجستير بواقع (٥) أفراد، وأخيرًا المشاركين من حملة الدكتوراه، بواقع (٢) فردين، مما يعني مشاركة موظفين بمستويات علمية متوسطة، وبالتالي من المرجح أن تعكس آراؤهم حلولاً تنفيذية مباشرة نظراً لخبرتهم الميدانية التي من شأنها إثراء الدراسة وتعضيد نتائجها، غير أن مستوى هذه المؤهلات يشير في الوقت ذاته إلى حاجة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى تعزيز التأهيل والتطوير المهني لموظفيها خاصة في المستويات العليا، لضمان مواكبة التحديات المتزايدة لجرائم تهريب المخدرات وتطوير آليات مكافحة أكثر فعالية مبنية على تخطيط إستراتيجي وأسس علمية متقدمة.

الجدول رقم (٩): توزيع نسب عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة
دكتوراه	٢	١,٤٩
ماجستير	٥	٣,٧٣
بكالوريوس	٤٢	٣١,٣٤
دبلوم	٨٥	٦٣,٤٣
الإجمالي	١٣٤	١٠٠,٠

وتُظهر نتائج البيانات المتعلقة بمدة الخدمة الفعلية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تمركزًا ملحوظًا لذوي الخدمة أو الخبرة المتوسطة، حيث يتضح بأن العدد الأكبر من المشاركين هم من اللذين تتراوح مدة خدمتهم وخبرتهم الميدانية بين ١١ و١٥ سنة بواقع (٦٤) فردًا وبنسبة بلغت (٤٧,٨٪)، تليها فئة العاملين الذين تقل سنوات خدمتهم عن ٥ سنوات بواقع (٢٥) فردًا وبنسبة (١٨,٧٪)، ثم فئة من خدموا ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات بواقع (٢٤) فردًا وبنسبة (١٧,٩٪)، وأخيرًا فئة من

تجاوزت مدة خدمتهم ١٥ سنة بواقع (٢١) فردًا وبنسبة (١٥,٧٪)، وبينما تعكس هذه المدد المتوسطة للخدمة المهنية لدى المشاركين استقرارًا وظيفيًا نسبيًا، وكذلك خبرات وتجارب عملية تراكمية يُمكن استثمارها في تطوير خطط عمل لمكافحة التهريب، ينبغي مراعاة الحفاظ على التوازن بين استقطاب الكفاءات الجديدة بجانب الاستفادة من خبرات القدامى لضمان استمرارية الأداء الفعّال وتحديث أساليب العمل بشكل مستمر.

الجدول رقم (١٠): توزيع نسب عينة الدراسة بحسب مدة الخدمة الفعلية في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

سنوات الخدمة	العدد	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٢٥	١٨,٦٦
٥-١٠ سنوات	٢٤	١٧,٩١
١١-١٥ سنة	٦٤	٤٧,٧٦
أكثر من ١٥ سنة	٢١	١٥,٦٧
الإجمالي	١٣٤	١٠٠,٠

المصدر لجميع الأشكال في هذا المطلب: هو الباحث نفسه

ب - واقع طرق واتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

ت	١- من خلال اطلاعك، ما هي الطرق والأساليب الأكثر استخدامًا في تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	التهريب عبر البحر	١١١	٢٠	٣	٠	٠	٤,٨٠٦	٠,٤٤٩	١	دائمًا
٢	التهريب عبر المطارات والمنافذ الجوية	١٧	٤٢	٦٥	٨	٢	٣,٤٧٨	٠,٨٤٤	٢	غالبًا
٣	التهريب عبر الموانئ باستخدام الحاويات	٢٠	٤٠	٥٧	١٧	٠	٣,٤٧٠	٠,٨٩٥	٣	غالبًا
٤	التهريب عبر البر	٣٢	٤١	٤٩	١٢	٠	٣,٦٩٤	٠,٩٣٢	٤	غالبًا
٥	التهريب عبر الطرود البريدية	٢٢	٤٤	٥١	١٦	١	٣,٥٢٢	٠,٩٢٨	٥	غالبًا
٦	التهريب عبر الجو	٢	٢٨	٧٤	٢٨	٢	٣,٠٠٠	٠,٧٣٣	٦	أحيانًا

يتضح من نتائج الردود إجماع المشاركين بأن تهريب المخدرات عبر البحر يحتل الصدارة بمتوسط حسابي عالٍ بلغ (٤,٨٠٦)، ثم التهريب عبر المطارات والمنافذ الجوية (٣,٤٧٨)، والتهريب عبر الموانئ باستخدام الحاويات (٣,٤٧٠)، فالتهريب عبر البر والطرود البريدية (٣,٥٢٢) والتي تلاحظ استخدامها أيضًا بشكل متكرر وبدرجات متفاوتة، بخلاف التهريب عبر الجو الأقل استخدامًا نسبيًا (٣,٠٠٠)، وهو ما ينسجم مع الإحصاءات الرسمية السابق مناقشتها، إلا أن هذه النتائج تكشف عن ضرورة تركيز الجهود الرقابية على المنافذ البحرية بشكل خاص، مع تعزيز قدرات الكشف في المنافذ البرية والجوية لمواكبة التنوع في أساليب التهريب.

ت	٢-بحسب اطلاعك، ما هي أكثر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التي يجري تهريبها حاليًا لسلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	الكريستال (الشبو)	١١٧	١٥	٢	٠	٠	٤,٨٥٨	٠,٣٨٩	١	دائمًا
٢	الحشيش	٧٩	٤٧	٨	٠	٠	٤,٥٣٠	٠,٦٠٧	٢	دائمًا
٣	القات	٦٧	٣٦	٢١	٧	٣	٤,١٧٢	١,٠١٩	٣	غالبًا
٤	الكبتاجون	٣٦	٥٣	٣٥	١٠	٠	٣,٨٥٨	٠,٨٩٩	٤	غالبًا
٥	المورفين	٣٣	٥٣	٣٧	١٠	١	٣,٧٩٩	٠,٩٢١	٥	غالبًا
٦	الهيروين	٢٠	٥١	٤٣	١٨	٢	٣,٥١٥	٠,٩٥٢	٦	غالبًا
٧	الكوكايين	٤	١٩	٤٢	٦٣	٦	٢,٦٤٢	٠,٨٨٤	٧	أحيانًا

وتُشير الردود على السؤال أعلاه بأن الكريستال يُعد حاليًا أكثر أنواع المخدرات تهريبًا إلى سلطنة عُمان بمتوسط حسابي (٤,٨٥٨)، يليه الحشيش بمتوسط حسابي (٤,٥٣٠)، ثم القات في المرتبة الثالثة بمتوسط (٤,١٧٢) وبانحراف معياري مرتفع (١,٠١٩)، مما يدل على وجود تباين ملحوظ في تقييم المشاركين لدرجة شيوع تهريبه، وقد يكون ذلك راجعًا لاختلاف المناطق الجغرافية. أما المواد المخدرة الأخرى كالكبتاجون والمورفين والهيروين فيجري تهريبها بدرجات أقل وبصورة متفاوتة، بخلاف مخدر الكوكايين

الذي حل في المرتبة الأخيرة بمتوسط (٢,٦٤٢)، مما يشير إلى محدودية تهريبه إلى السلطنة مقارنةً بباقي الأنواع.

وبالرغم من أن الإحصائيات في المبحث الثاني قد تطرقت إلى هذا السؤال العددي تفصيلًا، إلا أن آراء وخبرات العاملين في إدارة مكافحة المخدرات أضفت بُعدًا تفسيريًا لتصدُر مخدر الكريستال قائمة المواد الأكثر تهريبًا، مفاده سهولة تصنيعه مخبريًا، وانتشاره في الدول المجاورة، وانخفاض سعره نسبيًا مقارنةً بالمؤثرات العقلية الأخرى، علاوة على انتشار ظن خاطئ بين الشباب بأنه يُحسّن الأداء أو يزيد الطاقة. ويرى الباحث بأن هذه النتائج الميدانية تُعد مؤشرًا مهمًا لمتخذي القرار بأهمية تكثيف الجهود لمكافحة تهريب الكريستال، بوصفه التهديد الأكبر من حيث الانتشار، مع أهمية مراقبة بقية الأنواع بناءً على تغير أنماط التهريب إقليميًا.

ت	٣- بحسب معرفتك، ما هي الدول والمناطق الأكثر ارتباطاً بإنتاج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	إيران	١١٠	٢٠	٤	٠	٠	٤,٧٩١	٠,٤٧٤	١	دائمًا
٢	باكستان	٩٩	٢٩	٥	١	٠	٤,٦٨٧	٠,٥٧٨	٢	دائمًا
٣	اليمن	٧٤	٣٣	٢٢	٤	١	٤,٣٠٦	٠,٩٠٠	٣	غالبًا
٤	أفغانستان	٧٤	٢٨	٢٧	٤	١	٤,٢٦٩	٠,٩٣٢	٤	غالبًا
٥	دول شرق أفريقيا	١١	٣٤	٤٧	٣٥	٧	٣,٠٥٢	١,٠٢٤	٥	أحيانًا
٦	دول شرق أسيا	٦	٣٧	٥١	٣٥	٥	٣,٠٣٠	٠,٩٣٠	٦	أحيانًا
٧	دول الخليج المجاورة	٥	٣٠	٥١	٤٣	٥	٢,٩٠٣	٠,٩١٣	٧	أحيانًا
٨	الهند	٩	٢٢	٥٤	٤٣	٦	٢,٨٨٨	٠,٩٥٩	٨	أحيانًا

تُوضح نتائج آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بأن دول الجوار وخاصة إيران وباكستان واليمن وأفغانستان هي الأكثر ارتباطًا بإنتاج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان، وذلك بدرجات متفاوتة تصدرتها إيران بمتوسط حسابي مرتفع بلغ (٤,٧٩١)، تلتها باكستان بمتوسط (٤,٦٨٧)، ثم اليمن وأفغانستان بمتوسطين متقاربين، مما يعكس الإجماع شبه التام للمشاركين على الدور المحوري لهذه الدول في أنشطة التهريب. أما الدول والمناطق الأخرى مثل دول شرق أفريقيا، ودول شرق آسيا، والهند، والدول الخليجية المجاورة، فقد سجلت متوسطات حسابية أقل تراوحت بين (٢,٨٨٨ و٣,٠٥٢)، وهو ما يتفق مع التقارير الدولية التي تصنف هذه المناطق كمصادر ثانوية على الأقل للشحنات المهربة إلى الخليج العربي (INCB, 2021).

ويرى الباحث بأن هذه النتائج تعكس تصورًا واضحًا لدى المشاركين بأن التهريب إلى سلطنة عُمان يرتبط بشكل رئيسي بالدول ذات القرب الجغرافي والنشاط التاريخي في تجارة المخدرات، باستثناء أحد المشاركين الذي أشار إلى سيرلانكا وتركيا باعتبارها دول بعيدة ولكن تم مؤخرًا ضبط شحنات قادمة منها، وهو ما يمكن أن يُوجّه السياسات المستقبلية نحو تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع هذه الدول، وتشديد الرقابة على الحدود المشتركة والخطوط البحرية المرتبطة بها.

تهدف هذه الدراسة إلى استشراف اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، وتشير نتائج الاستبانة إلى أن غالبية العاملين في المكافحة يرون أن مشكلة التهريب إلى السلطنة تشهد تزايدًا وتفاقمًا، حيث بلغت نسبة من أجابوا بـ «نعم» (٨٠٪)، وهي نسبة مرتفعة تعكس وجود قلق واسع بين العاملين في الميدان بشأن تنامي حجم هذه الظاهرة وخطورتها المتزايدة. وفي المقابل، أشار (٧٪) فقط إلى أن المشكلة ليست في تزايد، بينما أعرب (١٣٪) عن عدم تأكدهم من الاتجاه العام للظاهرة. ويمكن القول بأن هذه النتائج تجسد إدراكًا عامًا لدى الأغلبية بوجود تصاعد في أنشطة التهريب، سواء من حيث الكميات أو الأساليب المستخدمة، مما يعزز الحاجة إلى تطوير آليات أكثر فاعلية لمواجهة هذا التحدي الأمني والمجتمعي المتصاعد، وبالتالي ضرورة بذل المزيد في هذا المجال بالاستفادة من النماذج الدولية الرائدة المُشار إليها في المطلب الثاني من المبحث الثالث.

ج- أسباب وعوامل تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، والاتجاهات المستقبلية:

ت	٥-ما هي الأسباب والعوامل المساعدة على تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	الموقع الجغرافي للسلطنة واتساع حدودها البحرية	١٢٠	١٠	٣	١	٠	٤,٨٥٨	٠,٤٦٠	١	دائمًا
٢	قرب السلطنة من مناطق إنتاج المخدرات	٨٥	٣٠	١٤	٥	٠	٤,٤٥٥	٠,٨٢٥	٢	دائمًا
٣	العمالة الوافدة ومعرفتها بالتضاريس المحلية	٦٣	٤٤	٢٥	٢	٠	٤,٢٥٤	٠,٨٠٧	٣	دائمًا
٤	نشاط الشبكات الإجرامية المنظمة	٦٢	٣٩	٢٨	٤	١	٤,١٧٢	٠,٩١٠	٤	غالبًا
٥	الطلب المحلي على المخدرات	٤٠	٥٢	٣٢	١٠	٠	٣,٩١٠	٠,٩١٠	٥	غالبًا
٦	الظروف الاقتصادية العالمية	٤٤	٤٢	٣٥	١٣	٠	٣,٨٧٣	٠,٩٨١	٦	غالبًا
٧	عدم مواكبة التشريعات وضعف العقوبات الحالية	٤٩	٣٣	٣٢	١٦	٤	٣,٧٩٩	١,١٤٥	٧	غالبًا
٨	محدودية الرقابة الحدودية	٢٨	٣٦	٤١	٢٦	٣	٣,٤٤٨	١,٠٩٠	٨	غالبًا
٩	عدم الاستقرار في الدول المجاورة	٢٧	٣٧	٣٧	٢٨	٥	٣,٣٩٦	١,١٣٣	٩	أحيانًا
١٠	الروابط الاجتماعية والعائلية مع مناطق إنتاج المخدرات	١٥	٤٥	٤١	٣١	٢	٣,٢٩٩	٠,٩٩٣	١٠	أحيانًا

تشير نتائج الاستبانة إلى إجماع المشاركين على وجود عوامل متنوعة متفاوتة التأثير تُسهم في تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، حيث يظهر بأن وجهة نظر المشاركين وتجاربهم تتجه وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٨٥٨) إلى أن الموقع الجغرافي لسلطنة عُمان واتساع حدودها البحرية يُعد عاملاً رئيسًا في تسهيل عمليات التهريب، ويُبرز في الوقت ذاته التحديات المرتبطة بمراقبة السواحل الممتدة، يليه قرب السلطنة من مناطق إنتاج المخدرات بمتوسط (٤,٤٥٥)، ثم العمالة الوافدة ومعرفتها بالتضاريس المحلية (٤,٢٥٤)، مما يشير إلى قلق واضح من استغلال بعض العمالة الأجنبية في أنشطة التهريب بحكم درايتهم بمسالك الطرق والمواقع الأقل خضوعًا للرقابة، كما حظيت الشبكات الإجرامية المنظمة بتقييم مرتفع نسبيًا (٤,١٧٢)، وهو ما يُفصح عن وعي العاملين بخطورة التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، وكذا بالنسبة للطلب المحلي على المخدرات والظروف الاقتصادية العالمية فقد سجلت متوسطات متقاربة، أي أنها عوامل مسهمة ولكنها ليست بذات حدة الانكشاف البحري أو التنظيمات الإجرامية.

من جهة أخرى، تُظهر البيانات عوامل أخرى أقل تأثيرًا بحسب تقييم العاملين في المكافحة وهي عدم مواكبة التشريعات وضعف العقوبات بمتوسط (٣,٧٩٩)، ومحدودية الرقابة الحدودية (٣,٤٤٨)، وعدم الاستقرار في الدول المجاورة (٣,٣٩٦)، وأخيرًا الروابط الاجتماعية والعائلية مع مناطق إنتاج المخدرات بأدنى متوسط بلغ (٣,٢٩٩). وبشكل عام، تعكس هذه النتائج آراء وتجارب العاملين بأن العوامل الجغرافية والإقليمية، إلى جانب استغلال العمالة والشبكات المنظمة، تشكل أبرز الأسباب المساعدة على التهريب، بينما تحظى العوامل القانونية والاجتماعية بتأثير أقل نسبيًا وفق التصور العام، الأمر الذي يؤكد أهمية البُعد الإقليمي في التأثير على الأمن البحري، وينسجم كذلك مع الدراسات الحديثة التي توصلت إلى أن الدول الساحلية في المحيط الهندي تواجه مخاطر متزايدة من أنشطة تهريب المخدرات، نظرًا لانفتاح سواحلها على مسارات التهريب البحرية (Sajikumar, 2024).

الشكل رقم (٨): هل تعتقد أن أساليب ووسائل تهريب المخدرات إلى السلطنة تتطور لتصبح أكثر تعقيداً وصعوبة في الكشف عنها؟

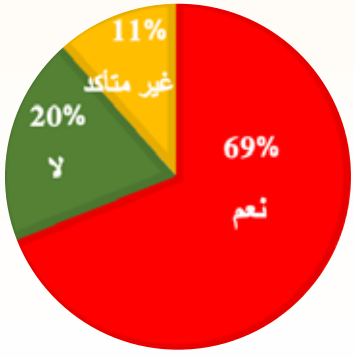

ويكشف الشكل التالي عن تصور واسع بين العاملين بأن أساليب تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان أصبحت أكثر تعقيدًا وصعوبة في الاكتشاف، وذلك في معرض الإجابة عن السؤال المطروح حول مدى تطور وسائل التهريب، حيث أجاب (٦٩٪) منهم بـ»نعم»، مما يعكس وعيًا متزايدًا لدى العاملين بالتقنيات المتطورة والمبتكرة للتهريب. في المقابل، يرى (٢٠٪) من المشاركين أنه «لا» يوجد تطور في الأساليب، وقد تكون هذه الآراء أكثر حذرًا أو أنها تشير إلى وجود تطور أقل مما يراه الآخرون، بينما عبر (١١٪) من المشاركين عن عدم تأكدهم، وهو ما قد يُظهر نقصًا في

المعلومـــات أو تباينًا فـــي الخبرات، ولعل هذه النتائج تؤكد فـــي مجملها الحاجة إلى تأهيل الكوادر الوطنية وتبني حلول اســـتباقية ومبتكرة لضمان فعالية جهود المكافحة بما يواكب التغيرات التقنية المستمرة.

ت	٧-من وجهة نظرك، ما هي أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية المُتوقع تهريبها إلى سلطنة عُمان مستقبلاً؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	المؤثرات النفسانية الجديدة (NPS)	٤١	٥٨	٢٥	٩	١	٣,٩٦٣	٠,٩٠٩	١	غالبًا
٢	الحشيش الاصطناعي (الإسبايس)	٣١	٥٦	٣٦	١١	٠	٣,٧٩٩	٠,٨٨٨	٢	غالبًا
٣	المخدرات المُصممة (designer drugs)	٢٧	٤٤	٤٥	١٧	١	٣,٥٩٠	٠,٩٧١	٣	غالبًا
٤	الفنتانيل ومشتقاته	١٨	٤٦	٤٠	٢٩	١	٣,٣٨١	٠,٩٩١	٤	أحيانًا
٥	حمض الليسرجيك (LSD)	١٤	٣٥	٥١	٢٩	٥	٣,١٧٩	١,٠٠٦	٥	أحيانًا

ويتضح من ردود العاملين بشأن أنواع المواد المخدرة المُتوقع تهريبها إلى السلطنة مستقبلاً، تصدر المؤثرات النفسانية الجديدة قائمة الأنواع التي يُتوقع أن تشكل تهديدًا مســـتقبليًا محتملاً، حيث حصلت على متوســـط حسابي عالٍ بلغ (٣,٩٦٣)، مما يشير إلى اتفـــاق غالبية المشـــاركين على خطورتهـــا كتهديد مُحتمل. يليها الحشـــيش الاصطناعي (الإســـبايس) بمتوســـط مرتفع بلغ (٣,٧٩٩) ممـــا يعكس كذلك توقعًا عاليًـــا بتهريبه، أما المخدرات المصممة فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوســـط (٣,٥٩٠)، ما يدل على وجود إدراك متزايد بشأن تنامي خطر هذا النوع من المخدرات.

ويُعـــرف مخدر الفنتانيل بخطورته البالغة وانتشـــاره العالمـــي، إلا أنه جاء في مرتبة أدنى بمتوســـط حســـابي بلغ (٣,٣٨١)، وربما يُعزى ذلك إلى ضعف ظهوره في السياق المحلي حتى الآن أو ضعف المعرفة به نسبيًا. في حين حصل حمض الليسرجيك (LSD) على أدنى متوسط (٣,١٧٩) مـــع أعلى انحراف معياري (١,٠٠٦)، ما يعكس تبايناً كبيراً في آراء المشـــاركين حول احتمالية تهريبه، الأمر الذي يشير إلى ضعف رصده محليًا أو محدودية انتشاره في المنطقة مقارنة ببقية الأنواع، إلا أن هذا التباين لا يعني استبعاده كليًا كأحد التهديدات المستقبلية.

ت	٨- في رأيك، ما هي الطرق والأساليب المُحتمل استخدامها مستقبلاً في تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	التهريب باستخدام التقنيات الحديثة والتطبيقات المشفرة	٥٣	٣٣	٢٥	١٨	٥	٣,٨٢٨	١,١٩٤	١	غالبًا
٢	التهريب باستخدام الطائرات بدون طيار (الدرونز)	٢٥	٣٣	٢٨	٤١	٨	٣,٢١٦	١,٢٢٥	٢	أحيانًا
٣	التهريب باستخدام الطائرات الخاصة	١٦	٢٤	٤٠	٤٦	٨	٢,٩٥٥	١,١١٢	٣	أحيانًا
٤	التهريب باستخدام الغواصات الصغيرة	١٠	٢٣	٣٦	٤٨	١٧	٢,٧٠٩	١,١١٩	٤	أحيانًا
٥	التهريب باستخدام الأنفاق الحدودية تحت الأرض	٧	١٣	٣٠	٦٢	٢٢	٢,٤١٠	١,٠٣٨	٥	نادرًا

وتشير هذه البيانات بالنسبة للاتجاهات والأساليب المستقبلية لتهريب المخدرات للسلطنة إلى أن التهريب باستخدام التقنيات الحديثة والتطبيقات المشفرة يُعد أكثر الأساليب التي تثير قلق المشاركين بأعلى متوسط حسابي (٣,٨٢٨)، ما يعكس إدراكًا واضحًا لدى العاملين في المكافحة بخطورة استخدام المهربين للوسائل التقنية المتطورة، لاسيما التطبيقات المشفرة التي تعيق عمليات التتبع والمراقبة. أما استخدام الطائرات بدون طيار (الدرونز)، فقد جاء في المرتبة الثانية بمتوسط (٣,٢١٦)، مما يدل على وعي متنام بإمكانية استغلال هذه التقنية في عمليات التهريب عبر الأجواء، مع صعوبةً رصدها واعتراضها في بعض المناطق. بينما جاءت الطائرات الخاصة والغواصات الصغيرة في مراتب أقل بمتوسطين بلغا (٢,٩٥٥) و(٢,٧٠٩) على التوالي، وهو ما يشير إلى اعتقاد المشاركين بمحدودية استخدامها في التهريب محليًا أو أنه لا يزال غير شائع مقارنة بالأساليب الأخرى، كما هو شأن الأنفاق الحدودية التي حصلت على أدنى متوسط (٢,٤١٠)، وبالتالي انخفاض احتمالية استخدامها في الأراضي العُمانية الوعرة، إما لغياب الجدوى الجغرافية أو بسبب التكلفة العالية.

د- التحديات المرتبطة بالتصدي لأنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

ت	٩- ما هي في اعتقادك أبرز تحديات ومعوقات مكافحة أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	اتساع الحدود وصعوبة إحكام مراقبتها	٦٩	٣٩	١٤	٩	٣	٤,٢٠٩	١,٠٢٣	١	غالبًا
٢	تطور وتعقيد عمليات التهريب وصعوبة اكتشافها وضبطها	٤٤	٥٠	٣١	٨	١	٣,٩٥٥	٠,٩٢٩	٢	غالبًا
٣	قلة البرامج والحملات التوعوية ضد أنشطة التهريب والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية	١٥	٢٥	٣٤	٣٩	٢١	٢,٨٠٦	١,٢٣١	٣	غالبًا
٤	قلة الكوادر البشرية والموارد التقنية لمكافحة أنشطة التهريب	٤٠	٣٨	٣٠	١٩	٧	٣,٦٣٤	١,١٩٤	٤	غالبًا
٥	ضعف تعاون الجمهور وترددهم في الإبلاغ عن أنشطة التهريب	٢٥	٤٩	٤٢	١٥	٣	٣,٥٨٢	٠,٩٨٧	٥	غالبًا
٦	تقصير الأطر القانونية المتعلقة بملاحقة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية	٢٤	٣٨	٣٤	٢٨	١٠	٣,٢٨٤	١,١٩٥	٦	أحيانًا
٧	بطء التواصل بين دول الجوار والجهات الإقليمية المعنية لتبادل المعلومات	٢٠	٣٣	٤٧	٢٤	١٠	٣,٢١٦	١,١٢٩	٧	أحيانًا
٨	ضعف التعاون الدولي وقلة الاتفاقيات بين الدول	٢٥	٢٥	٤٩	٢٣	١٢	٣,٢٠٩	١,١٩١	٨	أحيانًا
٩	ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة	٢١	٢٢	٣٨	٣٢	٢١	٢,٩٢٥	١,٢٨٥	٩	أحيانًا
١٠	تشعب الإجراءات الإدارية وبطء إجراءات التحري والتحقيق	١٢	٢٥	٣٢	٣٩	٢٦	٢,٦٨٧	١,٢٣٠	١٠	أحيانًا
١١	عدم وجود خط ساخن لاستقبال البلاغات وتلقي المعلومات	٦	١٢	١٠	٤٦	٦٠	١,٩٤٠	١,١٣١	١١	نادرًا

أشرنا سابقًا إلى أن أنشطة شبكات التهريب تُعد من أبرز تهديدات وتحديات الأمن البحري العُماني، وهو ما أشـارت إليه كذلك الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثـرات العقلية، إلا أن الإسـتراتيجية لم تُبيّن طبيعـة التحديات التي تعترض جهود مكافحة تهريب المخدرات، ومن هنا يبرز دور هذه الدراسـة في رصدها بالاسـتفادة مـن الخبرات العملية والتجارب المهنية للعاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثـرات العقليـة من خلال توفير بيانات ميدانية دقيقة تسـاعد علـى فهم الواقع الحقيقي للتحديات وتسـهم في تحسـين آليات المكافحة. إذ تكشـف ردود المشاركين حول أبرز تحديات ومعوقات مكافحة أنشـطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان عن وعي عالٍ بها، وكذلك تفاوت واضح في تقييم أهمية كل تحدٍ، بحيث يمكن تصنيف هذه التحديات بحسب درجة تأثيرها إلى ثلاث فئات رئيسة.

١- التحديات ذات المتوسط الحسابي المرتفع (فوق ٣,٥):

ويتصدرها التحدي المتعلق باتساع الحدود وصعوبة إحكام مراقبتها بمتوسط حسابي بلـغ (٤,٢٠٩)، يليـه تطور وتعقيد عمليات التهريب بمتوسـط (٣,٩٥٥)، ثـم قلة الكوادر البشـرية والموارد التقنية بمتوسـط (٣,٦٣٤)، وضعف تعاون الجمهور بمتوسط (٣,٥٨٢)، وتشير هذه النتائج إلى أن التحديات الجغرافية والأمنية تُشكل العائق الأكبر أمام جهود المكافحـة، مما يؤكد الحاجة إلى توظيف تقنيات حديثة موازية لتلك التي تسـتخدمها شبكات التهريب.

٢- التحديات ذات المتوسط الحسابي المتوسط (٢,٥- ٣,٥):

ويأتـي فـي مقدمتها تقصير الأطر القانونية بمتوسـط (٣,٢٨٤)، ثـم بطء التواصل وتبـادل المعلومـات مع دول الجـوار بمتوسـط (٣,٢١٦)، يليه ضعف التعـاون الدولي بمتوسط (٣,٢٠٩)، وضعف التنسيق بين الجهات الأمنية بمتوسط (٢,٩٢٥)، ثم قلة البرامج والحملات التوعوية بمتوسـط (٢,٨٠٦)، مما يشـير إلى تحديات مؤسسـية وتشـريعية، ويتطلب تعزيز الجوانب القانونية والتنسيقية.

٣- التحديات ذات المتوسط الحسابي المنخفض (أقل من ٢,٥):

وتتمثل في تشـعب وبطء الإجراءات الإدارية والتحقيقات بمتوسط (٢,٦٨٧)، وأخيرًا غياب خط سـاخن للإبلاغ عن أنشطة التهريب بمتوسط (١,٩٤٠)، وهو ما يعكس وجهة

نظر المشـــاركين حول أهمية هذه المعوقات التي قد تستدعي تحليلاً مكملاً حول مدى فاعليـــة قنـــوات التواصل الحاليـــة مع الجمهور، إلا أنها لا تُشـــكل عائقًا رئيسًـــا مقارنة بالتحديات الأخرى المرتبطة بالجوانب التشـــريعية والهيكلية والبشرية والتقنية التي تُعد أكثر تأثيرًا وإلحاحًا.

هـ- السبل والآليات الحديثة لمواجهة أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

علاوة على ما تم مناقشـــته ســـلفًا من ممارســـات وتجارب دولية رائدة في مكافحة تهريب المخدرات، فإن اســـتطلاع آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حول آليات التصدي الفاعلة من شأنه توفير معلومات موثوقة تُسهم فـــي صياغة رؤى وخطط ميدانيـــة مبنية على معرفة دقيقة وواقعية بأنشـــطة التهريب الحالية مما يكشف عن آفاقٍ جديدة لمكافحة التهريب، وفق ما توضح البيانات التالية.

ت	١٠- ما هي من وجهة نظرك أفضل السبل والآليات لمواجهة أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان؟	دائمًا	غالبًا	أحيانًا	نادرًا	أبدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الحكم
١	تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود والمنافذ	١٢٢	١١	٣	٠	٠	٤,٩٤٨	٠,٤٠١	١	دائمًا
٢	الاستعانة بالأنظمة الحديثة والتقنيات المتقدمة في المراقبة والضبط	١٢٦	٦	٢	٠	٠	٤,٩٢٥	٠,٣١٤	٢	دائمًا
٣	تحديث التشريعات وتبني عقوبات صارمة ورادعة ضد المهربين والمتاجرين	١١٥	١٥	٤	٠	٠	٤,٨٢٨	٠,٤٤٩	٣	دائمًا
٤	رفع أعداد وقدرات ومهارات الكوادر البشرية لأجهزة المكافحة	١١٢	١٨	٤	٠	٠	٤,٨٠٦	٠,٤٦٥	٤	دائمًا
٥	تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة التهريب	١١١	١٩	٤	٠	٠	٤,٧٩٩	٠,٤٧٠	٥	دائمًا
٦	مراجعة وتقييم الاستراتيجيات والخطط الوطنية	٩٣	٣١	٩	٠	٠	٤,٥٩٧	٠,٦٠٥	٦	دائمًا
٧	زيادة وتحسين حملات التوعية المجتمعية	٩٣	٢٧	١٢	٠	٠	٤,٥٤٥	٠,٦٤٦	٧	دائمًا

يظهر جليًا من نتائج البيانات تأييد غالبية أفراد العينة المشاركين لآليات التصدي المقترحة في الجزء (٢,٣) من هذه الدراسة، إلا أنه يُلاحظ بروز مجموعة من المقترحات ذات الدلالة الإحصائية التي تعكس الأولويات العملية والميدانية في مواجهة تهريب المخدرات، حيث جاء تعزيز الرقابة الأمنية على الحدود في مقدمة الآليات المقترحة بمتوسط (٤,٩٤٨)، ما يدل على إجماع شبه تام من المشاركين على أهمية ضبط المنافذ الحدودية باعتبارها خط الدفاع الأول في التصدي لأنشطة التهريب، تلا ذلك الاستعانة بالتقنيات الحديثة في المراقبة والضبط بمتوسط (٤,٩٢٥)، مما يشير إلى وعي متزايد لدى العاملين بأهمية التكنولوجيا في رصد وتتبع محاولات التهريب، ثم تحديث التشريعات وتبني عقوبات صارمة بمتوسط (٤,٨٢٨)، ما يعكس إدراك العاملين لأثر الردع القانوني في تقليص الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالتهريب، بينما برزت الحاجة إلى رفع قدرات الكوادر البشرية (٤,٨٠٦)، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي (٤,٧٩٩)، ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية (٤,٥٩٧)، وتحسين حملات التوعية المجتمعية (٤,٥٤٥)، كمحاور مكملة تدعم فعالية الآليات المؤسسية للمواجهة، وهو ما يتوافق مع كثيرٍ مما أوصت بها التقارير الدولية والدراسات المتخصصة المشار إليها في صفحات هذه الدراسة.

ويرى الباحث أن هذه النتائج تُظهر وجود توجه عام لدى المشاركين نحو الحلول الأمنية والتقنية المباشرة، مع تأييد التكامل بين مواكبة التشريعات، وبناء القدرات، والتعاون الخارجي، وهو ما يُعد أساسًا لبناء آليات مستدامة.

ثانياً: تحليل نتائج المقابلات مع الخبراء والمختصين بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

في إطار مساعي الدراسة الحالية لتحليل اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان والآليات المستقبلية الفاعلة للتصدي لها، تم اعتماد المقابلات مع المختصين والخبراء كأداة ميدانية ثانية مكملة للاستبانة، وذلك نظرًا لدورها في استكشاف الاتجاهات والأنشطة المتعلقة بتهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان والتي قد لا تُفصح عنها الاستبانة ذات الطابع الكمي، مما يسهم في توفير بيانات أكثر تفصيلاً ودقةً لفهم جوانب مشكلة الدراسة من خلال التعمق في خبرات وتجارب المشاركين بما يدعم نتائج الدراسة ويُثري توصياتها، حيث تم وعلى مدار شهرين إجراء مقابلات هاتفية ومرئية عن بُعد مع تسعة (٩) أشخاص من الخبراء المحليين والدوليين في مجال إنفاذ القانون ومكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وفق التفصيل التالي.

الجدول رقم (١١) قائمة المختصين والخبراء اللذين شملتهم المقابلات

نوع الخبرة والاختصاص	العـــدد	الجهة	طريقة التواصل
خبير دولي في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	٢	دولية	اتصال هاتفي Google Meet
ضباط شرطة (مكافحة مخدرات وخفر سواحل)	٣	محلية	
أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	١	محلية	
أعضاء ادعاء عام (قضايا المخدرات)	١	محلية	
قضاة من المحكمة الجزائية	٢	محلية	

وقد تضمنت المقابلة أربعة أسئلة رئيسة منسجمة مع محاور وأهداف الدراسة، وبخلاف المنهجية التقليدية التي تذهب إلى الفصل الجامد بين البيانات النظرية والميدانيـــة مما قد يُضعف تكاملية التحليل وربط الاســـتجابات بشـــكل انســـيابي بالنقاط ذات الصلة في كل محور من محاور الدراســـة، قام الباحث بإدماج جزء كبير من البيانات المســـتخلصة من المقابلات بشـــكل تكاملي ضمن متن التحليل العام في أجزاء الدراســـة بحســـب سياق الموضوعات التي تعالجها، بما يُسهم في تحقيـــق المرونة عند توظيـــف آراء الخبراء ويضمن تدفـــق التحليل وعمقه خدمةً لأهداف الدراسة.

إلا أنـــه وإلى جانب الحفاظ على ســـياقية الخبرات المطروحة وثرائها، ســـيتم تخصيص هذا الجزء الأخير لمناقشـــة أبرز البيانات المستخلصة من ردود الخبراء المشـــاركين، بغرض التركيز الختامي على النتائج المجمعة، ولتعزيز التفسير العام لنتائج المقابلات بشـــكل يعكس رؤية شـــاملة، وذلك وفقًا لتسلسل أسئلة المقابلات، على النحو التالي.

أ - الأسباب والعوامل المساعدة على تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان:

اســـتكمالاً للنقاش المطروح في المطلب (٢,٢) من الدراســـة، تُظهر نتائج المقابلات التي أجراها الباحث إجماع الخبراء والمختصين بأن انتشـــار عمليات تهريب المخدرات إلى ســـلطنة عُمان ليس ناجمًا عن عامل واحد فقط، وإنما يرتبط بجملة من الأســـباب

والعوامـل المركبة والمتداخلة التـي يمكن تصنيفها إلى عوامـل جغرافية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، فبينما يرى أحد الخبراء الدوليين في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بأن الموقع الإسـتراتيجي للسـلطنة وطول سـواحلها المطلة على خطوط بحرية حيويـة وقربها من دول تُعـد مراكز لتجارة المخدرات يعزز مـن فرص التهريب إليها ويجعلها نقطة عبور محتملة ضمن أنشـطة شبكات التهريب الدولية، أشار بعض ضباط الشـرطة المشاركين إلى أن تطور أساليب المهربين واستخدامهم لوسائل تقنية متقدمة فـي التخفي والتمويـه يُمثل تحديًا واقعيًا أمـام جهود المراقبة والضبط لا سـيما مع الطبيعة العابرة للحدود لجرائم تهريب المخدرات.

ويشير أحد القضاة إلى أن وجود بعض الفئات من أفراد المجتمع تعاني من البطالة أو ضعف الدخل قد يجعلهم عرضة للاسـتغلال من قبل شبكات التهريب. ويرى الباحث أن هذه الآراء للخبراء تنسجم مع ردود المشاركين في الاستبانة، بحيث تشير في مُجملها إلـى أن مكافحة جرائم التهريب تتطلب نهجاً شـاملاً يُعالـج جميع هذه العوامل، دون التركيز على عامل وإغفال العوامل الأخرى، فعلى سـبيل المثال، إذا كان تعزيز الرقابة البحرية ضروريًا، فإنه قد يكون غير فاعلاً في ظل غياب هياكل إدارية وتنسـيق أمني داعم، وتشريعات رادعة، وتعاون دولي متين.

ب - التوقعات بشأن اتجاهات وأنماط عمليات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

تعزيزًا لما ورد من تحليل كمي ونوعي في المطلب (١,٣)، يرى أحد الخبراء وأعضاء الادعاء العام المشـاركين في المقابلات بأن المؤشـرات الإحصائية المحلية تُشير إلى احتمـال تنامي اسـتخدام الطرق البحرية فـي تهريب المخدرات إلى سـلطنة عُمان، خصوصًا عبر سـواحلها الشـرقية والجنوبية المحاذية لمناطق تعاني أساسًـا من نشاط عالٍ في إنتاج وتجارة المخدرات. وأشار أحد أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى أن السلطنة تشهد تحولات متسارعة في أنماط وأساليب التهريب التـي باتـت مدعومة بتقنيات الملاحة الحديثة وصعوبـة الرقابة على الامتداد البحري الواسـع، مما يجعل السـواحل العُمانية عرضة لمحاولات تهريب متزايدة سواء لأغراض الاسـتهلاك المحلي أو كنقطة عبور إقليمية. كما أشـار أحد ضباط الشرطة إلى احتمال ازدياد اسـتخدام الطـرود البريدية والنقل البري لتمرير شـحنات المواد المخدرة، مع اعتماد أساليب تمويه أكثر تطورًا واحترافية.

وفيما يتعلق بأنواع المواد المهربة، رجّح عدد من المختصين تزايد تهريب المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، وذلك نظرًا لسهولة تصنيعها وصعوبة كشفها وربحيتها العالية، وهو ما تشـير إليه نتائج تحليل معطيات الضبطيات الأخيرة الموضحة في الجدول رقم (٤) وأيضًا الجدول رقم (٧) من الدراسـة. وبينما تستند هذه التوقعات إلى تحليل المؤشرات المحلية والاتجاهات العالمية، يؤكد المختصون على ضرورة تعزيز آليات التنسيق الإقليمي والدولي في مجال مكافحة المخدرات، والاستثمار في التقنيات المتقدمة وأنظمة التحليل الاستباقي للتنبؤ بالأنماط الناشئة والاستعداد لمواجهتها.

ج - المرئيـات حـول التحديات التـي تواجه أجهزة مكافحة تهريـب المخدرات إلى سلطنة عُمان:

تعضيدًا لنتائج الاسـتبانة المسـتخدمة في الدراسـة برؤية تحليليـة أعمق، أظهرت إجابات الخبراء رؤى متقاربة حول التحديات التي تواجه أجهزة المكافحة في السلطنة، حيث أشـار الخبراء الدوليون إلى أن أبرز المعوقات تتمثل في انخراط شبكات تهريب منظمة عابرة للحدود الوطنية تستخدم تقنيات تمويه وإخفاء متقدمة يصعب تتبعها. من جهة أخرى، لاحظ الخبراء وجود تقصير نسـبي في الإمكانات التقنية والموارد البشرية لدى بعض الجهات المختصة، مما يعوق عمليات الرصد والمراقبة الفاعلة، خصوصًا في المنافذ الحدودية والموانئ.

كما أشار بعض الخبراء إلى التحديات المرتبطة بالتنسيق الإقليمي والدولي، والتأخير فـي تبـادل المعلومات الاسـتخبارية في الوقت المناسـب، وكذا عـدم مواكبة الأطر القانونية والإجرائية للأساليب المستحدثة في التهريب وفي التلاعب بجزئيات السلائف الكيميائية المدرجة في جداول تشريعات مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية للإفلات من العقاب، مما يكشف عن الحاجة إلى تبني إستراتيجية متكاملة تُعنى بتعزيز الكفاءة الاستخباراتية والتقنية، وفق ما أشارت المحاور المقترحة لخطة العمل الوطنية.

د - أفضل الحلول والتجارب للحد من أنشـطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان:

اسـتخلاصًا للتجارب والممارسـات التي تخدم الهدف المركزي للدراسـة باستجلاء أفضل حلول مكافحة التهريب القابلة للتطبيق في سـلطنة عُمان، ناقش السـؤال الأخير

في المقابلات أبرز آليات التصدي لأنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية استنادًا إلى الخبرات العملية والمعارف المتخصصة للخبراء المشاركين. ويظهر من الآراء إجماع معظم الخبراء على أهمية تبني نهج متعدد الأبعاد، يجمع بين الإجراءات الأمنية والتقنيات الحديثة من جانب، والشراكة المجتمعية والتعاون الدولي من جانب آخر، حيث أشار عدد من الخبراء إلى فعالية بعض التجارب الإقليمية، مثل نموذج الرصد البحري المتكامل المعتمد في بعض الدول الآسيوية، والذي يعتمد على دمج تقنيات الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة وأنظمة تحليل البيانات، وأشار أحد ضباط الشرطة إلى نجاح مراكز التنسيق الأمني المشترك في الحد من عمليات التهريب البرية عبر التبادل السريع للمعلومات بين الدول المتجاورة.

وكنماذج أخرى، ركز عدد من الخبراء على أهمية بناء قواعد بيانات موحدة بين الجهات الأمنية على المستويين المحلي والدولي، وربطها بأنظمة الإنذار المبكر، بما يُسهم في تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وفي الجانب المجتمعي، أكد أحد الخبراء على أهمية تشجيع تعاون الجمهور مع الأجهزة الأمنية بما يُسهم في رفع مستوى الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة كأداة فعالة للحد من أنشطة التهريب و»كسر حلقات التهريب والعرض قبل تطورها». ويرى أحد الخبراء المشاركين بأن تفعيل التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات المتخصصة، كالإنتربول ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمكافحة المخدرات يُعد من أبرز الأدوات المساعدة على بناء قدرات سلطنة عُمان في قطع التدفقات الخارجية لهذه الآفة.

ويخلص الباحث من خلال تحليل إجابات المختصين والخبراء إلى أنه لا يمكن واقعًا القضاء بشكل تام على الأنشطة المتشابكة لتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، إلا أنه يمكن الحد منها وفق ما أثبتته التجارب والخبرات الدولية التي يجدر الاستفادة منها في بلورة خارطة طريق وطنية تستند إلى الممارسات الفضلى، وتراعي في الوقت ذاته خصوصية السياق العُماني، واحتياجاته الأمنية، وتطلعاته المستقبلية بإيجاد مجتمع آمن وخالٍ من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية.

الخاتمة:

تصدت هذه الدراسة التحليلية والاستشرافية لواحدة من أهم القضايا الأمنية والأنشطة الإجرامية المعاصرة الأكثر تعقيدًا وخطورةً، ولا أدل على أهميتها من تسخير دول العالم لكافة الإمكانيات في مواجهتها، وإفراد التشريعات لأقسى العقوبات لردعها، وتبني سلطنة عُمان ومعظم الدول العربية لإستراتيجيات وطنية لمكافحتها. فبالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة على مدار عقود من الزمان لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، لا تزال شحنات المخدرات والإنزاليات البحرية تتدفق على الإقليم العُماني، وبشكل يفوق قدرة السوق المحلية، مما يكشف بوضوح عن وجود تقصير في آليات المجابهة الحالية.

فمع إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية أن المخدرات هي أحد أهم الأخطار التي تواجه المجتمع العُماني، وسعيها للحد من دخول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الإقليم الوطني، تتواتر المؤشرات الإحصائية التي تكشف عن ضبط كميات وأنواع غير مسبوقة في تاريخ مكافحة المخدرات في سلطنة عُمان، مما يدق ناقوس الخطر ويستدعي تدخلاً عاجلاً وشاملاً لكبح خطورة الوضع الراهن عبر قطع الإمدادات الخارجية وفرض السيطرة على مصادر المواد المخدرة، قبل أن تصبح السلطنة منطقة عبور كبرى لجميع أنواع المخدرات أو في أسوء تقدير تحويلها إلى منطقة إنتاج وتصنيع.

وانطلاقًا من جسامة التهديدات المحدقة بالسلطنة، جاءت هذه الدراسة ومن خلال ثلاثة مباحث متسلسلة ومتعاضدة لتناقش المشكلة من جذورها؛ بدءًا بالمفاهيم المستحدثة لأنواع المخدرات وخصائصها وأبعادها المعاصرة، ثم واقع أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان وأسبابها وتحديات المواجهة، وصولاً إلى استشراف اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان وآليات التصدي المستقبلية الملائمة والمتوافقة مع خصوصية المشهد العُماني. وقد تم تدعيم الدراسة باستبانة للوقوف على آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بشأن واقع مسارات وأساليب تهريب المخدرات، وكذلك مقابلات سعت لإشراك الخبراء والمختصين في إيضاح التحديات وصياغة الحلول. وكنتاج علمي مُكمل لمسيرة الدراسة ومعزز للجهود الوطنية في مكافحة المخدرات، قدمت الدراسة محاور مقترحة لخطة عمل وطنية لمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، كما تُوجت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- تَبيّن للدراسة أن جرائم تهريب المخدرات المؤثرات العقلية تُعد واحدة من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه سلطنة عُمان حاليًا، حيث تصنفها التقارير الإقليمية والدولية بأنها الآفة الإجرامية الأشد فتكًا وتدميرًا من حيث تأثيراتها الخطيرة واسعة النطاق على الأمن والاقتصاد والتنمية المستدامة، مما يجعلها المشكلة الأمنية الأكثر إلحاحًا وتعقيدًا في مواجهة العديد من دول العالم.

- اتضح للدراسة أن التهديدات الأمنية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان من شأنها المساس المباشر بثلاث أولويات وطنية لرؤية عُمان٢٠٤٠؛ وهي أولوية الصحة والرفاه الاجتماعي، وأولوية النمو الاقتصادي المستدام، وركيزة الأمن والسلامة العامة التي تطمح السلطنة بأن تحقق مراكز متقدمة فيها، وتكون ضمن أفضل (٥) دول في العالم أمانًا بحلول عام ٢٠٣٠.

- توصلت الدراسة إلى أن تفاقم عمليات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى السلطنة يتعارض مع رؤية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بإيجاد مجتمع آمن وخالٍ من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، ويتصادم كذلك مع رؤية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في أن تكون سلطنة عُمان من الدول الرائدة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية دولياً وإقليميا.

- تبين للدراسة دخول العديد من أصناف المخدرات التي لم تكن معروفة في سلطنة عُمان خلال السنوات الماضية، أبرزها الكوكايين والكريستال والقات، بالإضافة إلى انتشار ملحوظ لمخدر الترامادول وحبوب الكبتاجون، ككميات متسربة للسوق المحلية من أنشطة التهريب الدولي، المرتبطة بدورها بخطوط الشحن البحرية التي تمر بشبكة موانئ السلطنة.

- توضح الأرقام الأخيرة أن جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية في سلطنة عُمان ارتفعت من (٨٩) جريمة في عام ٢٠٢٠م إلى (١٥٦) جريمة تهريب في عام ٢٠٢٢م، ثم إلى (١٦٦) في عام ٢٠٢٤م، بمعدل ارتفاع سنوي بلغ (١٦,٨٧٪)، وبذلك تُعد من بين الجرائم العشر الأكثر وقوعًا في السلطنة، علاوة على تَصدُّر الإتجار بالمخدرات لقائمة أكثر الجرائم الأصلية لغسل الأموال.

- كشَــف تحليل البيانات أن إجمالي ضبطيات مخدر الحشــيش خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلــى ٢٠٢٤م بلغــت (١٦ طن و٧٥٢ كجم)، والكريســتال (١٨ طن و٣٧ كجم)، والقــات (٧٧ طن و٩٨٢ كجم)، ممــا يعني أن هذه الأنواع هي أكثر المواد المخدرة تهريبًا إلى سلطنة عُمان.

- كشــفت الدراسة أن إجمالي حجم المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة خلال الفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤م بلغت قرابة (١٧,٥) طن، وهي كميات تفوق بكثير القدرة الاستهلاكية للســوق المحليــة، مما يؤكد بأن هذه الكميات من المخــدرات متجهة إلى مناطق أخرى خارج سلطنة عُمان، ويشير في الوقت ذاته إلى مخاطر استغلال الإقليم العُماني كمسار للتهريب أو كمنطقة عبور كبرى لجميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية أو في أســوء تقدير تحويله إلى منطقة إنتاج وتصنيع، وهو ما حذر منه أيضًا الخبراء أثناء المقابلات.

- اتضح للدراسة أن مع ارتفاع الطلب المحلي والإقليمي على المخدرات ومعاناة بعض دول الخليــج من ازدياد معــدلات التعاطي، فإن الضغط يزداد على ســلطنة عُمان كمسار للتهريب وتمرير المخدرات عبر حدودها الشاسعة.

- تُفصــح المقارنة بين عدد جرائــم تهريب المخدرات وعدد المتهمين خلال الأعوام (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤م) عــن أن عدد المتهمين أو المُهربين يتجاوز عدد الجرائم بشــكل أكبر وأســرع، مما يشــير إلى انخراط العصابات والشــبكات الإجرامية في أنشطة تهريــب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى ســلطنة عُمان، وهو ما تُدلل عليه كذلك الزيادة الملحوظة في ضبطيات المخدرات وتنوع كمياتها.

- أظهرت الإحصائيات بأن قرابة (٧٧٪) من المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة في سلطنة عُمان ناجمة عن الإنزاليات البحرية في أجزاء من المحافظات الشمالية للســلطنة، وهي بحســب طبيعتها الجغرافية مناطق ســاحلية مفتوحة وقليلة الكثافة السكانية، مما يجعلها بيئة ملائمة لشبكات التهريب من دول الجوار.

- توصلت الدراســة إلى أن أبرز الأســباب والعوامل المُحفزة لتهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان تتمثل في موقعها الجغرافي المتميز، واتساع حدودها البرية والبحرية، وتزايد أعداد العمالة من جنسيات دول الإنتاج، وقربها من مناطق إنتاج المخدرات الذي أتاح لشــبكات التهريب باستخدام قوارب سريعة الوصول الآمن والسريع إلى الشواطئ العُمانية والعودة منها في زمن قياسي.

- تبين للدراسة أن أهم التحديات التي تعترض جهود مكافحة المخدرات في سلطنة عُمان تتمحور في اتساع الحدود الوطنية وصعوبة إحكام مراقبتها، وعقبات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي، والتطور والتعقيد المستمر لأساليب التهريب وصعوبة اكتشافها وضبطها، وضعف ضوابط مراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات الاصطناعية، وعدم مواكبة التشريعات الحالية لأنماط التهريب المستحدثة وضعف ردعية العقوبات.

- كشفت الدراسة عبر تحليل التقارير الدولية أن الاتجاهات الحديثة في تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية تشير إلى احتمال انتشار استخدام القوارب السريعة شبه الغاطسة، وطوربيدات وغواصات تهريب المخدرات، وحاويات الشحن التي تسمح بنقل كميات ضخمة، بالإضافة إلى ظهور اتجاه متزايد عالميًا باستخدام الطائرات الموجهة عن بُعد أو الطائرات بدون طيار في تهريب المواد المخدرة.

- توصلت الدراسة من خلال تحليلها الاستشرافي إلى أن أنواع المواد المخدرة المُحتمل انتشارها أو ظهورها في سلطنة عُمان مستقبلاً لا قدر الله تتمثل في الميثامفيتامين، والكوكايين، والإكستاسي، إلا أن أشدها خطرًا هو مخدر الفنتانيل ومشتقاته الذي شرع انتشاره في أمريكا الشمالية وبعض الدول الآسيوية.

- وأظهر تحليل **الاستبانة** المستخدمة في الدراسة بشأن استطلاع آراء العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حول اتجاهات تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان والآليات المستقبلية الفاعلة للتصدي لها، النتائج التالية:

- تكشف ردود أفراد العينة المشاركين بأن تهريب المخدرات عبر البحر يُعد أكثر الوسائل استخدامًا وتعقيدًا، ثم التهريب عبر المطارات والمنافذ الجوية، يليه التهريب عبر الموانئ باستخدام الحاويات، فالتهريب عبر المنافذ البرية وباستخدام الطرود البريدية والتي تثير قلقًا متزايدًا بالنظر لتكرار استخدامها، بخلاف التهريب عبر الجو الأقل استخدامًا نسبياً.

- كشفت آراء عينة الدراسة من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وبنسبة (٨٠,٥٪) أن مشكلة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان تشهد تزايدًا وتفاقمًا، وأفاد (١٢,٨٪) بأنهم غير متأكدين من منحنى مشكلة تهريب المخدرات.

- يتفق أفراد عينة الدراسة بنسبة (٨٥,٧٪) على حاجة قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الحالي لسنة ١٩٩٩م للمراجعة والتطوير، لا سيما مع اعتماد رؤية عُمان ٢٠٤٠ وإقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م.

- كشفت نتائج آراء عينة الدراسة أن دول الجوار وخاصة إيران وباكستان واليمن وأفغانستان هي الأكثر ارتباطًا بإنتاج وتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان.

- يرى أفراد العينة بنسبة (٦٩٪) بأن أساليب تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان أصبحت أكثر تعقيدًا وصعوبة في الاكتشاف، مما يعكس وعيًا متزايدًا لدى العاملين بالتقنيات المتطورة والمبتكرة المستخدمة في التهريب لتفادي الرقابة والضبط الأمني.

- وأظهر (٨٩,٧١٪) من أفراد العينة المشاركين تأييد ومطالبة بتعزيز الرقابة الأمنية على المنافذ الحدودية، والاستعانة بالأنظمة الحديثة والتقنيات المتقدمة في مواجهة أنشطة تهريب المخدرات إلى سلطنة عُمان، وهو ما أكد عليه أيضًا الخبراء المشاركين في المقابلات.

- توصلت الدراسة أخيرًا إلى أن أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان تعكس واقعًا معقدًا تُسهم فيه مجموعة عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية متداخلة، ما يُضعف فعالية الجهود التي تبذلها الأجهزة المختصة منذ سنوات، وأوضحت الدراسة في مضمونها أن التحديات لا تزال قائمة، الأمر الذي يستلزم تحركًا وطنيًا عاجلًا، إلى جانب تعاون دولي فوري وفاعل، لوضع حلول عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ثانياً: التوصيات:

بحسبان بلورة آليات التصدي الفاعلة لمكافحة أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية إلى سلطنة عُمان هو أحد أهم الأهداف الأساسية لهذه الدراسة، وبناءً على رصد الأنماط والاتجاهات المحلية والإقليمية وتحليل التجارب والنماذج الدولية، تم استخلاص التوصيات التالية لتقدم حلولاً حديثة تتلاءم مع الطبيعة الجغرافية والاجتماعية وتتناسب مع خصوصية السياق العُماني، وفقاً للتفصيل الآتي:

- تبنّي توجه وطني إستراتيجي شامل يقوم على «خفض العرض» كمحور أساسي في إستراتيجية مكافحة أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، فالواقع الحالي والوضع المحلي في سلطنة عُمان يقتضي إيلاء مكافحة العرض أولوية بسبب استمرار تدفق المخدرات عبر الحدود البحرية والبرية، وبالتالي فإن تقليل المعروض بواسطة الحد من وصول المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الإقليم العُماني من شأنه دعم تحقيق السلطنة لتقدم ملموس في مكافحة هذه الآفة العالمية، وفق ما أشارت إليه آراء المشاركين في الاستبانة والمقابلات، وفصلته المحاور المقترحة لخطة العمل الوطنية.

- تصميم وتطبيق خطط تنفيذية فاعلة لمكافحة أنشطة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، ليس بوصفها جزءاً من مهام الأجهزة الأمنية، وإنما جزءًا من الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الأمن الوطني وترسيخ سيادة الدولة على إقليمها وتوطيد أمنها البحري، بما يضمن حشد الموارد المناسبة لتنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدارتها على نحو يحقق أهدافها.

- تطوير «المكتب التنفيذي للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية»، وترقيته ليصبح مركزًا وطنيًا متخصصًا، بغرض رفع كفاءته التشغيلية كمركز محوري يُعنى بالتنسيق الوطني الشامل لجهود مكافحة المخدرات محليًا ودوليًا، بما ينسجم مع المعايير العالمية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

- مراجعة وتعديل قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١٩٩٩/١٧) بما يضمن توافقه التام مع مضامين وأهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م، وذلك بهدف بناء منظومة قانونية متقدمة ومتكاملة ومستدامة تُسهم في تعزيز فاعلية الجهود الوطنية في الوقاية من المخدرات ومكافحتها، وتحقيق التوازن بين الجوانب العقابية والوقائية.

- تبنّي سياسة جزائية ردعية أكثر صرامة تجاه جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية ذات الخطورة العالية، بما يسهم في تعزيز الردع العام والخاص، مع وضع آليات قانونية واضحة وفعالة للمصادرة وتجميد الأموال والعائدات المتحصلة من هذه الجرائم، بحيث تكون متوافقة مع المعايير الدولية ذات الصلة.

- تبنّي آلية قانونية وإعلامية لنشر الأحكام القضائية الصادرة بحق الأجانب المدانين في قضايا تهريب المخدرات والإتجار بها، بلغاتهم الأصلية، وبالتنسيق مع دولهم الأصلية، وذلك بهدف تحقيق الردع الخارجي، وتعزيز الوعي الدولي بحزم سلطنة عُمان في التصدي لجرائم المخدرات، بما يعكس النهج الجاد للسلطنة في حماية أمنها ومجتمعها من أخطار التهريب والإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

- النظر في انضمام شرطة عُمان السلطانية إلى البرنامج الدولي لمراقبة الحاويات (CCP)، وبرنامج التواصل بين المطارات (AIRCOP)، لما لذلك من أهمية في تعزيز التعاون الدولي وتسريع وتيرة تبادل المعلومات الاستخبارية بين أجهزة مكافحة المخدرات الوطنية والدولية، وبما يسهم في رفع كفاءة الرقابة على المنافذ الحدودية، وتعزيز القدرات الأمنية في التصدي لشبكات التهريب العابر للحدود، وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

- وهو ما ينسجم مع إحدى الأهداف الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ ببناء قدرات وإمكانات ومهارات وطنية بشكل يواكب المتغيرات التقنية.

- تعزيز بناء القدرات الوطنية المتخصصة في التعامل مع جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير مهارات الكوادر العاملة في هذا المجال من خلال برامج تدريبية متقدمة، إلى جانب تمكين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من استخدام التكنولوجيا الحديثة وتفعيل أنظمة المراقبة الذكية، بما يضمن رفع كفاءة الاستجابة للتهديدات المتنامية، وتحقيق أعلى مستويات الفعالية في الرصد والمكافحة، وهو ما ينسجم مع أحد الأهداف الإستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ ببناء قدرات وإمكانات ومهارات وطنية متطورة تواكب المتغيرات التقنية وتسهم في تعزيز الأمن الوطني.

- استحداث نظام خليجي موحد للإنذار المبكر ضد المخاطر الناشئة عن المخدرات والمؤثرات العقلية، على غرار النموذج الأوروبي، لا سيما مع الركائز المؤسسية القائمة، مثل مركز المعلومات الجنائية الخليجي لمكافحة المخدرات وجهاز الشرطة الخليجية، الأمر الذي من شأنه تعزيز التكامل الأمني الخليجي المشترك من خلال الرصد المبكر للمواد المخدرة الجديدة، وتبادل المعلومات والتحذيرات بشكل آني

بيـــن دول الأعضاء، على أن يُراعى في تصميمه قابلية التكامل التقني والمعلوماتي مع الأنظمة الإقليمية والدولية، وخاصة المنظومة الأوروبية، عبر شراكات إستراتيجية في مجالات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي والمراقبة الحدودية الذكية.

- اعتمـــاد منظومة رادارية بحريـــة وطنية متطورة وقادرة على رصـــد وتتبع الزوارق الســـريعة والأجســـام الصغيرة عند دخولها إلـــى المياه الإقليميـــة، وتوظيف أنظمة الاستشعار عن بُعد بواسطة الأقمار الصناعية، كأدوات مساعدة على تطوير قدرات مركز الأمن البحري وقيادة شـــرطة خفر الســـواحل لمكافحة التهريب والتسلل، بما يعزز حماية السيادة البحرية ويدعم الأمن الوطني الشامل.

- تبني التقنيات المتقدمة والذكية المُشار إليها في الدراسة، بما يُسهم في رفع كفاءة تحليـــل المعلومات، وتحســـين الاســـتجابة العملياتية، وتدعيم التنســـيق بين الأجهزة الأمنية، الأمر الذي من شأنه مواكبة التطورات العالمية في مجال الحد من تهريب المواد المخدرة، ويشكّل داعمًا استراتيجيًا يُعزز من كفاءة العمل الأمني نحو إيجاد مجتمع آمن وخالٍ من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية.

- تطبيق نظام التعريف الآلي على القوارب والســـفن الوطنيـــة بكافة فئاتها، كإجراء أمني إســـتراتيجي يُســـهم في التمييـــز بينها وبيـــن القوارب المشـــبوهة أو زوارق التهريب، وتمكين الجهات المختصة من التحقق الفوري من هوية ومســـار وشرعية الوحـــدات البحرية، بما يحدّ من أنشـــطة التهريب والتســـلل ويُعزز أمن الســـواحل والمياه الإقليمية العُمانية

- توســـيع اســـتخدام الطائرات بدون طيار (Drones) في عمليات المراقبة والرصد المســـتمر للأهداف المشـــتبه بها داخل المياه الإقليمية والمناطق الحدودية الوعرة والنائية، مع ربطها بغرف عمليات مركزية مجهزة بتقنيات متقدمة لتحليل المعلومات بدقة في زمن قياســـي، بشـــكلٍ يتماشـــى مع متطلبات الأمن البحـــري والحدودي الحديثة.

- تطوير قاعدة بيانـــات وطنية متكاملة مرتبطة بأنظمة المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في رصد وتتبع الأشخاص والشبكات المرتبطة بجرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، بهدف تعزيز آليات تبادل المعلومات الاســـتخباراتية بشـــكل آني

ودقيق، وتمكين الجهات الأمنية من إنشاء قنوات اتصال مباشرة مع أجهزة مكافحة المخدرات في دول الجوار، واتخاذ إجراءات فعالة ومبكرة ضد الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، بما يسهم في رفع كفاءة العمل الوطني والتنسيق الأمني الدولي والإقليمي.

- إنشاء وحدة استخبارات أمنية متخصصة في مكافحة المخدرات تتولى جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بأنشطة التهريب ورصد التحركات المستقبلية لشبكات المخدرات والمؤثرات العقلية، بغرض تعزيز القدرات الوطنية في الكشف المبكر عن التهديدات المنظمة وتفكيك الشبكات الإجرامية بشكل استباقي.

- توسيع شبكة المخبرين السريين في الميدان، من خلال تطوير برامج وطنية متكاملة تُعنى بالحوافز المادية والمعنوية، وتضمن الحماية القانونية والأمنية لهم، وذلك بهدف تعزيز تدفق المعلومات الاستخباراتية الحيوية من البيئات المستهدفة، خاصة شبكات التهريب المنظمة، على أن تتضمن هذه البرامج آليات سرية للتواصل والتبليغ، وقنوات موثوقة تضمن سلامة المصادر وتحفّز على الاستمرار في التعاون، بما يُعزز قدرة الأجهزة المعنية على الاستباق والكشف المبكر وتحقيق الردع الفعّال.

- تبنّي برنامج توعوي شامل لتشجيع أفراد المجتمع وخصوصًا مجتمع الصيادين على الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه يتعلق بتهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، مع تخصيص قنوات اتصال متنوعة وميسرة تضمن السرية التامة للمبلغين.

- تبني آلية «التسليم المراقب» كإجراء تكتيكي متقدم في مجال مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من فعالية في تتبع الشحنات غير المشروعة، والوصول إلى الشبكات الإجرامية المتورطة في التهريب، وتفكيك بنيتها التنظيمية، عبر التعاون الإقليمي والدولي الوثيق مع الدول المُصدّرة والمُستهلكة للمخدرات.

- تطوير الأطر القانونية للتعاون القضائي والأمني الدولي من خلال تحديث الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بمكافحة جرائم تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، بحيث تشمل توسيع صلاحيات تبادل المعلومات، وتيسير إجراء التحقيقات المشتركة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة على المستويات الوطنية والدولية.

- توسيع نطاق مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الثنائي بين سلطنة عُمان ودول الإنتاج الرئيسة للمخدرات والمؤثرات العقلية، في إطار تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الإتجار غير المشروع بها، وذلك على غرار الاتفاقيات الموقعة مع كلٍ من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية، بما يُسهم في الحد من تدفقات المخدرات عبر الحدود.

- إنشاء وحدة متخصصة في الابتكار الأمني التقني أسوةً بمراكز الأبحاث الأمنية في الدول المتقدمة تكون مهمتها البحث والتطوير في مجال التقنيات الأمنية، وتقييم فاعلية وكفاءة الأدوات والأنظمة المستخدمة بشكل دوري، بما يضمن تحديث المنظومة الأمنية الوطنية بشكل مستمر، ومواكبة التطورات التقنية في مجالات المراقبة والتحليل، وصولاً لتحقيق التكامل بين الخبرات الميدانية والتقنيات الحديثة.

- تنظيم مؤتمر دولي تستضيفه سلطنة عُمان يُعنى بمكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة الخليج، بمشاركة ممثلين عن الأجهزة الأمنية والقضائية، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك، ومناقشة التحديات المستجدة في مجال التهريب العابر للحدود، إضافة إلى وضع تصور مشترك لآليات المواجهة المستقبلية، بما يسهم في دعم جهود سلطنة عُمان ودول المنطقة في تحقيق أمن مستدام ومتكامل في مواجهة هذه الآفة.

- توفير التمويل والدعم المؤسسي لإجراء مزيد من الدراسات الاستشرافية حول تهريب المخدرات عبر الفضاء الإلكتروني والمنصات الرقمية، لما تمثله هذه الوسائل من تحدٍ متصاعد في أساليب التهريب الحديثة. كما تُوصى الدراسة بإجراء مقابلات نوعية مع مهربين سابقين أو أفراد من كوادر مراقبة الحدود، بهدف التعمق في فهم الأساليب المستخدمة، ورصد الثغرات الأمنية، بما يُسهم في بناء سياسات استباقية وتطوير أدوات الرصد والرقابة على الأنشطة الإجرامية في البيئة الرقمية.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- الأصفر، أحمد عبدالعزيز. ٢٠٠٤. عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الادعاء العام. ٢٠٢٢. المؤتمر السنوي للادعاء العام: (الجودة والإنجاز)، ٢٠٢٢م.
- الادعاء العام.٢٠٢٣. المؤتمر السنوي للادعاء العام: (الجودة والإنجاز)، ٢٠٢٣م.
- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. ٢٠٢٥. التقارير السنوية لجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في سلطنة عُمان.
- بلبريك، محمد. ٢٠٢٣. جريمة تهريب المخدرات في الجزائر بين شاسعة التراب الوطني وحتمية خفض العرض في السوق غير الشرعية. مجلة أفكار وآفاق، ١١(١)، ٢٧-٥٣.
- الرمضاني، عبد السلام بن حمد. ٢٠١٥. اتجاهات الشباب العماني نحو تعاطي المخدرات. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٣٤(١٦٢، جزء ٢)، ٤٤٣-٤٧٠.
- الريامي، خالد بن أحمد. ٢٠٢٣. نفق المثامفيتامين المظلم. مجلة العين الساهرة، سلطنة عُمان، (١٦٤)، ٧٠-٧٣.
- عبد الرحمان، حامدي. ٢٠٢١. تنامي ظاهرة التهريب وتأثيرها على الأمن الوطني للجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، ٣٢(١)، ٣٣٥-٣٥٣.
- كامل، محمد فاروق عبد الحميد. ٢٠٠٣. التهريب البحري للمخدرات: تقنيات المكافحة والتعاون الدولي في تنفيذها. الفكر الشرطي، ١٢(٣)، ٧١-١١٥.
- مجلس وزراء الداخلية العرب. ٢٠٢٤. المؤتمر العربي الثامن والثلاثين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات.
- مصطفى، علي، والخريشا، رافع. ٢٠١٧. أثر أساليب التهريب الحديثة للمخدرات على ارتفاع تعاطي الشباب لها من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة.

- المواجدة، مراد عبد الله. ٢٠١٧. جغرافية جريمة التعاطي والإتجار بالمخدرات في المملكة الأردنية الهاشمية في إقليم الجنوب. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، ٢٣(٤)، ٥٢٧-٥٥٧.
- وزارة التنميــة الاجتماعية. ٢٠١٨. تعاطي وإدمان المخدرات بين الشــباب العُماني وأساليب مواجهتها: دراسة ميدانية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Aziz, W., & Daryanto, E. 2025. The Integration of Strategic Intelligence and Cyber Resilience in Combating Organized Narcotics Crime in Indonesia (A Case Study of Hydra Indonesia). Security Intelligence Terrorism Journal (SITJ), 2(1), 78-83.
- Basu, G. 2014. Combating Illicit Trade and Transnational Smuggling: Key Challenges for Customs and Border Control Agencies. World Customs Journal, 8(2), 15-26.
- BBC News. 2022. Drugs Tunnel Connecting US and Mexico Found.
- Caulkins, J. P., Schicker, P. C., Milward, H. B., & Reuter, P. 2023. A Detailed Study of a Prominent Dark Web Fentanyl Trafficking Organization. Global Crime, 25, 50 - 71.
- Crocq M. A. 2007. Historical and cultural aspects of man's relationship with addictive drugs. Dialogues in clinical neuroscience, 9(4), 355–361.
- Dandurand, Y. 2021. Law Enforcement Strategies to Disrupt Illicit Drug Markets1-2, International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy.
- Elgalib, A., Shah, S., Al-Habsi, Z., Al-Fouri, M., Lau, R., Al-Rawahi, B., & Al-Abri, S. 2023. Recent Increase in HIV cases in Oman. Sultan Qaboos University Medical Journal, 23(3), 285.
- European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (EUROJUST). 2020. Stopping The Trafficking of a Heroin Substitute in France, Poland and Ukraine, Including the Planning and Execution of a Controlled Delivery (Handbook on Controlled Deliveries).

- EUROPOL. 2025. EU Drug Market: MDMA-In-Depth Analysis, European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, Luxembourg.
- Fazli, S. 2023. The Impact of Afghanistan's Drug Trade on its Neighbours. Research Report.
- Global Organized Crime Index, 2021.
- Gonçalves, R., Lourenço, A., & Marreiros, H. 2025. Measuring drug policy evolution: A cross-country analysis. International Journal of Drug Policy, 138, 104750.
- Huyen, T. 2019. International Cooperation to Prevent and Combat Transnational Drug Trafficking at Border Locations: Case Study of Vietnam. Journal of Law, Policy and Globalization, 85, 206-214.
- International Narcotics Control Board (INCB). 2021. Report of the International Narcotics Control Board for 2021, Vienna, 2022.
- International Narcotics Control Board (INCB). 2024. Report of the International Narcotics Control Board for 2024, Vienna, 2025.
- INTERPOL. 2023. Annual Report 2023, Connecting Police for A Safer World
- INTERPOL. 2024. Illicit Trafficking of Cocaine in Western and Northern Africa, analytical report, ENACT.
- Jejelola, F.O. 2024. The Role of Artificial Intelligence in the Eradication of Transnational Crime. International Journal of Research and Innovation in Social Science.
- Kala, D.N., & Narasimhan, P. 2025. Safeguarding India's Maritime Frontiers: Strategies, Initiatives, and Global Collaborations. International Journal of Scientific Research in Computer Science, Engineering and Information Technology.
- Kamalovich, M. D. 2023. Countering Transnational Drug Crime. Global Scientific Review, 15, 16-20.
- Néfau, Thomas, et al. 2025. Update from the EU Early Warning System on New Psychoactive Substances. Toxicologie Analytique et Clinique, 37(1), S22.

- Prayuda, R., & Warsito, T. 2020. The Problematics of Association Southeast Asia Nation Within Handling Transnational Crime Smuggling Druck Trafickking. Humanities & Social Sciences Reviews, 8, 844-55.
- Reuter, P., Pardo, B., & Taylor, J. 2021. Imagining a Fentanyl Future: Some consequences of synthetic opioids replacing heroin. The International journal on drug policy 94.
- Reuter, P., Pardo, B., & Taylor, J. 2021. Imagining A Fentanyl Future: Some Consequences of Synthetic Opioids Replacing Heroin. International Journal of Drug Policy, 94, 103086.
- Sajikumar. B. 2024. Drug Trafficking in the Indian Ocean Region: A Growing Coastal Security Challenge. International Journal of Current Advanced Research.13(08), pp.3208-1693.
- Sánchez-Pérez, Marín-Carrillo, Illescas-Manzano, & Souilim. 2023. Understanding The Illegal Drug Supply Chain Structure: A Value Chain Analysis of The Supply of Hashish to Europe. Humanities and Social Sciences Communications, 10(1), 1-13.
- Terletskii, Anatoliy, et al. 2024. International Practice for Prevention of Illegal Narcotic Drug Trafficking: Legal Basis and Directions for Improvement.
- Terletskii, Anatoliy, et al. 2024. International Practice for Prevention of Illegal Narcotic Drug Trafficking: Legal Basis and Directions for Improvement. Journal of Drug and Alcohol Research, 13.
- The Department of Homeland Security (DHS). 2024. Coastal Surveillance System. DHS Science and Technology Directorate.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) Annual Report. 2023. Advancing Justice, Health and Security in a Time of Global Need.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2006. Multilingual Dictionary of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances Under International Control.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2012. World Drug Report 2012.

- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2022. World Drug Report 2021, United Nations publication 2022.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2022b. Drugs Monitoring Platform Brief, United Nations publication 2022.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2023. Global report on Cocaine 2023.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2024. Drugs Monitoring Platform Brief.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2024. World Drug Report 2023, United Nations publication 2024.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2024a. Drug Trafficking Dynamics Across Iraq and the Middle East: Trends and Responses.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). 2024d. Contemporary Issues on Drugs, United Nations publication 2024.
- United States Department of State Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs. 2023. International Narcotics Control Strategy Report (INCSR).
- Walters, K. 2018. Fentanyl Trafficking Trends in the United States. Department of Justice Journal of Federal Law and Practice, 66(4), 55-56.
- Weerth, Carsten. 2020. Cocaine Smuggling by Help of Nacro-Submarines from South America to Africa and Europe: A Call for a Higher Awareness of an Existing Smuggling Pathway, Customs Scientific Journal 2/2020, 33-49.
- Zeng, X., & Rojniruttikul, N. 2025. The Impact of the Forward-Looking Strategy on the Sustainable Development of Enterprises Under the Background of Digital Economy—Based on Dynamic Regulation, Sustainability 2025, 17(1), 272.